الجمـــهورية الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليم العـالي والبحـث العـلمي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
جامعـــة 8 مـاي 1945 قالمـــــة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA
كليـــــة الآداب واللّغـات
Faculté des lettres et langues
Département de la langue et littérature arabe
قسم اللغة والأدب العربي

دروس في مقياس: نظريّـات لسـانيّة معاصرة

ـ موجّهة إلى طلبة السنة الثانية ماستر -

(تخصص: لسانيات تطبيقية)

إعداد الدكتورة

أسمـاء حمـايدية

السنة الجامعية: 2023/ 2024

الماستر: لسانيات تطبيقية

السداسي: الثالث

الوحدة: و ت إ

المادة: نظريات لسانية معاصرة

المعامل: 1

الرصيد: 1

المحتوى:

1- مفاهيم (النظرية، المدرسة، الاتجاه،...)
2- النظرية البنوية
3- النظرية الوظيفية
4- النظرية السلوكية
5- النظرية السياقية
6- النظرية التوزيعية
7- النظرية التوليدية التحويلية
8- نظرية التعلّق
9- النظرية التجميعية
10-النظرية المعرفية
11-النظرية النسبية
12-النظرية التفكيكية
13-النظرية التداولية
14-النظرية الخليلية

رئيس قسم اللغة والأدب العربي
الأستاذ الدكتور

Scanné avec CamScanner

تقديـــــم:

كانت اللّغة - ولا تزال- أشكل القضايا التي تؤرّق الباحثين منذ ما لا يحدّ زمنا، إذ صرفوا وكدهم في مباحثة طرفيها في ضوء ما أمكن من مقاربات منهجيّة متعدّدة ومتعاقبة، وقد فرضت أغراض اللّسانيات السوسيرية الميلَ إلى دراسة البنية دون الدلالة لاستعصائها على الضبط والتقدير، فجادت بنظريّات كثيرة تُثبت في تواترها تناوب المنهجين: التجريبي والعقلاني في تفسير حيثيات اللغة وكيفيات اشتغالها فهما وإفهاما.

بناء على هذا، أضع بين أيديكم - طلبتي الأكارم، طلبة السّنة الثانية ماستر (تخصّص: لسانيات تطبيقيّة)- مجموع الدّروس المبرمجة في مقياس: نظريّات لسانيّة معاصرة وفق المقرّر الوزاري الموضّح أعلاه، آملة أن تجدوا فيها ما يكفل بناء ما ينبغي لكم من معرفة بالنّظريّات اللّسانية المعاصرة، التي تثبت في تراتبها سيرورة النّشاط الفكري ابتغاء تفسير الحدث اللّغوي، الذّي لا تزال إملاءات تعقيده تفرض توالدا مستمرّا للنّتاجات العلميّة.

وتقمن الإشارة إلى اعتمادنا أسلوب الجمعية النفسيّة الأمريكيّة (APA) في تهميش المراجع وتوثيقها، بوصفه أكثر أنواع التوثيق الأكاديميّ استخداما على الصعيد العالمي؛ بناء على ما له من أثر تخليص القارئ من عناء الارتحال بين مركز الصفحة وهامشها، لزيادة فرص الانتباه إلى المعلومة ومعرفة مصدرها في آنٍ.

والله وليّ توفيقنا جميعا

الدرس 01: مفاهيم

(المدرسة، الاتجاه، النظرية...)

تمهيد:

قامت الدّراسات اللّغويّة ما قبل القرن العشرين على المناهج التّاريخيّة والمقارَنة ما جعل طابعها فلسفيّا "يفتقر إلى النّظرة العلميّة، وليس لها من هدف سوى وضع القواعد التي تميّز بين الصّيغ الصّحيحة وغير الصّحيحة، فهي دراسة معياريّة، تبتعد كثيرا عن الملاحظة الصّحيحة للحقائق ومجالها محدود وضيّق." (ديسوسير، 1984، صفحة 19).

والنّاظر في مسارها التّطوّري آنئذ يجدها قد مرّت بمراحل ثلاث، أولاها كثُر اشتغالها على المبحث النّحوي، قامت على استقراء الظّاهرة اللّغوية لاستنباط جملة القوانين من أجل تمييز صحيح الكلام من فاسده، وغلب على المرحلة الثانية اهتمامها بالفيلولوجيا، القائمة على دراسة النّصوص القديمة المكتوبة وتصحيحها وشرحها، وقد كانت مهادا للمرحلة الموالية التي انبنت على الدّراسة المقارنة بين اللّغات، ولا مراء في أنّ نواتجها مجتمعة كانت اللّبنة الأساسة لانبعاث اللّسانيات بوصفها علما جديدا بطروحات فكريّة فريدة في مطلع القرن العشرين، أدّى إلى تغيير مجرى الدّراسات اللّغوية وفتح آفاق لغوية غير مسبوقة، وكثُرت تبعا لذلك المدارس اللّسانية، وتعدّدت الاتّجاهات وتباينت النّظريّات ما بين معتن بالنسّق اللّغوي من حيث آليّات بنائه وطبيعة العلاقات المتحكّمة في نظامه بعيدا عن مختلف سياقات استخدامه، وبين منشغل بضوابط الاستعمال اللّغوي وأثر السياق وحيثيّاته في خلق كيفيات لغوية تتماشى وطبيعة الأغراض التواصليّة.

ما يثير قلق الباحث الأكاديميّ اللسانيّ العربي ما يصادفه من مصطلحات كثيرة قد تحدّ من عزمه على الدّراية، فعلى غرار ما يصادفه من أسماء للعلم الواحد عربيّا (اللسانيات) يجد نفسه مشّاء بين مصطلحات من مقتضياته لا يكاد يمسك إحداها حتّى يجد آخر أو أكثر ينازعه المدار المفهوميّ نفسه، أو يحاول أن ينشئ لنفسه مقاما يتعذّر تجاوزه، من قبيل ما نجده على مستوى: المدرسة والاتّجاه والحلقة والنّظريّة، وما يقمن ذكره أنّ الأمر يطّرد في تخصّصات كثرى، ولا ينكر انتقالها فيما بينها من باب الإفادة والتأسيس الاصطلاحي، ولهذا سنحاول بيان مدلولات كلّ منها في ضوء ما جادت به المعارف الإنسانية من أجل الوقوف على حدود الاتّفاق والافتراق بينها، والتحقّق ممّا إذا كانت كثرة استخدامها تناوبا قد طرحت الفروق التمييزيّة بينها.

أوّلا- المدرسة:

نخال أنّ كلّ مدرسة في أيّ علم ما إنّما أخذت حظّها من الشّيوع والممارسة انطلاقا ممّا يتواتر في دائرة الفكر عموما من مفهوم يخصّها، بمعنى آخر كلّ مدرسة اجتماعيّة أو نفسيّة أو فنية أو لسانيّة أو أدبيّة أو نحويّة أو نقديّة...هي قبل كلّ شيء مدرسة فكريّة، والمقصود بها مجموعة أناس يجمعهم فكر مشترك واحد

أو خصائص مشتركة معيّنة متعلّقة بفكر معيّن من طبيعة توجّهها، ذلك أنّها قابلة للتغيّر جزئيّا، لكنّا تظل محافظة على جوهرها، وكثيرا ما تجري العادة بتقسيمها إلى قديمة أو حديثة أو معاصرة بحسب أعمارها وزمن شيوعها، كما تسمّى باسم منظّرها أو تحمل اسم مكان نشوئها.

وممّا يحسن الاستناد إليه لفهم المدرسة اللغوية ما أشار إليه بروكلمان حين قال: "وقد قسّم علماء العربيّة مذاهب النحاة إلى ثلاث مدارس: البصريون والكوفيّون ومن مزجوا المذهبين من علماء بغداد." (بروكلمان، صفحة 124) وعلّقت خديجة الحديثي قائلة: "ويبدو أنه عنى بمدرسة مجموعة النحاة الذين كانوا ينتسبون إلى بيئة نحويّة واحدة." (الحديثي، صفحة 13) وعمادا عليه أبانت المدرسة اللغوية بكونها "مجموعة اللغويين الذين كوّنوا درسا لغويّا في بيئة معيّنة، سواء أضمّهم منهج موحّد خاصّ بهم، له أسسه وأصوله وقواعده المعروفة المستقلّة، أم كان مبنيّا على منهج من سبقهم إلاّ أنّهم استقرّوا في بيئة أخرى، وتأثّروا بظروف البيئة الجديدة بعد التأثّر." (الحديثي، صفحة 13) . والمفاد من هذا أنّ معايير مدرسة ما لا تحيد عن الفكر الجامع والبيئة الواحدة والزّمن الحاوي والمنهج المتّبع.

ثانيا- الاتّجاه:

يحظى هذا اللّفظ بأهميّة خاصّة في مجال علم النّفس الاجتماعي؛ باعتباره مؤشّرا مهمّا في التّنشئة الاجتماعيّة لما له من أثر على سلوك الفرد في مختلف المواقف الاجتماعيّة. وتتعدّد تعريفاته في هذا الإطار بناء على الكيفية التي يستخدم بها موضوع الاتجاه، ومع ذلك له من السمات ما يعتبر حقائق متفق عليها بين الباحثين، منها أنه ميل مكتسب يتميّز بالثبات النسبي، يوجّه مشاعر الفرد وسلوكه نحو المثيرات من حوله من أشياء أو أفراد أو موضوعات تستدعي الاستجابة ويعبّر عنها بالحبّ أو الكراهيّة أو الرفض أو القبول، فهي تحمل طابعا إيجابيّا أو سلبيّا تجاه الأشياء أو الأفراد أو الموضوعات المختلفة." (خلوفي و بطواف، 2021، صفحة 502). ولا ينشأ الاتجاه في عرف الباحثين من فراغ، وإنّما هو انعكاس لطبيعة العلاقة بين الفرد وموضوع من الموضوعات، ولهذا تتفاوت الاتجاهات في درجة وضوحها، فمنها ما هو بيّن المعالم، ومنها ما هو غامض يتعذّر جلاؤه، واعتبارا لهذا تمتاز بالذاتيّة أكثر من الموضوعيّة.

ويقع الاتفاق أيضا على أنّ ثمّة مكونات ثلاثة تتفاعل فيما بينها لتعطي الشكل النهائي للاتّجاه، ومع أنّها تبدو في ظاهرها افتراضيّة إلاّ أنّ الدّراسات الميدانية أثبتت صحّتها، أوّلها المكوّن المعرفي مفيدا جملة المعتقدات والآراء الظاهرة من خلال التعبير عن الاتجاه، وثانيها المكوّن الانفعالي أو الوجداني شاملا كميّة الانفعال الذي يصاحب سلوك فرد نحو موضوع أو شيء ما فيميل إليه ميلا جارفا أو يشتدّ نفوره منه، أمّا المكوّن السّلوكي أو النّزوعي فيمثّل واجهته الخارجيّة لأنّه يرتبط بما يقوم به الفرد من خطوات لتعزيز الاتّجاه أو تحطيمه. (خلوفي و بطواف، 2021، صفحة 505)

ويميّز الخبراء بين أنواع كثيرة للاتّجاهات، فمنها ما يكون عامّا وهو أكثر ثباتا من الاتجاه الخاص الذي يكون محدودا في موضوع نوعي ما، ومنها الجماعيّ الذي يكون عادة مشتركا كإعجاب الناس بزعيم سياسيّ معيّن، ويقابله الفرديّ الذي يجعل فردا مائزا من غيره بناء على فرادة نظرته كإعجابه بشخصيّة ما دون غيره، وقد يكون الاتجاه علنيّا يجاهر به الفرد غيره، أو سريّا حين يجتهد في الاحتفاظ به لنفسه. كما يمكن أن يكون الاتّجاه موجبا حين ينحو بصاحبه نحو شيء مقبول، وقد يكون سلبيّا إذا جنح به نحو مفسدة ما كالإدمان مثلا. (سعيدة، 2004، صفحة 34).

وفي معرض الحديث عن تكوين الاتّجاهات فينبغي التّأكيد على أنّها حصيلة تأثّر الفرد بالمثيرات العديدة التي تصدر عن اتّصاله بالبيئة وأنماط الثقافة والتراث الحضاري والتنشئة الاجتماعية، وهذا ما يؤكّد طابعها الاكتسابي، ثمّ إنّ الخبرة المباشرة للفرد تنتج طائفة متنوّعة من الاتّجاهات، لأنّ تجارب الطفولة وقيم الأسرة ونزعة المجتمع ومستوى التحصيل العلمي وإملاءات الثقافة وما إلى ذلك كفيل بخلق الاختلافات بين الأفراد، بمعنى آخر "إنّ آباءنا والأقران والآخرين من حولنا وكذلك وسائل الإعلام وجميع الأعراف الثقافيّة تؤدّي دورا مهمّا في تحديد الاتّجاهات التي نحملها." (محمد).

إنّ هذا المسلك النفس-اجتماعي كفيل بتيسير عملية الإسقاط على المنحى اللّساني فيغدو الاتّجاه فيه ذلك الاختيار الواعي المتأثّر بالتّجربة الذاتية والمتّكئ على مرجعيّة ثقافيّة معيّنة في معالجة الظاهرة اللّغوية.

ثالثا- النّظريّة:

النّظريّة في حدّها اللّغوي موصولة بالفعل نظر المحمول على التّأمّل العقلي، وكم من دعوة قرآنية إلى النظر في تركيب الوجود وكلّ موجود، وهذا ما يقود إلى تشكيل مجموع من المعرفة العقلية المرتبطة منهجيا ومنطقيا. ولهذا تؤخذ في أبسط مفاهيمها بأنّها الإطار التصوّري الملائم لتفسير الظواهر والمواضيع، وتضمّ مجموعة من"المصطلحات والتعريفات والافتراضات لها علاقة ببعضها البعض، والتي تقترح رؤية منظّمة للظّاهرة بهدف عرضها والتنبّؤ بمظاهرها؛ أي أنّها تضع تفسيرا علميّا لموضوع معيّن ممّا يكسبه معنى واضحا في الذّهن." (حامد، 2007، صفحة 80)

والنّظرية مثلما تكون نظريّة للعلوم الطبيعيّة عامّة قد تكون نظريّة للعلوم الإنسانيّة أيضا، بحكم أنّ شروط بنائها في المعرفتين واحد، وهي (حسن، 2005، الصفحات 20-21):

ـ ضرورة أن تكون أفكار ومبادئ ومفاهيم النظريّة مترابطة ومتكاملة خالية من التناقض والتضارب.

ـ أن تكون نسبية لا مطلقة، مع قبولها التغيير والتعديل تبعا لتغيّر الظروف الموضوعيّة والعوامل التي

تحدّد درجة قوّتها ومضمونها.

ــ أن تنفرد بتفسير الحقائق التي تشتمل عليها، فوجود نظرية أخرى تفسّر نفس حقائقها يخلّ بمدى جدواها.

ــ أن تكون واقعيّة في تفسيرها من خلال الملاحظات والدراسات الواقعيّة من جهة، مع قبولها الاختبار العلمي الذي يكسبها مشروعيّتها العلميّة من ناحية أخرى.

ولا تخفى طبيعة العلاقة الجدليّة بين النّظريّة والبحث العلمي، بوصف "النظريّة ممارسة عمليّة دقيقة بعيدة عن العشوائية، والبحث العلمي في غياب النّظرية هو بحث أعمى." (وفالي، 2009، صفحة 160) إنّها "تقوم بتنشيط البحث من خلال توجيه مختلف مراحل مساره ومساعدته في تفسير البيانات، وهو يثري النظرية بما يتوصّل إليه من نتائج قد تكشف عن بعض الثغرات أو النقائص في النظريّة، ممّا يؤدّي إلى رفضها أو إثرائها أو تعديلها". (وشنان، 2017، صفحة 274) ولهذا قلّ من المشتغلين في الحقول المعرفيّة عامّة وفي حقل الظّاهرة اللغويّة خاصّة من لم يستعمل مصطلح (نظرية)، وفي الآن نفسه ليس هناك من صاغ لها تعريفا صريحا جامعا مانعا، وبهذا يظلّ مفهومها منوطا بالمدارك الابستيمولوجية.

لسانيّا، مادامت اللّسانيات العامّة في أدبيّات البحث العلمي هي الدّراية العلمية للظاهرة اللغوية "نصّ اللغويون المعاصرون على علاقة النظريّة بالنّظام، وكونها جهدا ذهنيّا وفكريّا للغويين أنفسهم، ويؤكّد هيلمسلاف على أنّ النظريّة اللغويّة بالضرورة استنتاجيّة، إنّها نظام استنتاجيّ يستخدم فقط لتقدير الاحتمالات التي تنتج من مقدّماتها." (الدايم، 2006، صفحة 19) .

ويشترط في بناء النظريّة اللّسانية "العموم والتّجريد والاكتمال والبساطة والاقتصاد والانّساق العامّ والكفاية في وصف اللغات، وصلاحيّتها للتطبيق على أكبر قطاع منها." (الدايم، 2006، صفحة 22) وكلّ شرط من هذه الشّروط يتفاوت من لغة إلى أخرى باعتبار اختلاف اللغات في بعض الخصائص واشتراكها في أخرى. ولمّا كان المنهج يحمل خصوصيّة معناه من خلال العلوم التي تكون موضوع اشتغاله -فيكون تجريبيّا أو صوريّا مؤثّرا بالضّرورة في إنتاج المعرفة اللسانية- جُعل من مكوّنات النظرية اللسانيّة في (شنّان، 2019، الصفحات 221- 223):

1/ **الملاحظة:** من اللّسانيين من يعتبر ملاحظة الظّواهر العينيّة منطلقا للحقيقة العلميّة، معتمدين على جملة من المفاهيم تعين على إدراكها، كالمدوّنة، والاستقراء، والاستنباط. أما المدوّنة فتعني ما يجمع من مواد لغويّة من مصادر موثوقة بحيث تمثّل الظاهرة اللغوية المدروسة تمثيلا وفيّا. وفي إجراء الاستقراء يتخلّص الباحث من كلّ الأحكام القبلية ثمّ يشرع في دراسة هذه المدوّنة دراسة استقرائيّة انطلاقا من

تتبّع جزئيات الظاهرة للحكم على الكلّ. وعلى النقيض يجري الاستنباط بوصفه استدلالا استنتاجيّا، ينتقل فيه العام إلى الخاص. والجدير بالذّكر أنّ اللسانيين الذين توجّهوا توجّها تجريبيّا (ملاحظيّا) اختلفوا في تقييم مرجعيّة المدوّنة، فمن اعتمد منهم الاستقراء المحض اعتبر المدوّنة حدّا أقصى لاختبار سلامة القوانين المستنبطة، ومن اعتمد الاستنباط اعتبرها عيّنة جزئية ما صدق عليها يصدق على الأجزاء المتبقيّة من المجال الذي أُخِذت منه.

2/ التّفسير: يتحقّق التّفسير بالصّعود من الظواهر الملاحظة إلى العلاقات الخالصة بينها، ومنها إلى افتراض حقيقة علميّة تجسّد الإطار المجرّد، ولهذا توصّلت كلّ الدراسات المتصلة بفلسفة العلوم إلى أنه لا بدّ من افتراض حقيقة هي موضوع الدراسة العلميّة، كامنة وراء العلاقات الخالصة التي نجدها بين الظواهر الملاحَظة. وبهذا يجيب التفسير عن حالات كثيرة يتعذّر وجودها في الاستعمال، لتكتسب الحقيقة العلميّة قوّة لا توجد في مجرّد الملاحظة والتصنيف لاستيعاب الموجود والممتنع الوجود.

إذن، النظرية في عمومها نسق من المبادئ والأفكار والمفاهيم والمصطلحات ذات الطّابع المجرّد، تكون منسجمة فيما بينها وتهدف إلى تفسير ظاهرة محدّدة، تماما كما تفعل اللسانيّة منها، إنّها بناء عقليّ مجرّد يقدّم وجهات نظر علميّة تفسّر الواقع اللغوي، منطلقة من ملاحظات قليلة لتخلق قوانين عامّة قابلة للانطباق على مجال أوسع. ما يثير الانشغال هنا تلك الحاجة العلمية المتجدّدة إلى النظريات، لم لا نحصل على حقائق نهائيّة تخصّ الظواهر المختلفة وعلى غرارها الظاهرة اللغوية؟ ببساطة، كلّ علم لا يتقدّم إلا من خلال تعاقب النظريّات فتضطلع النظريّة الجديدة بنقد النظريّة السّابقة وتأخذ منها بعض المفاهيم، وقد تطوّرها وتقترح مفاهيم وتفسيرات وافتراضات جديدة؛ أي إن نظريّات العلم ونماذجه قائمة على التجاوز والإقصاء، إذ سرعان ما تظهر معطيات جديدة تحدث أزمة، وما دام "العالِم ينتظر دوما هذه الأزمات ويطرب لها بل يبحث عنها ويخلقها لأنه لا يستمرّ إلاّ بها فإنه يحاول في دأب ومثابرة تصوّر نظريّات تأمّليّة يمكن لها إذا ما نجحت أن تميط اللثام عن الطريق إلى أنموذج إرشاديّ جديد، وإذا ما فشلت أسقطها من حسابه في سهولة ويسر نسبيّا لتفسح الطريق لغيرها." (علوي) فالنظريّة لها وظائف متعدّدة وليست مجرّد فكر لا طائل منه، ولعلّ في تحديد الوظائف الآتية ما يوضّح ذلك:

* **الوظائف المعرفيّة:** تتبدّى في تقديم الحلول النّاجعة للمشاكل المطروحة في ميدانها، كما تقترح مفاهيم وأفكار جديدة فتكتشف جوانب غير معروفة من الظاهرة المدروسة.

* **الوظائف المنهجيّة:** تقدّم النظرية أجوبة مقنعة للإشكالات في عصرها من خلال التفسير المنهجي لكيفيّة اشتغال الظاهرة المدروسة، من خلال جمع معطيات متباعدة مع إعادة تنظيمها بشكل نسقيّ منسجم قادر على تقديم التّفسير المنطقي المقبول، ومن الممكن تجميعها لمعطيات شديدة التفرّق بين مجالات معرفيّة لا

رابط بينها فتخلق لها إطارا منهجيّا جامعا يزيل الحدود بين العلوم. كما أنّها لا تكتفي بتفسير ما نعرفه عن الظواهر بل بإمكانها التكهّن بما ستؤول إليه تلك الظاهرة مستقبلا بناء على معرفتها بمنطق تطوّرها استنادا إلى حقائق علمية محضة، فضلا عن مكاشفة ما خفي من جوانب غير مطروقة في الظاهرة المدروسة.

* **الوظائف الاجتماعيّة:** تُحدث النّظريّة وصالا واتّصالا علميّا بين المهتمّين بميدان محدّد، في شكل مقالات ومؤتمرات وجدالات تنتهي بهم إلى اكتشافات ومبادرات ونتائج غير مسبوقة تسهم لزاما في تطوّر العلم المندرجة ضمنه، ويتجاوز مفعولها الاتّصالي الدائرة الشّخصيّة حين يمكن لنتائجها أن تعمّم على ميادين وعلوم أخرى، ما يسهم في تبادل العلوم للمناهج والنّظريات والمفاهيم. كما يحدُث أن تمتلك نظريّة ما تأثيرا كبيرا يخوّل لها الانتشار في علوم عدّة، فتكون سببا في تغيّر أنماط الحياة.

إنّ المتتبّع لهذه المفاهيم يدرك تدرّجها من عموم إلى خصوص، فالاتّجاه أكثر عموما يحوي مجموعة من المدارس، والمدارس تحوي مجموعة من النظريّات. ومن ثمّ فإنّ ما بين أيدينا في هذه الدّروس هي مجموعة من النّظريّات اللّسانيّة التي أفرزتها جملة الموضوعات المطروحة في المدارس اللسانيّة، وإن كنّا لا ننكر تقاطع كثير منها مع أسماء معلومة ومتواترة في البحث اللّساني تحت مسمّى المدرسة اللسانيّة؛ لدرجة أنّ كثرة استخدامها طرحت الفروق التميزية بينها، وإن كنّا نميل إلى الاحتفاظ بالفرق مع التسليم بالتقاطع مادامت النّظريات قابلة للتغيّر والتعديل ولنا في النظرية التوليدية التحويلية خير مثال، فكم شاعت في آنها ولم يمنع هذا صاحبها من التعديل فيها، بل قد استدعت النقائص الواقعة فيها على صعيد المسلك الدلالي إلى بروز النظريّة العرفانية، التي قدّمت طروحات جادت بالنظرية العصبية والأحيائية للغة، ولنا أيضا في النظريّة الخليليّة ما ينبئ بخصوصيّة لسانيّة عربية وهكذا...

وبهذا، في واقع الأمر الحديث عن النظريات اللسانيّة يستدعي لزاما الحديث عن المدارس اللسانية، وهو "حديث عن كلّ شيء يتّصل باللّسانيات في القديم والحديث، إذ أنّ يتطرّق إلى التعريف برائد المدرسة من حيث نشأته وتكوينه العلمي وجهوده اللسانية التي أسهمت في بلورة رؤيته للظاهرة اللسانية في تفاعلها مع سائر الظواهر الاجتماعية، بالإضافة إلى جهود زملائه في تطوير النظرية اللسانية، ثمّ التعريف بالأصول العامّة ومنهج البحث المعتمد في هذه المدرسة أو تلك، كما يكون من الواجب التأسيس للنظرية بالكشف عن مرجعيّة التفكير اللساني الذي صدر عنه الأعلام المؤسسون من حيث البعد الفلسفيّ والنفسيّ والتربويّ". (بوقرة، صفحة 3)

الدرس 02

النظرية البنوية

تمهيـــــد: ﴿وعلّم آدم الأسماء كلّها﴾ دليل ربّاني قاطع على مصاحبة الحدث اللّساني لعمليّة الخلق الأولى ليزيد الإنسان ميزا على ميز، "وأيّا ما كانت كيفيّة التعليم فقد كان سببا لتفضيل الإنسان على بقيّة أنواع جنسه بقوّة النّطق وإحداث الموضوعات اللّغوية للتّعبير عمّا في الضّمير." (عاشور، 1984، الصفحات 410-411). واعتبارا لهذه الفرادة الموصولة بمتطلبات الحياة الاجتماعيّة عامّة والدينيّة خاصّة أظهرت الشعوب اهتمامها البليغ بالقضايا اللّسانية منذ أقدم العصور المؤرّخة، إلاّ أنّ "العمل اللساني جميعه ممّا تمّ إنجازه قبل بداية القرن التاسع عشر، كان إمّا مكرّسا لحلّ المشكلات العمليّة للغة في مجتمع بعينه، وإمّا أنّه كان إنجازا قد تمّ في إطار هموم فلسفيّة أكثر اتّساعا، أي هموم غير لسانيّة، ويمكن أن نقول اختصارا إنّه فيما قبل القرن التاسع عشر لم يكن للسانيّات وجود بوصفها مجالا معرفيّا متميّزا، له منهجه العمليّ ونظريّته العامّة الرّاسخة الأساس." (إفيتش، 2000، صفحة 7).

إبّان القرن التّاسع عشر، اقتنع اللّغويون بأنّ المنهج التّاريخي يوفّر أنسب معالجة منهجيّة تحقّق الأهداف النّبيلة الرّامية إلى المتابعة العلميّة للمعرفة، و"لم يتورّع هرمان بول (Hermann paul) عن وصف كلّ ما هو غير تاريخي في الدّراسات اللّسانية بافتقاد العلميّة، وهو الحكم الذي لم توافقه عليه الأجيال القادمة." (إفيتش، 2000، صفحة 87) حيث شهد القرن العشرون تطوّرا لاتجاه جديد كلّ الجدّة في التّفكير العلميّ، شعاره: لكي نستكمل معرفتنا عن العالم ينبغي أن نبحث عن (بنية) النظام، أي العلاقة بين مفردات النظام، لأنّ العالم ليس خليطا مشوّشا من التّفاصيل وإنّما هو مغرق في النظامية، وهكذا ظهر عصر البنوية في البحث العلمي، وحدث الاقتناع المطلق بأنّ "العلم الذي استند تماما على الطبيعة المحسوسة للحقائق لا يمثّل إلاّ المرحلة الأولى من معرفتنا، على حين لا يمكن تحصيل المرحلة المعنة في النضوج إلاّ بالبحث البنوي." (إفيتش، 2000، صفحة 102)

وباعتبار مفهوم البينة ذا موقع مركزيّ في البحوث الابستيمولوجية صرف الباحثون وكدهم لوصف البنية بمصطلحات علميّة، ووحّدوا جهودهم لكي يضطلعوا بتأسيس قواعد (اللغة الواصفة) Meta-language أي لغة التحليل العلمي التي هي أوفر اللّغات حظّا من المنطقيّة؛ لأنّ أيّ إنسان لا يمكنه أن يعيش في مجتمع ما مع جماعة معيّنة دون أن يتّخذ من اللغة وسيلة للتّواصل، وهنا يفرض سؤال الكيف نفسه، أي كيف يطوّع الإنسان جهازه اللغوي ليجعله جهازا مرنا يمتدّ نحو وظائف متعدّدة. وبطريقة أبسط هي كما يقول عبد الملك مرتاض: "هذه الأصوات الكريمة العجيبة التي إذا انتظمت على نحو معلوم آتت ألفاظا تتناثر من أجهزة النطق في أفواه الناس فيقع التفاهم بها." (مرتاض، 2005، صفحة 162) والمفاد من هذا أنّ اللمسة الذاتية لمستعمل اللغة تتدخّل في الخطاب الذي يطلق عليه الواصف، لأنّ اللّسانيين يوظّفون لغة واصفة تختلف عن اللّغة الطبيعيّة، ووظيفتها توضيحيّة، ولهذا يقول هيلمسلاف: "إنّ كلّ

خطاب حول اللغة هو لغة واصفة"(Mounin, p. 213) .

لقد بدأت أكثر الفترات ازدهارا في تاريخ الدراسات اللسانيّة بداية فعليّة حين تسلّم البنويون زمام القيادة، حيث أدّى بهم تطلّعهم إلى معالجات منهجيّة حديثة إلى اللّحاق بالاتّجاهات العامّة التي سار فيها تطوّر العلم، وتمكّنوا من اتّخاذ مقدّمة الصفوف مكانا لهم، حتّى بات من "فضول القول لدى ذوي العلم والرجحان أن يتحدّث المرء عن منزلة اللّسانيات ووجاهة شأنها، فلو فعل لكان شأنه لديهم شأن من ينوّه بالرياضيات الحديثة بين أهل العلوم الدقيقة، أو شأن من يمتدح قيمة التحاليل العضوية وكشوف الأشعة في حقل العلوم الطبية." (المسدي، 1986، صفحة 7) لأنّ "اللسانيات لا تقف على مستوى واحد مع سائر المجالات المعرفيّة الأخرى من حيث نجاح مناهج البحث فحسب، بل إنّ المجالات الأخرى تفيد من تجربتها في معظم الأحيان." (إفيتش، 2000، صفحة 104) وبذلك صدق حدس كلود ليفي ستروس (Claud Levi Strauss) حين أشار إلى أنّ اللسانيات بحكم توجّهها العلمي ستصبح جسرا حقيقيّا أمام باقي العلوم الإنسانيّة بجميع فروعها.

والمستشفّ ممّا سبق أنّ الحديث عن البنوية اللّغوية هو حديث عن اللسانيات السّوسيريّة لزاما، ذلك أنّه "من الصّعب تمييز البنوية؛ لاتّخاذها أشكالا متعدّدة تستمدّ روافدها من ألسنية دوسوسير، وأنثروبولوجيّة ليفي ستروس، ونفسانيّة بياجي وجاك لاكان، وحفريّات ميشال فوكو التاريخية والمعرفية وأدبيات رولان بارث." (وغليسي). بمعنى آخر، "إنّ علوما أخرى غير اللسانيات قد استعملت هذا المصطلح كعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد والكيمياء والجيولوجيا والرياضيات والفلسفة ممّا يعني تحوّل البنيوية إلى إطار نظري ومعرفيّ يهيمن على تفكير تلك المرحلة." (بوقرة، الصفحات 75-76) . وما تجدر الإشارة إليه هنا شهادة المؤرّخين بفاعلية النموذج اللغوي السوسيري في بلورة البنوية واتجاهاتها؛ باعتباره المعالجة المثلى لكلّ نتاجات الإنسانية، لقد غدا المثال المحتذى في تطبيق المنهج البنيوي.

1/ حدّ البنوية:

قد يلحظ القارئ الأكاديمي المتمعّن هنا تراوحا بين مصطلحي: بنوية/ بنيويّة إذ نستخدم في الأكثر أوّلها لكثرة شيوعه بيننا بعد أن زكّاه العالم اللغوي الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح، كما ألحّ عليه كثيرا عبد الملك مرتاض بعد أن عدل عن نظيره منذ 1995 مشيرا إلى أنّ من يقولون: البنيوية لا يعرفون العربية! واستخدمنا الآخر حرصا على أمانة المنقول من أصحابه، وهو مصطلح - على علاّته الصوتية- اطرد استعماله وفرضه التداول رغم منافاته للقياس اللغوي، وكفى بمقال الباحث يوسف وغليسي المعنون بـــ: (البنية والبنوية في المعاجم والدراسات الأدبية واللسانية العربية/ بحث في النسبة اللغوية والإصلاح النقدي) بيانا وتعليلا لمن يودّ الاستزادة.

تشتقّ البنوية وجودها الفكري والمنهجي من مفهوم (البنية)، و"البنية ليست طفرة مفهوميّة، بل امتداد لجملة من المفاهيم الموزّعة على حقول معرفيّة مختلفة، لعلّ أهمّها مفهوم المجموعة في الرياضيات، الذي يراه جون بياجي أقدم بنية عرفت ودرست، ومفهوم الشكل في السيكولوجيا الجشطلتية بينما تبقى اللسانيات الحديثة ومعها النقد البنيوي في اصطناعها لهذا المفهوم مدينة لدوسوسير الذي كان يعبّر عن ذلك بمصطلح النسق أو النظام (système) ولم يكن يصدح بمصطلح البنية (structure) على حدّ تقرير جون بياجي، وجمهور الدارسين الذين أجمعوا على أنّ دوسوسير في إلحاحه على نظاميّة الاستعمال اللغوي قد سمّى (نسقا) ما سمّاه خلفه (بنية)" (وغليسي). وقد أنكر الباحث يوسف وغليسي عليهم هذا الإجماع قائلا: "والواقع في تقديرنا الخاص أنّ هذا الإجماع المطلق تنفيه محاضرات دوسوسير ذاتها، إذ تصطنع بحرفيّة واضحة مصطلحي البنية (structure) والبناء (construction) في سياق استثنائيّ من المؤسف ألاّ ينتبه إليه عامّة الباحثين." (وغليسي).

لغويّا، يمتدّ لفظ البنية إلى الفعل اللاّتيني struere بمعنى تنضيد المواد أو التأسيس والبناء والتشييد، وهي معان مبثوثة في دلالتها الاصطلاحية، حيث تدل على "نسق يتحدّد العنصر ضمنه بوضعيّات واختلافات فتغدو منظومة من علاقات وقواعد تركيب ومبادلة تربط بين مختلف حدود المجموعة الواحدة، بحيث تعيّن هذه العلاقات وهذه القواعد معنى كلّ عنصر من العناصر" (وغليسي). وبمعنى آخر، البنية هي " مجموعة العلاقات الداخليّة الثابتة التي تميّز مجموعة ما، بحيث تكون هناك أسبقيّة منطقية للكلّ على الأجزاء، أي أنّ أيّ عنصر من البنية لا يتّخذ معناه إلاّ بالوضع الذي يحتلّه داخل المجموعة." (ياقوت، صفحة 198) وقد حُصرت خصائص البنية في ثلاثة عناصر: (بياجيه، 1985، صفحة 9)

_ الكلية(la totalité) الحائلة إلى التماسك الداخلي للعناصر التي ينتظمها السياق، وانتظام العناصر فيها كامل بنفسه وليس مجرّد تجميع للأجزاء المتفرّقة. فالبنية تنبض بقوانينها الخاصّة التي تضفي على مكوّناتها سماتها من خلال العلاقات القائمة بينها، وهي علاقات وقوانين ذاتيّة داخليّة.

_ التحوّل (transformation) التي تفيد أنّ البنية دائمة التحوّل والتغيّر وليست شكلا جامدا. أي يتولّد عن البنية عدد من العمليّات التحويليّة، فالجملة يتخلّق منها عدد كبير من الجمل التي تبدو جديدة تماما، مع أنها لا تخرج عن قواعد النظم اللغوي للجملة.

_ الضبط الذّاتي (l'autoréglage) الذي يتكفّل بوقاية البنية وحفظها حفظا ذاتيّا، ينطلق من داخل البنية ذاتها لا من خارج حدودها. أي لا تحتاج البنية إلى شيء خارجها لتكتسب عملياتها التحويليّة صيغة مشروعة، فلا تحتاج الجملة إلى مقارنتها مع أيّ وجود عينيّ خارج عنها لكي يقرّر مصداقيّتها، وإنّما تعتمد على أنظمتها اللغويّة الخاصّة بسياقها اللغويّ، فيقوم هذا التحكّم الذاتي بحماية التحويلات وتأمينها. فمثلا

اللغة لا تحتاج في كلمة (كلب) في العربية والانجليزية إلى هذا الوجود العيني لهيئة الحيوان ليتمّ التعرّف عليه، فالكلمة تنبع من حالتها البنيوية المتأصّلة بصفتها اسما أكثر من حالتها الإشارية الفعليّة إلى حيوان ما. (وغليسي)

وعلى هذا الأساس كان دوسوسير يمثّل نظام اللّغة بلعبة الشطرنج، فمثلما لا قيمة لقطعة الشّطرنج في ذاتها بل منوطة بموقعها كذلك تتحدّد قيمة الكلمة في النّظام اللّغوي بمقابلتها مع الكلمات الأخرى، ولنا في التّراث العربي ما ينبئ بهذا المفهوم، فالجرجاني أبان أنّ "الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة ولا من حيث هي كلم مفردة، وأنّ الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك ممّا لا تعلّق له بصريح اللفظ، وممّا يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثمّ تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر." (الجرجاني، 1999، صفحة 54) ولهذا، يقع الاتفاق بين اللّغويين على أنْ "لا فرق بين نظم الجرجاني وبين نسق دوسوسير، فكلاهما يؤدّي مفهوم البنية، حيث يتحدّد مفهوم العنصر بشبكة العلاقات التركيبيّة التي تنتظم هذا العنصر مرتبطا بالعناصر الأخرى في الشّبكة ذاتها." (وغليسي).

والواقع أنّ "المعنى الدّقيق لكلمة structure لم يتمّ تحديده إلاّ في عام 1926 وعلى يد مدرسة (براغ) اللسانية، ويفيد هذا المصطلح معنى التّرتيب الدّاخلي للوحدات التي تكوّن النّظام اللّساني." (بوقرة، صفحة 76) ومع ذلك أشار صلاح فضل إلى أنّ (تعدّد المعنى) أحد سماتها، حيث لكلّ مؤلّف تقديره الخاصّ لمفهوم البنية، فضلا عن سمة (التّوقف على السّياق) بمعنى أنّه باختلاف السّياق تختلف طبيعة العلاقات بين العناصر لزاما، أمّا سمة المرونة فردّها إلى نسبيّة المفهوم مع غلبة جانب الشّكل والعلاقات عليه. (فضل، 1980، صفحة 121) .

ومادامت البنويّة تبحث عن العلاقات الداخليّة بين عناصر البنية فإنّ التحليل البنوي سيكون بالضرورة تحليلا محايثا، والمحايثة باصطلاح جابر عصفور: "النظرة التي تفسّر الأشياء في ذاتها ومن حيث هي موضوعات تحكمها قوانين تنبع من داخلها وليس من خارجها، فالتحليل المحايث أو المنبثق يقتضي الاستبعاد المنهجيّ لكلّ وجهات النظر المختلفة الخارجة عن القوانين الداخلية التي تحكم قيام اللغة بوظائفها الدلالية وما يتّضح في نظامها من مقابلات وتداعيات وتجانس أو تنافر." (عصفور، 1998، الصفحات 215-216).

ما يبدو جديرا بالمطارحة تيسيرا على مدارك الطالب نشأة البنوية، إذ ينبغي له أن يتساءل عمّا إذا كان الفكر البنوي حصيلة الاجتهاد السوسيري أم إنّه أمكن له تطويعه في المبحث اللغوي فجاد في التحليل بما افتقرت إليه المرحلة ما قبل اللسانية؟ فيما سبق إلماح طفيف إلى أنّ هذا الطرف الثاني من السؤال هو

الواقع في حقيقة الأمر؛ لأنّ "روّاد البنويّة ظهروا بأماكن متفرّقة في الماضي، في تاريخ مبكّر يعود إلى القرن التاسع عشر، غير أنّ هذه المحاولات المنعزلة لم تحظ من معاصريها بالاهتمام، وكان الصوت الوحيد الذي جعل من نفسه بحقّ صوتا مسموعا إلى درجة لا تزال أصداؤها تتردّد حتّى اليوم هو صوت دي سوسير ؛ لأنه كان أوّل من ألهم معاصريه بأفكار جديدة عن اللسانيات، حتّى أولئك الذين لم يخضعوا خضوعا مباشرا لتأثيره بدأوا من الأسس النظريّة نفسها التي تضمّنتها آراؤه." (إفيتش، 2000، صفحة 193)، وهذا ما يثير فضولنا لمعرفة كيفيات التّفكير البنوي التي مثّلت الإرهاصات الأولى لانبثاق أسسه اللّسانية التي أثبتت جدارتها وباتت اللسانيات معينا للعلوم الأخرى .

يشهد التّاريخ أنّ التطوّر المادّي الذي بلغته المجتمعات الغربية في العصر الحديث لم يجب عن الأسئلة الكبرى التي طرحها الدين والاتجاهات الفلسفيّة القديمة فانبثقت البنوية لتواجه الفلسفة الظاهراتية والوجودية، وبرز في الساحة من قدّموا برنامج عمل ثوري جديد، يهدف إلى إنتاج ذات إنسانيّة ثوريّة عن طريق ثورة الكلمات، حتّى صارت قمّة الفضيلة آنئذ أن تكون منظّرا أدبيّا، وحلّت فلسفة لغويّة قائمة على نفي وجود أيّ واقع مستقلّ عن اللغة، فالواقع ألسنيّ بأكمله، ومفاهيمنا عنه تحدّدها لغتنا كونها نتاجا لهذه اللغة. (قنديل، 2010، صفحة 27) ولهذا يحرص الاتجاه البنيوي المعاصر على تأكيد حقيقة أن "لا يمكن أن تكون ثمّة بنية إلاّ حيث تكون ثمّة لغة." (إبراهيم، 1990، صفحة 38،39) من هنا "تحوّل المنهج المعرفي من محاولة معرفة ماهيّة الشيء إلى كيفيّة ترابط أجزائه وعملها مجتمعة، فكان من نتائج هذا التحول أن اختلفت البنيوية عن غيرها من النظريات التي سادت قبلها، كما تغيّر مفهوم العالم واللغة". (قنديل، 2010، صفحة 27)

والقمين ذكرا أنّ مصطلح البنويّة ليس جديدا على المعرفة الإنسانيّة، فمنذ القرن السّابع عشر ميلادي استُخدم المصطلح في مجال علم الأحياء والهندسة والعمارة وعلم النبات وعلم التشريح وعلم وظائف الأعضاء، والمقصود به فيها جميعا ترابط الأجزاء في وحدة متكاملة نظرا إلى العلاقات الداخلية التي تؤسّ الكلّ. وهكذا أصبحت البنيوية منهجا فكريا ينصّ على إعادة تشييد الواقع والعالم من جديد عن طريق إعادة فهمه وصياغته بشكل يختلف عمّا هو عليه. وكلّ ظاهرة إنسانيّة من منظورها لا يمكن دراستها إلاّ بعد تحليلها إلى عناصرها المؤلّفة منها. إذن: "المقولة الأساسيّة في المنظور البنيوي ليست هي مقولة الكينونة، بل مقولة العلاقة، فالعنصر لا معنى له ولا قوام إلاّ بعقدة العلاقات المكوّنة له." (وغليسي).

وقد تأثّرت معارف كثيرة بنموذج التحليل البنوي في الأنثروبولوجيا وعلم النفس والتاريخ وعلم الاجتماع وعلم اللغة أيضا، والعامل المشترك بينها التأكيد على ضرورة البحث عن كيفيّة عمل العلاقات التي تؤدّي إلى انتظام الظواهر المدروسة ومن ثمّ معرفة طبيعة القوانين التي تحكمها، وهذا ما يجعل

البنوية مغرقة في البحث عن صورة العلاقات لا المضمون.

وظهرت الحاجة إلى البنوية في الدراسات اللغوية بناء على تعذّر دراسة اللغات الهندية والإفريقيّة والشرقيّة والأوروبيّة دراسة مقارنة، فاتّجهت الدّعوات إلى دراسة اللغة من داخلها؛ أي دراستها دراسة بنويّة بمنهج موضوعيّ، وهذا ما يقتضي بالضرورة الانتقال من النّظرة التاريخيّة إلى النظرة الوصفية؛ أي الإمساك عن كلّ اعتبار تاريخيّ في دراسة اللغة. وشأن البنويّة في اللسانيات كشأنها في سائر فروع الدرس العلمي، ومع ذلك يظل الاعتراف بفضل دوسوسير في تأسيس المنهج البنوي قائما، "لقد أعاد تنظيم دراسة اللغة وفق تصوّر جديد وبأفكار جديدة أمكن التأثير بها في الحلقات اللسانية المختلفة، وامتدّ بها إلى مختلف العلوم الإنسانيّة." (مبارك، 1986، الصفحات 5-6) ويمكن أن نورد مقولاته التي شكّلت أبجديّة اللسانيات البنوية كالآتي:

1/ **اللغة مادّة اللّسانيات:** يتحدّد موضوع اللسانيات بحسب دوسوسير في اللغات الطبيعيّة التي تحدّث بها النّاس سواء كانت قديمة أو حديثة، ميتة أو مستعملة، مكتوبة أو منطوقة؛ لأنّه في تتبّعه لتاريخ الدراسات اللغوية لاحظ كثرة اللغات التي لم تحظ بالدّراسة لأسباب كثرى، لهذا ابتغى علما يهتمّ بكلّ اللغات بعيدا عن أيّ تحيّز، وبذلك نفى مبدأ التفاضل بين اللغات، ثمّ إنّ دراسة اللغة فيما قبل اللسانيات موجّهة إلى أغراض غير لغويّة في الأصل، ولهذا نادى بالدّراسة العلميّة للّغة في ذاتها ولحدّ ذاتها، ومحدّدات العلميّة لا تخرج عن موضوع معيّن ومنهج مناسب وجهاز مفاهيمي مضبوط. والمراد بذاتها الاهتمام المطلق بالبنية الداخلية المدروسة ولا تخرج عنها، ويرتبط البعد الخارجي هنا بطبيعة متكلّمي تلك اللغة وتاريخهم وحضارتهم وعاداتهم وثقافتهم وأديانهم وعددهم ... وهي موضوعات خارج اللغة لا تغني واصف اللغة، لكنّ هذا لا يبطل أهميتها، وإنّما وجب الفصل بين ما هو داخليّ وخارجيّ، ودليل الحاجة إلى الفصل بينهما أنّ كلاّ منهما يتّخذ منهجا متميّزا، فالبعد الخارجي باستطاعته تقديم معارف مفصّلة دون أن يدخل في مجال بنية اللغة، أما البعد الداخلي فيدرس اللغة ذاتها من حيث أنها نظام له قواعده الخاصّة، تقول شفيقة العلوي: "إنّ اللساني هو الذي يهتمّ بالنظام الداخلي للغة ليكشف عن قوانينه وأصوله وأما المعرفة بالعوامل السياسية والحضارية والجغرافية والثقافية للغة فتعدّ ثانويّة؛ لأنها لا تضيف جديدا للدّرس اللّساني البنوي ولا تنقص شيئا من قيمة النظام اللغوي." (العلوي، 2004، صفحة 10) ويوضّح دوسوسير هذه الفكرة بلعبة الشطرنج، إذ باستطاعتنا فصل ما هو خارجي عمّا هو داخلي، فانتقال اللعبة من بلد إلى آخر حقيقة خارجية، أمّا ما يتّصل بوحدات اللعبة وقواعدها فحقيقة داخليّة، فإذا استخدمنا قطعا من الخشب أو العاج فلن يؤثّر هذا في قواعد اللعبة، أمّا إذا زدنا أو أنقصنا من عدد القطع فهذا سيؤثّر حتما.

2/ **اللّغة نظام:** اللغة كلّ منظّم من العناصر، لا يمكن دراسته إلاّ من حيث كونه يعمل كمجموعة، وهي نظام من الأدلّة والعلاقات، أي لا تتواجد وحداتها إلاّ في نطاق العلاقات التي تربطها بغيرها من الوحدات

التابعة لنفس النظام، ولا تتحدّد إلاّ باعتبار وظيفتها ضمن المجموع.

3/ الأدلة اللغوية: أكّد دوسوسير أنّ اللّغة نظام من الأدلّة اللّغوية ذات الوظيفة التبليغيّة، والأدلة مفردها دليل، ويتكوّن عند دوسوسير من أمرين هما: الدّال (الصورة الصوتية)، والمدلول (المفهوم/ الصورة الذهنية)، وتتمّ العملية التواصليّة وفق الطّريقة الآتية: "هناك مفهوم يريد المتكلّم إيصاله إلى المتلقي، فلنسمّه المرجع أو المدلول عليه، يقوم المتكلّم باستثارة معلوماته المخزّنة في ذاكرته؛ أي يقوم بتشغيل نظامه اللّغوي الذاتي ذي الطابع الداخلي لأجل اختيار المفهوم (المدلول) المطابق لذلك المرجع (المدلول عليه)، ثم يربط المدلول بالصورة الصوتية المادية المجانسة له (أي المفهوم) والتي ورثها من مجتمعه (...) فالدليل اللغوي لا يصل بين المدلول عليه ولفظه، ولا بين المدلول عليه والمفهوم، بل إنّه يربط بين الصورة الذهنيّة للشيء المادّي (أي المرجع) وما يقابلها من أصوات (الدال)، هذا يعني أن الدليل اللغوي كيان نفسانيّ"ينظر (العلوي، 2004، صفحة 13). وعند عملية التّلفّظ يخرج هذا الدّليل في شكل موجات فيزيائية متّخذا صفة الكلمة.

4/ اعتباطية الدّليل اللّغوي: يصل الدليل اللغوي الدال بالمدلول بكيفيّة اعتباطية، أي العلاقة بينهما لا تخضع لمنطق التّبرير والتّعليل، فمدلول (شجرة) مثلا ليس بينه وبين الدال عليه (اللفظ) أية علاقة مباشرة، فبإمكان المتكلّم أن يستبدله بغيره متى اتّفقت الجماعة اللغوية على ذلك، وكفى باختلاف اللغات دليلا على ذلك. فالدليل اللساني "عملة ذات وجهين متّحدين ومتداعيين، أحدهما الدال والآخر المدلول، والعلامة اللسانية لا تربط شيئا باسم بل تصوّرا بصورة سمعيّة، وهي ليست الصوت المادي الذي هو شيء فيزيائيّ صرف بل هي الدفع النفسي لهذا الصوت الذي تهبنا إياه شهادة حواسنا." (بوقرة، صفحة 79)

6/ اللّغة والكلام: كان هذا الثنائيّ مترادفا عند علماء اللغة التقليديين، وفرّق بينهما دوسوسير على أساس أنّ اللغة نظام ذهنيّ مجرّد مبثوث في ذهن الجماعة اللغويّة، والكلام هو الأداء الفرديّ الذي يتحقّق من خلال هذا النّظام، و"الصلة بينهما هي عين الصلة بين الجوهري (اللغة) والعرضي (الكلام)." (بوقرة، صفحة 77). أمّا اللسان فهو الملكة الفطريّة التي تمكّن الفرد من إنتاج اللغة وفهمها، إنّه نظام نحويّ يوجد وجودا تقديريّا في كلّ دماغ، وله وجهان: اللغة التي تتشكّل داخل الجماعة، والكلام وهو إنجاز فرديّ تتحقّق عبره اللغة في شكل جمل وتعابير وأساليب وألفاظ. إنّنا بهذا المعنى نختزن نفس النظام لكنّ طريقة الإنجاز تختلف من واحد إلى آخر؛ أي لنا نفس القواعد الخاصة باللغة، ولكن كلّ واحد يستعمل هذه القواعد بطريقة تختلف عمّا يستعمله منها متكلّم آخر.

7/ التركيب والاستبدال: ميّز دوسوسير بين نوعين من العلاقات القائمة بين العناصر اللغويّة، ففي المحور التركيبي (التوليفي) علاقات تنجم عن توظيف الوحدات بمراعاة تسلسلها في مدرج الكلام، وهي علاقات حضوريّة، وفي المقابل علاقات غيابيّة على مستوى المحور الاستبدالي، ترتبط عبرها الكلمات في ذهن

المتكلّم باستحضارها عن طريق الذّاكرة. ففي جملة: شرح الأستاذ الدرس، يمكن أن نستبدل الكلمات على النحو الآتي:

شرح ⟷ أنجز، كتب، أكل، فسّر، قدّم، سمع...

الأستاذ ⟷ الطالب، المعلم، البنت، المرأة، الرجل، الإنسان....

الدرس ⟷ العمل، الامتحان، الواجب، اللعبة، المقرر، الكتاب...

"فالكلمات التي يمكن أن تتخذ الموقع نفسه تنتظم في عقل المتحدّث ليختار منها المناسب، ويتّخذ الرّمز اللغوي مكانه في نظام اللغة من حيث موقعه، وكلّ نظام يحدّد أدوارا واضحة لعناصره، ويمثّل دوسوسير لذلك بلعبة الشطرنج، فسواء جعلنا الوزير من العاج أو الخشب أو الحجر فله حركته المحدّدة في إطار قواعد اللعبة." (بوقرة، صفحة 82/81)

8/ الآنية والزمانيّة: عارض دوسوسير الاتّجاه التّاريخي الطّاغي على الدّراسات اللغوية لكنّه لم يدع إلى تركه وإنما حرص على الفصل بين الدراسة الآنية والتاريخية، حيث تعنى الأولى بوصف النظام اللغوي بجزئياته بغض النظر عن التحوّلات التي يمكن أن تطرأ عليه، وأمّا الثانية فتتبع تحولات البنية عبر الزمن مع البحث عن قوانين التغير وأسبابه، وهي لا تجد بدّا من الاستعانة بنتائج الدراسة الوصفية، ومع ذلك تقدّم اللسانيات الحديثة المنهج الوصفي، مؤكّدا دوسوسير "هذا الطّرح من خلال لعبة الشطرنج، فمعرفة اللاعب لتاريخ هذه اللعبة وأصولها الفارسية وتطوّراتها وكيفيات انتقالها حتى وصولها إلى أوروبا لا يفيده في ممارسة اللعبة والتمكّن منها ومن شروطها" (العلوي، 2004، صفحة 10).

9/ القيمة الخلافية: اللغة "نظام من العلاقات يرتبط بعضها ببعض على نحو تكون فيه القيم الخاصّة بكلّ علامة بشروط على جهة التبادل بقيم العلامات الأخرى، فاللغة في الواقع مؤسّسة على التعارضات" (إفيتش، 2000، صفحة 218)، أي إنّ جميع أجزائها يرتبط بعضها ببعض، ويقوم هذا الارتباط على أساس اتّحاد الهويّات أو اختلافها، "فالتباين أي التقابل بين الوحدات هو النظام الذي تبنى عليه اللغات جميعها، فالوحدات اللسانية لا تكتسب هويتها (قيمتها) إلاّ إذا أمكن استبدالها بأخرى ولا يتحقق هذا الأمر إلا إذا اكتسبت كلّ لفظة مجموعة من الصّفات تقابل بها كلّ واحدة من الألفاظ الأخرى" (العلوي، 2004، صفحة 15).

10/ مبدأ الخطيّة: مادام الدليل اللغوي ذا طبيعة صوتية وجب تسلسل وحداته زمنيّا، بمعنى أن "كلّ عنصر من عناصر تكوينه ينبغي أن يلفظ به على التوالي في سلسلة منطوقة، والواقع أن العلامات اللغوية تتكيّف بلا خلاف بحسب بيئتها في السلسلة المنطوقة، وينبغي لهذه الحقيقة أن تتولّد في العقل عند أيّ مقاربة لمشكلة الوحدات اللغوية." (إفيتش، 2000، صفحة 219)

11/ الشكل والمادة: اللغة في واقعها مادة وشكل، فأما المادة فمحسوسة وهي ليست مجرد أصوات، بل أصوات ومعان في آن، وأمّا الشكل فصورة هذه الأصوات بهذه المعاني في الذهن، يعني المادة تمثّل ما هو موجود في الأعيان، والشكل يمثّل ما هو موجود في الأذهان، ولذلك موضوع الدراسة ليست المادة وإنما الشكل، مع عدم إنكار حتميّة الاتّكاء عليها في معرفة الجوهر (ما هو داخل الذهن). فالمادة تبنى عليها اللغة وتشمل الأصوات مستقلة والمعاني مستقلة. والشكل قوام اللغة الذي ترتبط بموجبه الأصوات بالمعاني، حتى قيل: إنّ اللغة معنى موضوع في صوت. فالفكر ما لم يعبّر عنه باللغة يظل كتلة مبهمة الشكل، وشأن الأصوات متفرقة ليس بأفضل من الأفكار، ولهذا يستحيل إنتاج فكر بمعزل عن اللغة، ولهذا عمل اللسانيات يقع في المكان الذي تتلاقى فيه هذه العناصر الخاصة، وهذا التركيب ينتج شكلا لا مادة.

شكّلت هذه المفاهيم البنوية السوسيريّة منطلقا حاسما لظهور نظريّات لسانيّة متعدّدة، بل تجاوزت الحدّ اللغوي لتحقّق انتشارا واسعا في مختلف العلوم، فبات من المشترك بين المذاهب الفكرية البحث في الكلّيات القائمة على علاقات خفيّة تضمن نظامها، ومع تفشّيها ردحا من الزمن انحسرت بدءا من الثمانينيات نظرا إلى مفرزات الجدّة العلمية التي طرحت انشغالات جديدة ورؤى مغايرة تنمّ عن خصوبة العقل الإنساني .

الدرس 03

النظرية الوظيفية

تزامنت محاضرات دوسوسير مع نشر التشيكي (ماثيسيوس) Mathessieus دعوته لمنهج غير تاريخي، وقد سبق له التّدريس في جامعة (كارولين) في (براغ) أنّى استطاع أن يجمع حوله نخبة من العلماء ممّن كانوا يشاركونه أفكاره، كانت لهم اجتماعات دوريّة منذ 1926، ومن ثمّ أطلق عليها اسم حلقة براغ، وعُرفت فيما بعد بالمدرسة الوظيفيّة أو الفونولوجيّة، باعتبار انشغالهم الأكبر بدراسة الظّاهرة الصوتية. وقد سميّت بالوظيفية بناء على ميل هذا الاتّجاه إلى "دراسة نظام اللغة الكلّي بمستوياته المختلفة النّحوية والصّوتية والصرفية والدلالية دراسة وظيفيّة محضة." (مومن، 2005، صفحة 136) على أساس أنّ اللّغة ذات وظيفة اجتماعيّة وهي تحقيق التواصل المنجَز لزاما عبر الوحدات الصّوتية. هذا يعني أنّ اللّساني الوظيفي "يحاول دائما أن يكتشف ما إذا كانت كلّ القطع الصوتية التي يحتوي عليها النص تؤدّي وظيفة التبليغ أم لا، يعني أنه يبحث عن القطع التي تلعب دورا مهمّا في التمييز بين المعاني." (الإبراهيمي، 2006، صفحة 86) لأنّه "ينظر إلى اللغة كما ينظر المرء إلى محرّك محاولا أن يفهم الوظائف التي تؤدّيها أجزاؤه المختلفة وكيف تحدّد طبيعة جزء معيّن طبيعة الأجزاء الأخرى." (سامسون، 1980، صفحة 105) "فالمعنى والوظيفة إذا هما جوهر اهتمامات المدرسة الوظيفيّة، فإذا أراد الباحث تحليل المدوّنة اللّسانية تحليلا وظيفيّا عليه أن يحصي مجموعة من الوحدات اللغوية ثمّ يرتّبها من حيث الشّبه والاختلاف وإذّاك تتضح له الفوارق التي تعكس قيمتها الذاتية أي وظيفتها". (العلوي، 2004، صفحة 17).

ضمّت حلقة براغ عددا كبيرا من الباحثين من أقطار مختلفة منها: روسيا وهولندا وألمانيا وانجلترا وفرنسا، لكن لم يدم نشاطهم العلمي إلا عشر سنوات والغالب أنها حلّت لأسباب إيديولوجية، ومع ذلك واصلت ازدهارها مع جاكبسون في الو م أ، وأندري مارتني وإيميل بنفنست في فرنسا. ثمّ إنّها على اشتهارها بالدراسة الفونولوجية "اهتمّت بلغة الشّعر والأدب بصفة عامّة، وامتدّت إلى مجالات اجتماعيّة وفلسفيّة ونفسيّة، ومن أهمّ مكاسبها دعوتها إلى تطوير فكرة تعدّد الوظائف للوحدات البنوية واعتمادها على بعض العناصر الرياضيّة في تحليلاتها، ولم تعد تقتصر على ما يلاحظ في الواقع مباشرة، بل ركّزت على العلاقات التّجريديّة النظريّة وما يمكن أن تسفر عنه من علاقات فرضيّة." (بوقرة، صفحة 87)

ما تجدر الإشارة إليه ذلك البرنامج الذي اتفق عليه أصحاب حلقة براغ وظلّ سائغا فيما بعد موجّها أنظار اللسانيين إلى ميادين من البحث اللساني لم تظهر إلا في العقدين السادس والسابع من القرن العشرين، مشتملا النقاط الآتية: (إفيتش، 2000، صفحة 249/248)

_ اللغة نظام يتكوّن من وسائل تعبيرية تؤدّي وظيفتها في تشجيع الفهم المتبادل، ولذلك ينبغي على اللسانيين أن يدرسوا الوظيفة الفعليّة لأحداث النطق: ما الذي يجري توصيله؟ وكيف؟ وإلى من؟ وفي

أيّ مناسبة؟

ـــ اللغة حقيقة واقعية محكومة بعوامل غير لسانية، لذا ينبغي التمييز بين لغة الشارع ولغة المكتب، لغة الثقافة ولغة الأعمال الأدبيّة...

ـــ للغة تجليان: عقلي وعاطفي، لذا على البحث اللساني أن يحيط بالعلاقة القائمة بين أشكال اللغة التي يتم بها توصيل الأفكار والعواطف على التعاقب.

ـــ ضرورة فحص العلاقة بين لغة الكتابة ولغة النطق لأنهما لا يتطابقان.

ـــ يجب أن يتجه البحث الفونولوجي إلى دراسة التقابلات الفونيميّة ولا ينبغي فصل الظاهرة المورفولوجية عن الظاهرة الفونولوجية.

ـــ إعطاء الأولوية للبحث الوصفي دون استبعاد الدراسة التاريخية؛ لأن النظام اللساني الكامل لا بدّ أن يكون تاريخيّا في ضوء الوصفيّة.

ـــ يجب أن يتخلص المنهج المقارن من محدوديّة الملاحظة وتمكين الباحثين من بناء أنماط مميّزة للغات. وهذا ما أسهم فعلا في اكتساب النظرية اللسانية ثراء مفعما بالحيوية لمّا اتجه الباحثون إلى العمل في مجال دراسة التّنميط اللساني، وكان أعضاء حلقة براغ هم أول من أبرز أهمية المشكلة المتعلّقة بظاهرة اللغات المتجاورة، التي تشترك في كثير من السمات المشتركة الخاصة بها على الرغم من عدم ارتباطها فيما بينها برباط القربى، مثلما هو حادث مع اللغات البلقانية.

وقد توالت المؤتمرات الدّوليّة تباعا لتزداد السمة الفونولوجيّة وضوحا، منها: مؤتمر جنيف (1933)، مؤتمر كوبنهاغن (1936)، مؤتمر باريس (1948)، مؤتمر لندن (1952)، مؤتمر أوسلو (1957)، مؤتمر كمبريدج (1962)، مؤتمر بوخاريست (1967)، ومؤتمر بولونيا (1972)، ثمّ طوّر اتجاه الحلقة إلى نظرية معقّدة بواسطة الأمريكي (وليان لابوف) الذي اتّفق مع لغويها على النظر إلى البعد الاجتماعي للغة بصفة جدية، فكانت فكرة (الوظيفية) منطلقا حاسما في اللسانيات الوظيفية تجاوزت به مبدأ الذاتية والوصفية في الدراسة اللغوية، وإن كان هذا لا ينفي البتة تأثر الحلقة بالمرجعية السوسيرية، أي إنّ الوظيفيين يجمعون على أنّ اللّغة أداة اتصال في الحياة الاجتماعيّة، وأنّ الأعراف والتقاليد الاجتماعية تتحكّم في اللغة، لذا حينما نصف اللغة لا نستطيع ذلك إلا من خلال وظيفتها في بيئتها الاجتماعيّة؛ لأنهم ببساطة تعدّوا التأمّل والوصف إلى غاية أخرى هي السؤال عن الغاية من الحدث اللغوي والبحث عن التفسير الموضوعي المقبول، وقد استطاعوا أن يعبروا منهجهم اللساني (البنوي/الوظيفي) إلى معارف إنسانيّة أخرى، حيث "تأثّرت الفنون والجماليّات والنّقد الأدبي وتحليل الخطاب والأنثروبولوجيا والدراسات الاجتماعية والنّفسية تأثّرا عميقا بالمتغيّرات المنهجيّة التي حصلت في عالم اللسانيات." (حساني، 2013، صفحة 54).

اعتبارا لمركزيّة الوظيفة في اللّسانيات الوظيفيّة صرف أنصارها وكدهم في البحث عن دور كلّ عنصر من العناصر اللغوية في التبليغ، انطلاقا من دراسة الخصائص الوظيفيّة للأصوات لما لها من أثر في البناء التركيبي والدلالي للغة، ونظرا إلى هذا النشاط اللساني الصوتي باتت النظرية الوظيفيّة تعرف بالنظرية الفونيميّة/ الصوتية أيضا، وليس الصوت المقصود تلك الهيئة التي تشكّل صدى الصوت عبر مجراه داخل جهاز النطق عند الإنسان، وإنّما هو وحدة وظيفيّة تسهم في بناء النّسق اللّساني (العلاقة المتشابكة بين الصوت والتركيب والدلالة) (حساني، 2013، صفحة 60). وقد أشار ميلكاإفيتش إلى أنّه"ليس هناك من قام بدور مهمّ في تمهيد الأرض لقيام الصوتولوجيا إلاّ عالمان (...) هما كورتيناي وكروجيفسكي، فقد كانت آراؤهما جدّ معروفة بين أعضاء حلقة براغ، كما كانت موضع التقدير منهم، وهم مؤسّسو الصوتولوجيا." (إفيتش، 2000، صفحة 230) ومع ذلك يُحسب التّأسيس الصّوتي الوظيفي لتروبتسكوي لأنّه أوّل من أضفى الطابع العلمي على الدراسة الصوتية منذ أن تقدّم بالاشتراك مع جاكبسون وكارسفسكي بمشروع للدراسات الفونولوجيّة في المؤتمر اللساني بلاهاي (1928)، وهو ذات المشروع الذي نشأت حوله حلقة براغ، واستمرّت أشغاله مع جاكبسون ومارتني. ولهذا سنحاول التّركيز على ما جاد به هذا الثالوث اللساني من جهود لسانية لا تُعرف النظرية الوظيفيّة إلاّ بها.

المبادئ الفونولوجية عند تروبتسكوي (1890/ 1938):

ورد في أدبيّات البحث الصّوتي أنّ المقالات التّي صاغها دي سوسير كانت مصدر إلهام أساسيّ لتروبتسكوي، فصاغ بوحي منها أفكاره الصّوتيّة، فاللّغة ذات وظيفة اجتماعيّة، وهي نظام، والوحدات الصوتيّة تقوم بدور الوحدات اللّغويّة التّي يتمّ من خلالها إنجاز التّواصل. وقد بدأ عمله في الصوتيّات التاريخيّة للغة البولابية (polabian) وقاده إلمامه بلغات متنوّعة إلى استنباط ملاحظاته المهمّة على النّظم الصوتيّة، أولاها إمكانيّة عرض العلاقات الفعليّة داخل أيّ نظام صوتيّ في شكل مخطّطات تتّصف بالانتظام، وهي أولى محطّات انطلاق الدراسات الفونولوجية. وتأسّست نظريّته الصوتولوجيّة على أساس اعتبار الصوتم/ الفونيم علامة لغوية مهمّتها حمل المعنى، ولذلك فإنّ إحلال صوتم مكان صوتم سيؤدّي إلى تغيير المعنى، كأن نستبدل (ق) في قام بـــ (ن) فتصبح نام، وشتّان ما بينهما دلالة. وقد انتهى به إلى جملة من القواعد منها (بوقرة، صفحة 92):

ـــ إذا كان هناك صوتين من اللسان نفسه ويمكن لأحدهما أن يحلّ محلّ الآخر فهما صوتان اختياريان لفونيم واحد، مثل: قال/ ڤال.

ـــ إذا كان الصوتان من اللسان نفسه ولا يمكن لأحدهما أن يحلّ محلّ الآخر، فهما صورتان واقعتان لفونيمين مختلفين، مثل: جال، حال.

ـــ إذا كان الصوتان من اللسان نفسه متقاربين من الناحية السمعيّة أو النطقيّة ولا يظهران في الإطار الصوتي نفسه فهما تركيبان لفونيم واحد، مثل صوت النون في اللغة العربية التي تتعدّد صورها بتعدّد الأصوات الموالية لها.

وقد أوكد تروبتسكوي أنّ الفونيمات التي تنتمي إلى لغة واحدة تقع في تضادّ متبادل فيما بينها، ويعبّر عن هذا التّضاد بتقابلات صوتيّة معيّنة ناتجة عن وجود سمات نطقيّة سمعيّة معيّنة أو غيابها على التّوالي، ويمكن تصنيف هذه المتضادات بالرجوع إلى العلاقة بين كلّ زوجين من العناصر المتضادّة وإلى النظام الصوتي في مجمله. (إفيتش، 2000، صفحة 239) وفي ضوء هذا يعرف الفونيم من حيث وظيفته اللسانية بأنه أصغر وحدة يمكنها أن تظهر تعارض إشارتين مختلفتين، ويفترض هذا الاختلاف وجود تضادّ بين الوحدات المميّزة، إذ أنّه ليس بإمكان أيّ فونيم تأدية وظيفة تمييزية إلاّ إذا كان مضادّا لفونيم آخر مثل: كلمة تاب/ناب، فوجود تضاد صوتيّ بين الفونيمين: التاء والنون ميّز بين دلالة الكلمتين. وهذه الوظيفة التمييزية هي أساس التحليل الفونيمي بين الوحدات المفيدة (بوقرة، صفحة 93).

وتجدر الإشارة إلى أنّ تروبتسكوي أقام تصوّره للفونيم على أساس التّفرقة التي وضعها دوسوسير بين اللّغة والكلام، حيث ينتمي الفونيم إلى مفهوم اللّغة، وتنتمي الأصوات إلى الكلام، وعليه فرّق بين علم الأصوات (الفونيتيك)، وعلم الأصوات الوظيفي (الفونولوجيا). أوّلها يصف أصوات اللّغة في حالة التّجريد، وثانيهما يعالجها في ضوء البنية اللّسانية.

جهود جاكبسون الصّوتيّة: يمثّل جاكبسون إحدى حلقات الاتّصال الشّخصيّة القليلة بين التّقاليد الأمريكيّة والأوروبيّة في اللّسانيات، وعلى غرار تروبتسكوي انصرف إلى تحليل الفونيمات إلى سماتها المكوّنة بدلا من اهتمامه بتوزيعها فكانت أفكاره جديدة بالنّسبة إلى سابقيه، ترى :" أنّ هناك نظاما نفسيّا بسيطا نسبيّا ومنتظما وكليّا من الأصوات تحت الخضم الفوضوي الذّي يضمّ شتّى أنواع الأصوات التي يلحظها عالم الأصوات." (سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، 1417 هـ، صفحة 122). وقد اهتدى بها إلى فكرة (الملامح المميّزة) التي يقصد بها مجموعة الخصائص الصوتية التي تميّز فونيما عن آخر، أي الفونيم لديه هو مجموعة الملامح المميّزة التي تحدّد كلّ صوت من أصوات اللغة مثل موضع النطق وصفته، وهذا أمر يتطلّب لزاما الاستعانة بالأجهزة العلميّة، ما أدّى إلى ظهور علم الأصوات الآلي أو التّجريبي. وقد أعطى جاكبسون الأولويّة للدّراسات التّاريخية خلافا للمشروع السّوسيري، محاولا دراسة التّغيّر الطّارئ على الفونيمات عبر المسار التّاريخي للّغة أكثر من محاولة فهم أسبابه ومصادره، فتوصّل إلى وضع تنظيم فونولوجيّ كليّ يحتوي على اثنتي عشرة سمة ثنائيّة سمعيّة صالحة لوصف النّظام الفونولوجي في كلّ اللغات الإنسانيّة. وهي: (مجهور/ مهموس، غليظ/ حاد، رخو/شديد، مزيد/ غير مزيد، شفهي/

غني، متكثف/ منفلش، صائت/ صامت). (بوقرة، صفحة 98) وقد عُولِجت الأوصاف التّي ساقها جاكبسون للسّمات المائزة التي تعتمد عليها التّقابلات الصّوتيّة تبعا لمبدأ الثنائيّة أو الازدواجيّة، ويتجلّى هذا المبدأ في الحقيقة القائلة بأنّ الوحدات اللّغوية ترد في صورة أطراف تقع في تقابلات ذات وجهين، توسم بوجود خاصيّة مائزة ما في مقابل غياب هذه الخاصيّة، كالتقابل بين t وd في الانجليزية، متبعا في ذلك معيارا أكوستيكيّا، فهو يتحدث مثلا عن التقابل في الأصوات بين الحدّة والغلظ، وهلم جرا." ينظر (إفيتش، 2000، صفحة 256) . ومع اتّفاق كثير الدارسين على أنّ "آراءه كانت الشّرارة الأولى والدّعامة الأساسيّة لجانب كبير من الدراسات الإنسانيّة المعاصرة، وكان القسط الأكبر من تفكيره موجّها للنظرية اللسانيّة." (بوقرة، صفحة 102) إلاّ أنّ جيفري سامسون يقف منه موقفا مناقضا تماما

لدرجة أن قال:"يصعب علينا أن ننظر إلى منهج جاكبسون في علم الأصوات الوظيفي على أنّه نظريّة تجريبيّة أصليّة، ولولا تأثيره على من هم أدنى منه مرتبة في أمريكا لما خصّصت له هذا العدد من الصّفحات في هذا الكتاب." (سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، 1417 هـ، صفحة 129) بناء على ما تفرزه اللغات الإنسانية من وقائع تعارض أحكامه المطلقة، يقول: "وبالطبع لو أنّ السمات المميّزة الجاكبسونية عودلت مباشرة بمقاييس النطق العادية لاتضح لنا بطلان نظرية جاكبسون نظرا لأنّ لغات العالم تستعمل أكثر من اثني عشر مقياسا نطقيّا" (سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، 1417 هـ، صفحة 125). وبعيدا عن هذا النقد من الطروحات الفكرية الجاكبسونية وظائف اللغة الستة، تقوم كلّ منها على أحد أركان التّواصل المعلومة (المرسِل، المخاطَب، الرّسالة، القناة، المرجع، الوضع) المشكّلة لما يسمّى بالدّارة التواصلية/ الكلامية، فتنشأ بناءً على هذه التراتبية الوظائف الآتية: التعبيرية، الإفهامية، الشعرية، الانتباهية، المرجعية، الواصفة. كما لا تنحصر مآثره في الفونولوجيا بل إن الدراسات الصّرفولوجيّة مدينة هي أيضا له بالكثير.

أندري مارتني والمضاف الوظيفي: تأثّر أندري مارتني إلى حدّ بعيد بفكر مدرسة براغ، ويشهد بنفسه قائلا:" إني عندما قرأت عن مدرسة براغ شعرت أني متفق معها في الكثير من النقاط، وقد كان هذا في الثلاثينات، فأحب أن أقول إنني من مدرسة براغ اللسانيّة، ولكنّني في الوقت نفسه أختلف معها في بعض القضايا اللسانية." (الوعر، 1989، صفحة 288) لكن مؤكّدا على الوظيفة الإبلاغيّة للّغة بوصفها الوظيفة المركزيّة، وليس المقصد أنّ أعضاء مدرسة براغ كانوا يرون أنّ اللغة ككل تؤدّي وظيفة ما فحسب، فهذه بديهة لم تكن لتميّزهم عن غيرهم، لكن القصد أنهم حللوا اللغة بهدف إبراز الوظائف التي كانت مكوناتها البنوية المختلفة تؤدّيها في استعمال اللغة بأجمعها، وهذا ما ميّز مدرسة براغ تمييزا حادا عن معاصريها، لقد كانوا ينظرون إلى اللغة كما ينظر المرء إلى محرّك محاولا أن يفهم الوظائف التي تؤديها أجزاؤه المختلفة وكيف تحدّد طبيعة جزء معيّن طبيعة الأجزاء الأخرى. أي أنهم تجاوزوا مجرّد الوصف (ماهية

اللغة) إلى التفسير(معرفة سبب اتّخاذ اللّغات أشكالها التي نجدها عليها). وقد قاده إلى بيان" تحليل اللّغة تحليلا يختلف من مجموعة إلى أخرى عن طريق وحدات ذات دلالة وشكل صوتي هي اللفاظم/ المونيمات، وهي بدورها قابلة للتّقطيع إلى وحدات مميّزة متتالية هي الصّواتم، وعددها محدود في كلّ لغة، كما أنّها تختلف من لغة إلى أخرى من حيث طبيعتها وعلاقة بعضها ببعض." (وآخرون، 1989، صفحة 41). وخاصيّة التّقطيع هذه مشتركة بين اللّغات البشرية، وهي من الكلّيات التي تقرّها النّظريّة الوظيفيّة، حيث يختار المتكلّم من المدوّنة اللّغويّة ما يناسب حاجاته الكلاميّة، فالصّواتم تتحوّل إلى لفاظم واللّفاظم تتحوّل إلى جمل وفقا لمبدأ التّوالي، والوظيفة التّواصليّة تتحقّق وفقا للصّلات القائمة بين هذه الوحدات اللغويّة (اللّفاظم)، وكلّ منها تتّخذ وظيفتها انطلاقًا من علاقتها بسائر الوحدات، مع الأخذ بعين الاعتبار موقعها الذّي تفرضه الغاية الخطابيّة، كما يرى مارتني أنّه بقدر ما امتلكت المونيمات دلالاتها الخاصّة على قدر ما تؤدّي وظائفها المستقلّة داخل الجملة. وقد ساقه هذا التمفصل إلى التنويه بمبدأ الاقتصاد اللغوي، الناشئ عن ميل الإنسان إلى التقليل من نشاطه العقلي والفيزيائي، ولو أنّ لكل وحدة أصواتها الخاصّة لاستلزمت اللغة ما لا يكاد يحصى من الأصوات المائزة التي لا طاقة للفرد على استيعابها، ثمّ إنّ الحاجة الإنسانيّة المتجدّدة إلى التّواصل والتّفاهم تفسّر البطء الشّديد في تغيّر اللغة وبلى الألفاظ، وتؤكّد على النزعة الاقتصادية في استعمال اللغة. وقد استطاع مارتني أن يطوّر التّحليل التّركيبي للجملة انطلاقا ممّا توصّلت إليه الدّراسات الفونولوجيّة فرأى أنّ العلاقة التي تربط المونيمات في النّظام اللّساني تتجلّى في حالات هي (بوقرة، الصفحات 108-111):

اللفظة المستقلّة: وهي المتضمّنة في بنيتها دليل وظيفتها، وتتحدّد علاقتها بغيرها على أساس دلالتها الذّاتية لا باعتبار موقعها في التركيب أو تقيّدها بترتيب، من مثل: الظروف الزمانية.

اللفظة الوظيفيّة: وهي التي لا تمتلك وظيفة في نفسها بل تحدّد وظيفة غيرها، من قبيل: حروف الجرّ.

اللفظة التابعة: وهي المقترنة باللفظة الوظيفية، كالاسم المجرور بعد حرف الجر، وهناك منها ما يقيّد بالموقع، فتتحدّد وظيفتها بناء عليه، وتغييره يؤدي إلى تغيّر وظيفتها النحوية.

العبارة المستقلّة: هي ما تألّف من لفظة وظيفيّة مقترنة بلفظة تابعة، تكتسب وظيفتها النحوية من تآلفهما، كالجار والمجرور، والنعت والمنعوت، والمضاف والمضاف إليه...

المركّب الإسنادي: ما تقوم على أساسه الجملة، كأن نقول: غدا، نجتمع مع المدير، فغدا لفظة مستقلّة، ومع المدير لفظة تابعة، ونجتمع لفظة مكتفية بنفسها، ومن ثمّ تسمى المركب الإسنادي، كل ما يضاف إليه يسمّى إلحاقا، وجعله مارتني على نوعين: إلحاق بالعطف وإلحاق بالتبعيّة. أمّا عن أنواع الوحدات التركيبيّة فتتوزّع بين: اللفظة البسيطة: هي الوحدة القابلة للاستبدال بوحدة أخرى واللفظة الممتزجة: ما انطوى على

مدلولين لا يمكن فصلها شكلا (كجمع التكسير...) وعلى خلاف منها اللفظة المفروقة كعلامات التأنيث، وبغياب شكلية متوقعة تنشأ اللفظة العدمية، والمشتركة ما يتقاسمه مدلولان، كصيغة المضارع مع الضميرين: (أنت وهي) في اللغة العربية.

إنّ هذه المنجزات اللّسانية الحصريّة لا تمثّل إلاّ جزءا من أعمال كثيرة لأصحاب النّظريّة الوظيفيّة التي شملت جوانب مختلفة، كاكتساب اللّغة وأمراض الكلام والنقد البنوي، مسهمة في ظهور أطروحات لسانيّة جديدة تحاول تفسير الحدث اللّغوي في شموليّته.

الدرس 04

النظرية السلوكية

تمهيـد:

تستحضرُ هذه النّظريّة في إطارها اللّساني ما طبع المدرسة الوصفيّة الأمريكيّة في مطلع القرن العشرين، التّي أسّست لها أعمال فرانز بواز (Franz Boas) الذّي استمسك بفكرة أنّ اللّغات لها منطقها الدّاخلي الذّي يرفض الانقياد لتطبيق أيّ مبدإ منهجيّ عامّ وأنّ المادّة اللّغويّة نفسها هي التّي تفرض طريقة ما من طرق التّحليل تكون ملائمة لها، وقد أمكنه فرض المقاربة الآنيّة للّغات الهنديّة -بحكم افتقارها إلى تراث مكتوب- من التّأسيس التّاريخي للدّراسات الوصفيّة ذات القيمة المحفوظة في الدّرس اللّساني الأمريكي، واستطاع تلميذه ادوارد سابير(Edward Sapir) الخوض في غمار تلك اللّسانيات الوصفيّة، مؤكّدا هو الآخر على أنّ لكلّ لغة أقسامها الخاصّة بها وأنماطها المتميّزة، ولهذا رفض التّقسيم التّقليدي لأقسام الكلام نافيا اعتبارها كليّات لغويّة. وأتبعه ليونارد بلومفيلد (Leonard Bloomfield) الذّي كان أشدّ وفاء للنّحو التّقليدي، ورغم سعة اطّلاعه على مستجدّات النّظريّات اللّسانية الأوروبيّة إلاّ أنّه آثر البحث عن مناهج خاصّة به. "ولم تتأثّر ثقافة بلومفيلد العامّة تأثّرا قويّا بالباحثين اللّسانيين وعلماء النّفس الأوروبيين فحسب، بل إنّه تأثّر أيضا بعلماء الاجتماع، غير أنّ اتّصاله بمذهب السّلوكيين الأمريكيين كان أعظم العوامل حسْما في التّأثير على تكوين نظريّته العلميّة". (إفيتش، 2000، صفحة 278) فأعطى للدّراسة اللسانيّة في أمريكا طابعها الخاصّ الذي ميّزها عن النّشاط اللساني الأوروبي حين أصدر كتابه (اللغة) عام 1933 فهيّأ بذلك الدراسة اللسانيّة في أمريكا منهجيّا لكي تنعت بالبنويّة والوصفيّة تارة والتّوزيعيّة تارة أخرى. وقد أشار بلومفيلد في مقدّمة كتابه هذا إلى أنّه كان متأثّرا بعلم النّفس الذي وضعه ويليام فونت (Wilhem Wundt) الذي يرى أنّ مهمّة علم النّفس اللّغوي تتمثّل في إبراز الظّواهر النّفسيّة التي تظهر في التغيّرات والتّطوّرات التاريخيّة للسان. (غلفان، 2013، الصفحات 376-377)

وتعتبر السّلوكيّة اتّجاها معرفيّا منبثقا من مدرسة علم النّفس التّجريبي، تهتمّ باكتساب الفرد لأيّ سلوك من السّلوكات، تزعّمها جون واطسون (John Watson) الذّي أكّد أنّ السّلوك مهما كان نوعه ناتج عن الخبرة، والتّحكّم فيها كفيل بخلق الشّخصية المرغوبة، تماما كرؤية جون لوك (John Lock) القائلة: «يولد الطّفل صفحة بيضاء تنقش عليها التّجربة ما تريد." (العيسوي، 2004، صفحة 74) ولهذا ربط ارتقاء علم النفس إلى مصاف العلوم الطبيعيّة بدراسة السلوك الخارجي للكائن الحيّ، بوصفه قابلا للملاحظة والقياس والتّحليل والتّعديل والتّغيير، ومن الممكن ضبط الشّروط التي تؤدّي إلى ظهوره، ومن ثمّ التحكّم في هذا الظهور من خلال توفير شروطه المتمثّلة في المثيرات والاستجابات، ومن ثمّ تكون مهمّة السلوكيّ محصورة في الوقوف على العلاقة المباشرة بين المنبّه وردّ الفعل.

عموما، يقوم التصوّر السلوكي على قاعدة عامّة مفادها اختصار التحليل العلمي للظواهر النفسيّة

عند الإنسان والحيوان على حدّ سواء في السلوك القابل للملاحظة، ويمكن ضبطه من خلال ثنائيّة المثير والاستجابة، ويتفرّع منها مجموعة من المبادئ الفكريّة العامّة:

ضرورة حصر مبحث علم النّفس التّجريبي في دراسة السّلوك المباشر الملاحَظ دون سواه، وذلك بإقصاء الآراء العقليّة والأساليب الاستبطانيّة والنّظريّات المعرفيّة.

المماثلة بين السلوك الحيواني والسلوك الإنساني، وهذا من أكبر الوجوه النقدية في النظرية السلوكيّة؛ فالتجارب المستقاة منها أجريت على الحيوانات الدنيا، ثمّ نُقِلت إلى الإنسان مع أنّ ما ينطبق عليها لا يجري عليه.

الإنسان آلة ميكانيكيّة معقّدة، وكلّ تصرّف هو نتاج منعكس شرطيّ .
لا يمكن دراسة العمليّات الشّعوريّة الدّاخليّة دراسة علميّة لأنّها غير قابلة للملاحظة.
التشكيك في كلّ المصطلحات الذهنيّة مثل العقل والتصوّر والفكرة ورفض الاستبطان.
تقليص دور الغرائز والدوافع والقدرات الفطريّة.
التأكيد على دور التعلّم في اكتساب النماذج السلوكيّة.
التركيز على التربية أكثر من الطبيعة ونسبة الشيء الكثير للبيئة والشيء القليل للوراثة.
يوفّر المحيط مجموعة من المثيرات التّي تنبّه الكائن الحيّ لإحداث استجابة ما، وبذلك هناك استجابة فوريّة من نوع ما لكلّ مثير، بالإضافة إلى أنّ كلّ استجابة لها نوع ما من المثير، وعليه فإنّ هناك حتميّة بين المثير والاستجابة. و"يظهر تطبيق ذلك على اللغة من خلال التركيز على الأحداث الممكن ملاحظتها وتسجيلها وعلى علاقتها بالموقف المباشر الذي يتمّ إنتاجها فيه. ومن هنا أطلق بعضهم على اللغة مصطلح السلوك النطقي أو السلوك اللغوي." (عمر، صفحة 60). ويعدّ "لفظا (المثير والاستجابة) من الألفاظ الرّئيسيّة التي استخدمها واطسون مرارا، إذ يرى أنّه لا يمكن أن نصف شيئا من السّلوك دون استخدام لفظي: المثير والاستجابة، ويعني بالمثير أي ّ حاصل في البيئة بوجه عامّ أو أيّ تغيير فيها، كأن نمنع الطّعام عن الحيوان، أو نمنعه من بناء عشّه، ونعني بالاستجابة ما يفعله الحيوان مثل الابتعاد أو الاقتراب من مثير ضوئيّ أو القفز عند سماع الأصوات، وقد تكون الاستجابة أكثر تعقيدا مثل بناء ناطحة سحاب ورسم الخطط وإنجاب الأطفال." (الدين، صفحة 56)

والتّفكير في منطق واطسون ليس سوى سلوك حركيّ متضمّن في حركات الكلام، ففي مبحث بعنوان (الكلام والتفكير) نفى وجود الجانب العقلي في الحدث الكلامي، معتبرا إيّاه نوعا من الكلام الدّاخلي المنطوق على مستوى الحنجرة فقط، واللّغة هي هذا الكلام المنطوق فعلا، أي أنّ اللّغة والكلام شيء واحد. ومن هذا المنطلق تصبح اللّغة من وجهة نظر السّلوكيّة "استجابات يصدرها المتكلّم ردّا على

مثيرات ما يكيّفها حافز البيئة، تأخذ شكل السّلوك اللّفظي القابل للملاحظة والمعاينة المباشرة."(حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية حقل تعليمية اللغات، 2009، صفحة 91). والمُفاد من هذا أنّ اللّغة باتفاق السّلوكيين شكل من أشكال السّلوك ومظهر من مظاهره، اكتسابها لا يختلف عن اكتساب أيّ مهارة سلوكيّة أخرى، وهو قائم على تكوين عادات كلاميّة مدعومة بالتّعزيز. ويتبدّى هذا التّصوّر عند بلومفيلد من خلال دعوته الصّريحة إلى دراسة سلوك الوحدات اللّغويّة، على اعتبار أن عملية التّكلّم تخضع إلى تأثير المثير وإلى الاستجابة للمثير، وأنّ الطفل يكتسب هذه العادات الكلاميّة من خلال ترعرعه في بيئته، وبهذا تكون اللغة في منظوره عادة كلامية يكيّفها المثير، وميزة إنسانيّة مكتسبة، ثمّ إنّها أصوات تختلف من مجتمع إلى آخر (زكريا، 1991، الصفحات 67-68). منطلِقا من مثال (جاك وجيل) حيث افترض أنّهما كانا يتنزّهان بين الأشجار فشعرت جيل بالجوع ثمّ رأت تفّاحة على شجرة فأصدرت صوتا فتسلّق جاك الشّجرة وقطف التفاح وأعطاها لجيل فأكلتها. وقد حلّل هذه القصّة كمايلي:

S ⟶ r.....s ⟶ r

تمثّل الخطوط المتقطّعة الحدث الكلاميّ بين جسمي المتكلّم والسّامع، ويعادل المثير S (stimulus)الأحداث العمليّة السّابقة للحدث الكلاميّ، والاستجابة R (réponces) تعادل الأحداث العمليّة التّابعة للحدث الكلاميّ، ويدلّ الحرف s على المثير البديل والحرف r على الاستجابة البديلة، فلو رغبت جيل في التفاحة تكون الاستجابة عادية r ⟶ s لكن لمّا صادف أنّ جاك موجود يصبح الكلام استجابة بديلة بالنسبة لها وهو بالنسبة إلى جاك مثير بديل استدعى استجابة معلومة. فالنشاط اللغوي بهذا المعنى "آلة تتحدّد بين المثير والاستجابة كما في العلوم الطبيعيّة وفي علم نفس الحيوان، وبديهيّ أنّ السلوك البشري لا يستجيب بصفة مطلقة في سلوكه للمعايير نفسها التي تحكم العلاقة بين المثير والاستجابة عند الكائنات الحيّة الأخرى، ذلك أنّ التفاعل بين المثير والاستجابة عند الإنسان ليس آليّا مثل ما هو الشأن عند الحيوان، فالإنسان محكوم باعتبارات نفسيّة واجتماعيّة وثقافيّة بالغة التعقيد." (غلفان، 2013، صفحة 383)

يذكر أحمد مختار عمر جملة الاعتراضات الموجّهة إلى هذا التفسير السلوكي، منها: (عمر، صفحة 62)

ـ إذا كان بالإمكان ترجمة جوع جيل إلى صيغة فيزيولوجيّة وفيزيائيّة فإنّه لا يمكن القيام بمثل هذا التّحليل العلمي مع الأغلبيّة العظمى من الكلمات، فالحب والكراهية ليست طيّعة للتعرّف عليها على أساس فيزيقي.

ـ لا بدّ أن يكون هناك ملامح مشتركة وخاصّة بكلّ المواقف التي ينطق فيها حدث معيّن بمعنى معيّن، ولا بدّ أن يكون هناك ملامح مشتركة وخاصّة بكلّ الاستجابات التي تترتّب على نطق أيّ تعبير معيّن بمعنى معيّن، وهذا من الصعوبة بمكان، وأوضح مثال لذلك الجمل الأمرية لأنها تدعو إلى استجابة معيّنة من

السامع وقد لا تتحقّق أبدا، كأن يقول أحد الوالدين: تعال الآن، قد تكون الاستجابة: غير موجودة (تجاهل الأمر)، رفض الامتثال، طلب قبول العذر، لوم المتكلّم لإصدار هذا الأمر، السير في اتّجاه عكسيّ، الإذعان والامتثال.

وقد أدّت هذه الرّؤية السّلوكيّة الماديّة باللسانيات البنوية الأمريكيّة إلى الاهتمام بما هو صوتي وصرافي بالدرجة الأولى، ليس لأنهما أساسيان في اللسان فقط وإنّما بالنّظر إلى قابليتهما الخضوع للملاحظة المباشرة خضوعا تامّا (دراسة الأصوات في المختبرات)، بينما تمّ إبعاد كلّ ما له علاقة بالمعنى والدلالة بمعناهما الواسع لأنّ وصفهما علميّا يتطلّب معرفة علميّة دقيقة بجملة من الحقائق حول طبيعة الأشياء الموجودة في العالم الخارجيّ. (غلفان، 2013، صفحة 383). وباعتبار بلومفيلد المسؤول عن تقديم المذهب السلوكي إلى علم اللغة فقد أقرّ أنّ المعنى "يتألّف من ملامح الإثارة وردّ الفعل القابلة للملاحظة والموجودة في المنطوقات. وعرّف معنى الصيغة اللغويّة بأنّه الموقف الذي ينطقها المتكلّم فيه، والاستجابة التي تستدعيها من السّامع، فعن طريق نطق صيغة لغويّة يحثّ المتكلّم سامعه على الاستجابة لموقف، هذا الموقف وتلك الاستجابة هما المعنى اللغوي للصيغة." (عمر، صفحة 61) والقول بأنّ بلومفيلد هوّن من جانب المعنى هو قول لا تؤيّده الحقائق، إنّ الأمر على نقيض ذلك، إذ إنّ بلومفيلد الذي يعمل بروح السّلوكيّة كان عظيم الاهتمام بتوضيح مسالك البحث العلمي التي تقود إلى الغاية، وهي الكشف عن قوانين النّفس الإنسانيّة، غير أنّه اعتقد أنّ التوصّل إلى هذا الهدف ينبغي أن يتحقّق بصورة تدريجيّة من طريق الدراسات الوصفيّة الموضوعيّة للظواهر الحادثة بالفعل، وهي التي تنقاد للفحص المنضبط، لهذا وضع حدّا لمجال التّحليل اللّساني بسبب هذا الموقف النّظري العام (إفيتش، 2000، صفحة 278) فاللسانيات التي يريدها بلومفيلد تقوم على الملاحظة والتجريب دون الخوض في ما هو داخليّ أو باطنيّ يصعب تحديده وملاحظته تجريبيّا، فمن الصعب أن نتصوّر حسب بلومفيلد معرفة صحيحة لمفاهيم ذهنيّة مثل: صورة، تصوّر، شعور، مدلول وما شابه هذه المفاهيم؛ لأنّ معرفتنا بها معرفة قاصرة لم تبلغ النضج العلمي المطلوب، إنّ معرفتنا الحقيقيّة بالعالم الذي نعيش فيه معرفة غير كاملة تجعلنا غير قادرين على القيام بتحديد الصيغ اللغويّة تحديدا دقيقا إلاّ نادرا. (غلفان، 2013، صفحة 384). بناء على هذا اعتبر بلومفيلد دراسة المعنى أضعف نقطة في الدّراسة اللغويّة، ونجم عن هذا الرّأي أن اتّجهت الدّراسات اللّغويّة الأمريكيّة إلى معارضة المعنى بعنف واستخدامه بقدر بسيط للمساعدة في تطوير دراستهم الفونولوجيّة، وخاصّة للتمييز بين التغيّر الفونيمي والتغيّر الفونيتيكي، وكثيرا ما يسقط علم المعنى كمستوى من مستويات التحليل اللغوي والاكتفاء بالمستويات الثلاثة: الفونولوجي، والمورفولوجي، والسانتاكس. (عمر، الصفحات 24-25). يقول أحمد مختار عمر:" يبدو أنّ أولئك الذين رفضوا الاعتراف بالمعنى من علماء اللغة الأمريكيين قد حمّلوا أقوال بلومفيلد أكثر ممّا تحتمل، أو اكتفوا

بقراءة سطحيّة لها دون أن يفهموا ما يعنيه بالعقليّة والآليّة، فإذا كان بلومفيلد قد هاجم بشدّة المصطلحات العقليّة مثل التصوّر والفكرة فلأنّه كان يؤمن بالسلوكيّة التي تشكّك في مثل هذه المصطلحات وتنادي بالتّركيز على الأحداث الممكن ملاحظتها، وليس لأنّه كان يتجاهل المعنى ككلّ، أو أنّه لم يعط اعتبارا للمعنى." (عمر، صفحة 25) وقد وجد اللغويون في خطابات بلومفيلد بابا للاسترشاد ونفي تهمة إغفاله المعنى، يقول:" من المؤلم أن يكون الشائع أنّني -أو أن مجموعة من اللغويين أنا من بينهم- لا أعطي اهتماما للمعنى أو أنني أهمله أو أقوم بدراسة اللغة دون المعنى، ببساطة كأنّ اللغة أصوات عديمة المعنى، إنه ليس أمرا شخصيّا فقط هو الذي أشرت إليه، وإنّما هو حكم لو سمح بتطبيقه فسوف يعوق تقدّم علمنا بوضع تضادّ متوهّم بين الدارسين الذين يهتمّون بالمعنى والآخرين الذين يتجاهلونه أو يهملونه، الفريق الأخير -كما أعلم- غير موجود." (عمر، صفحة 27). والثابت أنّ المعنى الذي هاجمه بلومفيلد هو المعنى بمفهوم أصحاب النظريتين الإشاريّة والتصوّريّة، فالأولى تربط المعنى بالموجودات الخارجيّة والأخرى تصله بالأفكار الموجودة في عقول المتكلّمين والسّامعين. ثمّ إنّ "عالم المعنى عالم غامض لا يمكن اعتماده في التحليل، إنّ اللغة محمّلة بالمعاني وكلّ خطاب فيها يستعمل للتعبير عنها ونقلها، إلاّ أنّه من الصعب إدراك هذه المعاني بكيفيّة منهجيّة لأسباب عديدة منها (غلفان، 2013، صفحة 385):

- ارتباطها بمقامات ماديّة ومواقف تخاطبيّة لا حصر لها.

- لا يمكنها الخضوع لأيّ ملاحظة مباشرة بناء على طبيعتها الذّهنيّة.

اعتبارا لهذا يظلّ معنى الصّيغة اللّغوية مرهونا بمدى ما نملكه من معرفة علميّة عن عالم المتكلّم والسامع، وكلّما زادت معرفتنا بالمحيط زادت معرفتنا بالأشياء التي نكون بصدد تحليل معناها، ولهذا يحصر بلومفيلد معنى كلّ ملفوظ في موقف المتكلّم وجواب السامع؛ لأنّ كلاّ منهما يطلعنا على الكيفية التي يقوم فيها بردّ الفعل أمام الوقائع أو المواقف والاستجابة لها كالآتي: مقام المتكلم ـــــ الملفوظ ـــــ جواب السامع (غلفان، 2013، صفحة 385) ويكون المعنى في ضوء هذا من وجهة نظر بلومفيلد هو مثير واستجابة لا أكثر ولا أقلّ، فالمقام التواصلي هو الذي يحدّد دلالة الملفوظ، منطلقا من النزعة السلوكية التي ترى صعوبة في تحديد المفاهيم المجرّدة، فقد نصل إلى تعريفات مضبوطة ودقيقة بشأن بعض الموادّ الطبيعيّة أو الكيميائيّة مثل الماء والملح، إلا أنّنا لا نستطيع القيام بالشيء نفسه عندما يتعلّق الأمر بمعاني بعض الكلمات مثل الحب والكراهيّة وما يشابهها. ولهذا يحتاج اللساني إلى أخصائيين آخرين لحلّ مشاكل المعنى والمعرفة المشتركة؛ لأنّه في دراسة اللّسان لا يمكن تعميم دلالة المؤنّث أو المذكّر بكيفيّة مطلقة كأن نقول مثلا بأنّ الحصول على الاسم المؤنّث يتمّ بإضافة تاء في آخر كلّ اسم، فهذه القاعدة تسعفنا في الحصول على بعض الأسماء المؤنثة بإضافة التاء (طفل/ طفلة) لكنّها لا تسمح لنا بالتقدم بعيدا في الحصول

على الأسماء المؤنّثة بكيفيّة مطلقة (ولد# ولدة)، ومثل هذا التنافر كثير في كلّ الألسن، كما نجد كثيرا من الصفات الدالة على التأنيث دون اتصالها بالتاء(حامل/ طالق)، وقد يجد المتكلّم نفسه في كثير من الملفوظات في مقامات لم يسبق له أن عاشها ممّا يدفعه إلى التلفّظ بكلمات ذات معان مختلفة عمّا هو متعارف عليه بين المتكلّمين بلسان معيّن، يقول الطّفل لأمّه: إنّني أشعر بالجوع، بينما تعرف هي أنّه يتلكّأ في الذّهاب إلى النّوم. ويدلّ هذا المثال على انتقال المقصود بالملفوظات من مقام إلى آخر، وهو ما يطلق عليه الخطاب المحوّل الذّي يبيّن حسب بلومفيلد أنّ الملفوظات تحدّد على ضوء المثير والاستجابة. وبهذا يفسّر بلومفيلد معنى الملفوظات ودلالتها على ضوء المثير والاستجابة في مقام معيّن وما يترتّب عنها وما عدا ذلك لا قيمة له؛ نظرا لتداخل عوامل ذهنيّة أخرى لا يمكن التعامل معها لعدم دقّتها وانفلاتها من أيّ اختباريّة محتملة. (غلفان، 2013، صفحة 387) ومن هنا وجب التوكيد على أنّ "إبعاد المعنى عند بلومفيلد هو إبعاد منهجيّ فقط، إنّه يرفض المعنى كموضوع للوصف اللساني العلمي وليس باعتباره جزءا من السلوك اللغوي (...) المعنى حاضر بقوّة في هذا السلوك، فلا تواصل ولا تفاهم بدون المعنى، إنّ اللسان تنسيق بين أصوات معيّنة لمعان معيّنة." (غلفان، 2013، صفحة 388) بمعنى آخر، لقد كان موقف بلومفيلد من المعنى نتيجة حتميّة لمتطلّبات المنهج الشكلي الصارم التي تفرض نوعا من الابتعاد عن كلّ ما لا يمكن الإمساك به وملاحظته مباشرة، فالإقرار بحضور المعنى ودوره في النشاط اللغوي شيء واعتماده في التحليل اللساني شيء آخر. و"مقابل هذا التجاهل أسهم بلومفيلد في خلق منهجيّة علميّة وعمليّة لوصف أصوات لسان معيّن وصرافته وتركيبه دون الاستعانة بمعرفة معنى الوحدات الصرفيّة والجمل، وتعتمد الطرائق المتّبعة من قبل بلومفيلد وأتباعه لتحقيق هذه الغاية على توزيع الصيغ اللغويّة سياقيّا أي بتحديد المواقع التي تحتلّها دون اعتبار معانيها" (غلفان، 2013، صفحة 389). ومن ثمّ فإنّ "المنهج الجديد كان مؤسّسا على معالجة جميع المواقع التي يمكن أن تحتلّها الوحدات في نظام لغة بعينها معالجة مبنيّة على الملاحظة والوصف، أي على تحديد توزيع الوحدات اللغوية" (إفيتش، 2000، صفحة 279) انطلاقا من تحديد السمات الصوريّة للفئات بتحديد مواقعها في بناء الوحدة الصرفيّة أوّلا ثمّ الجملة ثانيا أو الملفوظ.

ووفقا لهذه المطارحات سارت اللّسانيات البنويّة مع بلومفيلد وأتباعه في اتّجاهين بارزين (غلفان، 2013، صفحة 390): المنهجيّة التوزيعيّة الهادفة إلى التّحديد الدّقيق للطرائق الصّوريّة المتعلّقة بتقطيع الملفوظ إلى وحدات متميّزة في إطار العلاقات التي تربطها بواسطة السّياقات التي توجد فيها هذه الوحدات. والمنهجيّة المعروفة بالتّحليل إلى المكوّنات المباشرة التي تحدّد التّحليل التّوليفي لهذه الوحدات بدءا بالوحدات الدنيا ووصولا إلى وحدات المستوى الأعلى. ولا يخفى ما أسهمت به هذه المنهجيّات في إرساء قواعد النّظرية التوزيعيّة.

الدرس 05

النظرية السياقية

تمهيـــد: كان السّياق أبرز شواغل التّفكير اللّغوي منذ القديم نظرا إلى قيمته المعلومة في تحديد المقاصد الكلاميّة وتحقيق الغايات التّواصليّة بعد أن تبيّن أنّ "تعدّد المفاهيم التي قد تدلّ عليها الكلمة الواحدة يكشف اكتسابها معنى خاما يمثّل النواة، ومعان هامشيّة مضافة نتيجة دورانها المتجدّد في أنساق كلاميّة متباينة، فبات من الضروري الاستناد على معيار أو سبيل لتفسيرها تحوّلها ورفع اللبس الذي قد يعتورها في ظلّ تعدّد مقاماتها وتموقعاتها في سلسلة الكلام". (الجليل، 2001، صفحة 93) وقد أدّت هذه الحظوة البحثيّة إلى تأسيس نظريّة لسانيّة تخصّه تنسب باتّفاق اللّسانيين إلى اللّساني البريطاني فيرث (Firth) وإن كانت إرهاصاتها الأولى منوطة بأعمال عالم الاجتماع والأجناس البشريّة مالينوفسكي (Malinowski) لمّا واجه صعوبات في ترجمة كلمات وجمل لغات الهنود الحمر في أمريكا إلى اللغة الانجليزيّة، حيث ثبت له أنّ الألفاظ المعزولة عن سياقاتها لا تعدو أن تكون أصوات مبهمة، فلا تحصل فائدتها إلاّ بتحليل أنماط السياقات الكلاميّة من جهة، ومراعاة ملابسات الظّروف غير اللّغوية المصاحبة من جهة أخرى (البركاوي، صفحة 48)، وعلى أساس من هذا تحدّث عن سياق الحال أو سياق الموقف (context of situation) مريدا به الخلفيّة الثقافيّة التي وُضع الحدث الكلاميّ إزاءها. وفي مقابل هذا السياق تحدّث فندريس (Vondryes) عن سياق المقال، يقول:" إنّنا حينما نقول بأنّ لإحدى الكلمات أكثر من معنى واحد في وقت واحد نكون ضحايا الانخداع إلى حدّ ما، إذ لا يطفو في الشّعور من المعاني المختلفة التي تدلّ عليها إحدى الكلمات إلاّ المعنى الذي يعنيه سياق النصّ أمّا المعاني الأخرى فتمحى وتبدّد ولا توجد إطلاقا. (فندريس، 1950، صفحة 228)وبهذا ألحّ على ضرورة الاهتمام بالسياق في عمليّة التحليل اللغوي للنصوص، فالسّياق "هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة على الرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدلّ عليها، هو الذي يخلّص الكلمة من الدّلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها وهو الذي يخلق لها قيمة حضوريّة." (فندريس، 1950، صفحة 228)

رغم هذه الجهود السبّاقة لهذين العالمَين إلاّ أنّ فيرث يعتبر أوّل من حاول تأسيس نظريّة سياقيّة ثابتة القواعد واضحة المعالم، للتأكيد على أنّ تحديد دلالة الكلمة يحتاج إلى تحديد السّياقات التي ترد فيها، وبهذا تنتفي عن الصّيغة اللغوية دلالتها المعجمية لأن نظام اللغة نظام متشابك العلاقات ومنفتح على التغيير في بنياته المعجميّة والتركيبيّة. وقد جرى الاتفاق اللغوي على الدور الريادي للسياق في استنباط المعاني بوصفه خطوة إجباريّة في التّحليل المنهجيّ للّغة، إذ "يجب على المعجميّ أوّلا أن يلحظ كلّ كلمة في سياقها، ويدرسها في واقعها العمليّ، ويستخلص من مجموع استعمالاتها العامل المشترك فيسجّله على أنّه معنى الكلمة، وهذا المعنى هو المعنى المركزيّ للكلمة." (إحميدات، 2015، صفحة 260).

وتمثّل نظرية السّياق حجر الأساس في علم الدّلالة باصطلاح أولمان، فقد "وضعت لنا نظرية السّياق مقاييس لشرح الكلمات وتوضيحها عن طريق التمسّك بما أسماه فيرث ترتيب الحقائق في سلسلة

السّياقات، أي سياقات كل واحد منها ينضوي تحت سياق آخر ولكلّ واحد منهما وظيفة لنفسه، وهو عضو في سياق أكبر وفي كلّ السّياقات الأخرى، وله مكانة فيما يمكن أن نسميه سياق الثقافة." (أولمان، صفحة 55)

يشهدُ مصطلح السّياق دلاليّا اختلافات كثيرة، يقول محمد حبلص:" إذا كنّا نشعر بالصّعوبة الواضحة في تجلية المقصود بالسياق بوصفه مصطلحا فإنّ مرجع هذه الصعوبة في نظري هي محاولة العثور على تعريف للمصطلح من ذلك النوع الجامع المانع كما يقول المناطقة" (حبلص، 1991، صفحة 28) ومع ذلك يقع الاتّفاق على أنه "إطار عامّ تنتظم فيه عناصر النص ووحداته اللغوية، ومقياس تتصل بواسطته الجمل فيما بينها وتترابط، وبيئة لغوية وتداولية ترعى مجموع العناصر المعرفية التي يقدمها النص للقارئ، ويضبط السياق حركات الإحالة بين عناصر النص، فلا يفهم معنى كلمة وجملة إلاّ بوصلها بالتي قبلها أو بالتالي بعدها داخل إطار السياق" (بودرع، 2008، صفحة 43)، وهذا ما يتضمنه تعريف جون ديبوا في قاموس اللّسانيات:" السّياق هو المحيط وهو الوحدات التي تسبق والتي تلحق وحدة معيّنة." (dubois, 1989, p. 120). والسياق يبدأ باللغة من حيث "مبانيها الصرفية وعلاقتها النحوية ومفرداتها المعجميّة، وتشمل الدلالات بنوعيها من عرفيّة إلى عقليّة إلى طبيعيّة، كما تشتمل على المقام بما فيه من عناصر حسية ونفسية واجتماعيّة كالعادات والتقاليد ومأثورات التراث، وكذلك العناصر الجغرافيّة والتاريخيّة ممّا يجعل قرينة السياق كبرى القرائن بحق، لأن الفرق بين الاستدلال بها على المعنى وبين الاستدلال بالقرائن اللفظية النحوية كالبنية والإعراب والربط والرتبة والتضام إلخ هو فرق ما بين الاعتداد بحرفية النص والاعتداد بروح النص." (حسان، 2000). واعتبارا لهذا وضع فيرث إطارا منهجيّا لتحليل المعنى معتمدا على عوامل أربعة هي (حنا، 1997، صفحة 29):

ـ تحليل السّياق اللغوي صوتيّا وصرفيّا ونحويّا ومعجميّا.

ـ بيان شخصيّة المتكلّم والمخاطب والظّروف المحيطة بالكلام.

ـ بيان نوع الوظيفة الكلاميّة.

ـ بيان الأثر الّذي يحدثه الكلام.

وقد ميّز فيرث بين نوعين من العلاقات التّي ترتبط بهما الألفاظ هما: العلاقات الدّاخليّة أو الشّكليّة والعلاقات الموقفيّة، الأولى تُعنى بتتابع الوحدات اللّغوية في التّركيب وكذا ما يجمع الوحدات الصّوتية من توليف، أمّا الأخرى فتشمل الحاصل بين الوحدات اللّغوية ومكوّنات الموقف غير اللّغوية، ومن هنا يتبيّن انطلاق النّظرية الفيرثيّة من نوعين من السّياق هما: السياق اللغوي (الداخلي) والسّياق غير اللّغوي

(الخارجي)، مع التّوكيد على ضرورة التوازي بين السّياقات الشكليّة والموقفيّة، ذلك أنّ المدارس اللغوية الأخرى بالغت في الاعتناء بالجانب التركيبي للغة وأغفلت استعمالها الفعلي في المجتمع. ومن ثمّ تظهر أهميّة السياق في الاعتناء بالجانب الاجتماعي للمعنى، ذلك أنّ المستوى اللغوي يقتصر على المعنى المقالي بعيدا عن المحتوى السوسيوثقافي ما يؤدّي إلى تعثّر المفاد من الملفوظ، كأن نقول: صباح الخير، فهي تحيّة صباحيّة معلومة لكنّها حمّالة في سياقات معلومة أيضا لدلالات السخريّة والتهكم. وفي ضوء هذه المعطيات يصرّ فيرث على اعتبار "اللغة جزءا من المسار الاجتماعي، واستخراج الدلالات اللسانية لا يكون ناجحا إلاّ إذا ربطت اللغة بالقضايا الاجتماعيّة الإنسانيّة للمجتمع." (العلوي، 2004، صفحة 21)

وتذكر الدّراسات اللسانيّة رفض فيرث بناء فكره على ما يسمّى بالثنائيّات خلافا للمذهب السوسيري، يقول:" بما أنّنا نعرف القليل عن العقل ودراستنا هي دراسة اجتماعيّة في جوهرها فسوف أكفّ عن احترام ثنائيّة الجسم والعقل والتفكير والكلام وأكون راضيا بالإنسان ككلّ يفكّر ويتصرّف وسط رفقائه كوحدة شاملة (...) إنّ اجتنابي لاستعمال هذه الثنائيات لا ينبغي أن يُفهم على أنّني أقصيت مفهوم العقل إقصاء واحتضنت المذهب المادّي احتضانا." (مومن، 2005، صفحة 173). ويبدو أنّ تأسيسه المنهجي للنظريّة السّياقيّة مبنيّ على ما أولاه من عناية لمجالات كثيرة، أبرزها: المكوّن الاجتماعي، والتّحليل اللغوي، وعلم الدّلالة، والصوتيات الوظيفيّة.

المكوّن الاجتماعي: كان للبحث الأنثروبولوجيّ بالغ الأثر في التّوجّه اللّغوي لفيرث القائم على اعتبار اللّغة "شكلا من أشكال الحياة الإنسانيّة وليس مجموعة من العلامات الاعتباطيّة أو الإشارات" (مومن، 2005، صفحة 174). وبما أنّ استعمال اللّغة المسلك الأقوم إلى فهم المعاني أكّد فيرث على دراسة مكونات اللغة من خلال علاقتها بالمجتمع.

التّحليل اللغوي: تحدّث فيرث عن نوعين من العلاقات الناشئة بين الألفاظ: داخليّة (شكلية) وخارجيّة (موقفيّة). تنقسم الأولى إلى علاقات ركنيّة وتتمثّل في مختلف العلاقات الموجودة على مستوى البنية التركيبية أو الفونولوجية، وعلاقات استبداليّة، حيث كلّ مفردة هي عنصر معيّن من البنية قابل للاستبدال ضمن ما يتيحه النّسق اللّغوي من بدائل. أمّا العلاقات الموقفيّة فهي علاقات ضمنية تنشأ بين الوحدات اللغوية ومكوّنات الموقف غير اللغوية.

علم الدلالة: ينطلق فيرث من مسلّمة مفادها أنّ "المهمّة الأساسيّة للّسانيات الوصفيّة هي دراسة الدلالة اللغوية" (بوقرة، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، 2009، صفحة 120) والمعنى في منظوره هو شبكة العلاقات والوظائف التي تستعمل فيها المفردات، يقول:" إنّي أقترح تقسيم المعنى أو الوظيفة إلى مجموعة من الوظائف المكوّنة، وما الوظيفة إلا ضرب من استعمال شكل أو عنصر من لغة معيّنة حسب

سياق معيّن، وينبغي علينا أن ننظر إلى المعنى على أنّه مركّب من العلاقات السياقيّة حيث تعالج كل من القواعد والدلالة والصوتيات وصناعة المعاجم مكوناتها في السياق الملائم لهذا المركّب." (مومن، 2005، صفحة 178)

الصوتيات الوظيفيّة: يؤكّد فيرث على تلازم الصوت والمعنى، فكلّ اختيار لصوت هو اختيار لمعنى، ولعلّ أكثر الجوانب تميّزا في عمل فيرث هي الفونولوجيا التطريزيّة، وتشمل الظواهر فوق التركيبية، كالنبر والتنغيم وغيرهما. فالتحليل التطريزي عنده هو تحليل الكلام إلى فونيمات مقطعيّة وأخرى فوق مقطعيّة، "فالفونيمات المقطعيّة هي وحدات فونولوجيّة متمثّلة في أحد الصوامت أو الصوائت التي نتلفّظها، أمّا الفونيمات الفوق مقطعيّة هي فونيمات تزامن أحيانا الفونيمات الفوق مقطعيّة، قد تكون نبرة أو نغما ويطلق عليه الفونيم الثانوي أو البروسوديوم" (مومن، 2005، صفحة 184).

تؤكّد الدّراسات الدلاليّة واللّغوية التي أجريت حول السّياق أنّ هناك خمسة سياقات ينبغي أن تراعى في تحليل خطاب ما تحليلا لسانيّا، أربعة منها تدخل ضمن اهتمامات علم الدلالة، وهي: السياق اللغوي والعاطفي والاجتماعي والثقافي، والخامس سياق تداوليّ يندرج ضمن اهتمامات التداولية أو علم التخاطب.

1/ السّياق اللغوي: هو حصيلة استعمال الكلمة داخل نظام الجملة فيكسبها ذلك المعنى الخاص المحدّد بعد أن كان متّصفا بالتعدّد والعموم على المستوى المعجمي. بمعنى آخر هو الذي لا ينظر إلى الكلمات كوحدات منعزلة فالكلمة يتحدّد معناها بعلاقات مع الكلمات الأخرى في السلسلة الكلاميّة، ويمكن التمثيل بالمدخل المعجمي (النفس) الذي يختلف مدلوله من سياق لغويّ إلى آخر، فهو الكائن الحي في قوله تعالى: ﴿ وماكان لنفس أن تموت إلاّ بإذن الله﴾ آل عمران/ 145 وفي قوله أيضا:﴿كلّ نفس ذائقة الموت﴾ العنكبوت/57 ، ويخرج إلى معنى الروح في قوله تعالى:﴿يا أيتها النّفس المطمئنّة) الفجر/27 ويحمل معنى العين في قول النّاس: أصابت فلان نفس... وهكذا

ويشتمل السّياق اللّغوي على سياقات داخليّة، بدءا من السّياق الصّوتي وصولا إلى السّياق المعجمي، فأمّا الصوتي فيستقيم بالفونيم الذّي تتلخّص مهمّته الوظيفيّة في توزيع الكلمات في سياقها المناسب. وأمّا السّياق الصّرفي فقائم على وظيفة المورفيم بأنواعه في تحديد دلالات الكلمات داخل النّص. وأمّا السّياق النّحوي فشبكة من العلاقات القواعدية التي تحكم بناء الوحدات اللّغوية داخل النّص، حيث تقوم كلّ علاقة بمهمّة وظيفيّة تساعد على بيان الدّلالة من خلال القرائن النّحويّة. وأمّا السّياق المعجميّ فيضمّ مجموع العلاقات الصوتيّة التي تتضافر من أجل تخصيص الوحدة اللّغوية ببيان دلاليّ معيّن يمنحها القدرة على التشارك في علاقات أفقية مع وحدات أخرى لإنتاج المعنى السياقي العام للتركيب.

2/ السياق غير اللغوي: ويشمل كلّ ما يحيط بالكلام، وقد تمّ تقسيمه إلى أنواع هي:

2-1 السياق العاطفي: وهو ما يحدّد طبيعة استعمال الكلمة بين دلالتها الموضوعيّة والعاطفيّة (قدور، 1996، صفحة 297) يقول أولمان:" السّياق وحده هو الّذي يوضّح لنا ما إذا كانت الكلمة ينبغي أن تؤخذ على أنّها تعبير موضوعيّ صرف أو أنّها قصد بها أساسا التعبير عن العواطف والانفعالات وإلى إثارة هذه العواطف والانفعالات، ويتضح هذا خصوصا في مجموعة معيّنة من الكلمات، نحو حرية وعدل، التي قد تشحن في كثير من الأحيان بمضامين عاطفيّة، بل إنّ بعض الكلمات المستعملة في الحياة اليوميّة العادية قد تكسب نغمة عاطفيّة قويّة وغير متوقّعة في المواقف الانفعالية." (أولمان، صفحة 62). ويرتبط هذا السياق بالوجدان ارتباطا وثيقا، فكلّ كلمة تذكر يكون صداها لدى المتلقي تابعا لحالته النفسيّة، ولنا في قصة استجداء الحطيئة الخليفة عمر بعد سجنه كفاية البيان، قال:

ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر
ألقيت كاسبهم في قعر مظلمة فاغفر عليك سلام الله يا عمر

فهذا المشهد الطبيعيّ الواقعيّ ناسبته تماما الألفاظ المنتقاة لاستثارة العاطفة عند المخاطَب والتأثير عليه، و"هو في المرحلة الأولى سياق عاطفيّ، وفي الثانية سياق جمالي، والمراد بالسياق الجمالي ذاك الأثر الذي يحرّك النفس نتيجة لانتقاء السياق لمفردات تعمّق الإحساس بالفكرة والانفعال بها، وقد كانت قبل قيام السياق بدوره غفلا عن هذا الملمح الجمالي، الذي قام بتحقيقه علاقة التأثير المتبادَلة بين الشّكل والمضمون" (عيسى، 2004، صفحة 41). ويمكن التمثيل للسياق العاطفي في الحقل اللغوي بما ورد من دقائق لغويّة في فقه اللغة، فالبغض عام فإن كان بين الزوجين صار فركا، والبكاء عام فإن صاحبه صوت بات عويلا وهكذا.

2-2 سياق الموقف/ سياق الحال: وهو ما يعرف في البحث البلاغي العربي المتقادم: لكلّ مقام مقال، حيث يرى فيرث أنّ "الوقت قد حان للتخلي عن البحث في المعنى بوصفه عمليات ذهنية كامنة، والنظر إليه على أنّه مركّب من العلاقات السياقيّة، وذهب إلى أن الوظيفة الدلاليّة لا تتأتّى إلاّ بعد أن تتجسّد القولة في موقف فعليّ معيّن؛ أي بعد أن تخرج من خانة الوجود الوضعيّ الكامن إلى حيّز الوجود الاستعمالي الفعلي، وهو أمر لا يتحقّق إلاّ في سياق الموقف." (علي، 2004، صفحة 79) وبهذا يتمثّل سياق الموقف في مجمل الظّروف والملابسات الاجتماعيّة التي تصاحب الكلام وتشمل:

_ شخصيّة المتكلّم والسّامع وتكوينها الثّقافي، وشخصيّات من يشهد الكلام إن وُجِدوا وبيان ما لذلك من علاقة بالسّلوك اللّغوي.

_ العوامل والظّواهر الاجتماعيّة ذات العلاقة بالموقف اللّغوي، أي كلّ ما يصاحب الحدث الكلامي من

أحداث غير لغوية.

_ أثر النّصّ الكلامي في المشتركين، كالاقتناع أو الضّحك أو الألم...

ولعلّ ما أورده ابن جني في حديثه عن الأحوال الشاهدة بالمقصود ما يتنزّل ومقاصد فيرث، مستشهدا بقول الشاعر:

وصكّت وجهها بيمينها أبعلي هذا بالرّحى المتقاعس

يقول: "فلو قال- حاكيا عنها- أبعلي هذا بالرحى المتقاعس من غير أن يذكر صكّ الوجه لأعلمنا بذلك أنّها متعجّبة منكرة، لكنّه لمّا حكى الحال فقال: وصكّت وجهها، علم بذلك قوّة إنكارها وتعاظم الصورة لها، وهذا مع أنّك سامع لحكاية الحال غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، وبعظم الحال في تلك المرأة أبين." (جني، 1956، صفحة 1/ 245) وقد ثبت علميّا أن "عناصر الموقف الخارجي في استعمال اللغة يبلغ سبعين في المئة من درجة تأثير الكلام في مواقف الخطاب، وذلك مردّه النظرات المتبادلة عند الحديث وما تحمله من معان، في حين تتدنّى قيمة الدلالة التعبيريّة وتأثيرها إلى ثلاثين في المئة إذا اقتصر الأمر على مجرّد الكلام المنطوق." (الموسى، 2003، الصفحات 125-126).

عمادا على هذا، يؤكّد السّياقيون على أنّه لا يمكن عزل عمليّة الكلام عن المحيط الخارجيّ للّغة، ويشمل "الظّروف المحيطة بالحدث الكلاميّ لسياق الموقف، ونوع القول وصفته، واللّسان المشترك أو اللّهجة المستعمَلة، والمتكلّم أو الكاتب، والمستمع أو القارئ، والعلاقة بين المرسل والمتلقي من حيث الثقافة والجنس والعمر والطبقة الاجتماعيّة، فضلا عن بعض الإيماءات أو أيّ إشارات عضويّة." (السعران، 2006، صفحة 339)

3-2 السّياق الثّقافي: ويُراد به مجموع القيم الثّقافية المحيطة بالكلمة، وهي تخضع للطّابع الخُصوصي، فلكلّ لسان سمة ثقافيّة كثيرا ما تشكّل عوائق موضوعيّة في تعلّم اللّغات (الجليل، 2001، صفحة 95) وهذا السّياق الثقافي يحدّده الواقع الاجتماعي، فالكلمة وإن كانت هي نفسها بحروفها صامتها وصائتها في الحقول المعرفيّة المتعدّدة إلاّ أنّ دلالتها تختلف بحسب نوع السّياق الثقافي الذي وردت فيه،" فكلمة مثل looking glass تعتبر في بريطانيا علامة على الطبقة الاجتماعيّة العليا بالنسبة إلى كلمة mirror وكذلك كلمة rich بالنسبة لكلمة wealthy وكلمة عقيلته تعدّ في العربية المعاصرة علامة على الطبقة الاجتماعيّة المتميّزة بالنسبة لكلمة زوجته مثلا" (عمر، صفحة 71).

3/ السياق التداولي: يمكن اعتباره "نسقا عقليّا يروم كشف قصديّة المتكلّم من خلال إعمال الذهن في العبارة للوصول إلى الدلالات المخبوءة، مع العلم أنّ هذه الدلالات غير مدركة على مستوى السياق اللغوي ولكن مشعر بها على مستوى اللفظ، ويمكن تعريفه أيضا بما دلّ عليه اللفظ لا في محلّ النطق، وهذا ما

يجعله يقترب من دلالة (المفهوم) باصطلاح الأصوليين، حيث يراد به "ما فهم من اللفظ في غير محلّ النطق". ومن أمثلته: ﴿يا أيّها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبيّنوا﴾ الحجرات/ 6 فالسياق اللغوي يمنح دلالة التبيّن من خبر الفاسق، أمّا السياق التداولي/ التخاطبي فينفي التبيّن من خبر عدل ثبت. وفي قوله تعالى:﴿ وإن كنّ أولات حمل فأنفقوا عليهنّ﴾ الطلاق/6 تثبت النفقة على المعتدّة الحامل على مستوى السياق اللغوي ولا وجوب لها على المعتدة غير الحامل على مستوى السياق التداولي.

عُموما، تؤكّد النّظرية السياقيّة على اعتبار السياق قيمة مرجعيّة لاستكناه مقاصد الحدث الكلامي والمنجز الإبداعي، وإغفاله يؤدّي لزاما إلى تأزّم الدّلالة والشّروع في التّأويل الفاسد، وقد قام فيرث بتطويرها في آخر عهده خاصّة فيما يتعلّق بالسياق اللغوي، حيث أضاف مصطلح الرّصف أو التلازم إليها، على أساس من أن الكلمة إذا صاحبتها كلمة أخرى اتّضح معناها، يقول:"نعرف الكلمة بالمجموعة التي تلازمها" (بالمر، 1999، صفحة 145) وقد ميّز بين نوعين من الرّصف: الرصف الاعتيادي الموجود بقوة في الكلام العادي، والرّصف البليغ الذي تنفرد به بعض الأعمال الإبداعية، والغاية من هذه الإشارة "تجاوز النظر إلى الكلمات بوصفها وحدات معجميّة تشغل مواقع نحويّة محدّدة إلى الانشغال بشروط استخدامها في تلاؤم وانسجام مع الكلمات الأخرى الواردة في النص." (البركاوي، دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، 1991، صفحة 53) ويمكن تلخيص ما جادت به هذه النظرية من وجوه فرّاقة فيمايلي (البركاوي، دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، 1991، الصفحات 50-52):

ـ النظرة بالتساوي إلى عنصري السياق (اللغوي وغير اللغوي) في عملية التحليل الدلالي.
ـ النظرة بالتساوي إلى كلّ عناصر السياق اللغوي التركيبيّة وفوق التركيبيّة.
ـ النظرة بالتساوي إلى كلّ أنواع الاستخدام اللّغوي.
ـ اللغة ظاهرة اجتماعيّة وليست شكلا معزولا عن مجتمعه.
ـ الجملة هي النواة المركزية التي تقوم عليها النظرية السياقية.
ـ المعنى ذو طبيعة متغيّرة لارتباطه بالكلام المتأثر بطبعه بالسياقات التي يرد فيها.

وفي ضوء هذه المبادئ تمتّع المنهج السّياقي بميزات أهمّها (عمر، صفحة 73): عدم خروجه عن دائرة اللّغة كما فعلت المناهج الأخرى -على غرار ما عُرف عن المنهج السلوكي والإشاري والتصوري- وجعله المعنى سهل الانقياد للملاحظة والتحليل الموضوعي، انطلاقا من معالجة الكلمات باعتبارها أحداثا وأفعالا وعادات تقبل الموضوعيّة والملاحظة في حياة الجماعة المحيطة بنا. ومع ذلك لم يسلم من بعض الاعتراضات من قبيل: اكتفاء فيرث بتقديم نظريّة غير شاملة لا تقدر على تفسير مجمل الأحداث اللّغوية فقد يحدث أن يعجز السّياق عن بيان معنى كلمة فلا يجد المحلّل اللغوي سببا إليها رغم حصر ما يمكن أن ترد فيه من سياقات.

الدرس 06

النظرية التوزيعية

تمهيد:

لعلّه يحسن المدخل إليها بما أورده مصطفى غلفاننفى عنها سمة النظرية أصلا قائلا:"ليست التوزيعيّة نظريّة لسانيّة متكاملة ومستقلّة بذاتها ذات صياغة نهائيّة كما هو معروف مثلا عند سوسير أو حلقة براغ أو هيلمسلاف أو عند تشومسكي حاليّا. إنّ التوزيعيّة بحسب تعبير ويلز (Wells) -أحد أقطابها- جملة من التعليمات والتوصيات العمليّة المتعلّقة بالوصف اللساني والكيفيّة التي ينبغي أن يتمّ بها اكتشاف نحو لسان ما. إنّها منهجيّة اختباريّة لجمع المعطيات اللغوية ومعالجتها بدقّة وموضوعيّة، واختيار الوصفيّة الأمريكية هذه الإجراءات العمليّة نابع من التجربة التي قام بها اللسانيون الأمريكيون، لا سيما الانتروبولوجيون منهم في وصف ألسن الهنود الحمر، حيث يتحوّل اللساني الواصف إلى مفكّك لرموز لسان غير معروف، فالمعطى اللغوي الوحيد المتوفّر لدى اللساني الواصف هو المتن اللغوي الخاضع للتحليل، والذي تستقرأ منه كلّ المعلومات حول اللسان المدروس، فلا يقدّم المتن المعروض للبحث أيّ معلومات مباشرة عن جوانبه الصواتية والصرافية والتركيبية والدلالية، هذه المواجهة المباشرة بين اللساني والواقع اللغوي هي التي أملت اللجوء إلى الإجراءات المتنوّعة التي استعملها اللسانيون الأمريكيون في وصفهم المباشر لألسن غالبا ما كانوا يجهلون كلّ شيء عن بنياتها المتعدّدة أو لا يعرفون عنها في أحسن الأحوال إلا النزر القليل." (غلفان، 2013، صفحة 391). ومع ذلك لم يتوان في استخدام مصطلح اللسانيات التوزيعيّة في قوله:" ما قد يوجّه إلى اللسانيات البنيوية من نقد إنّما يوجّه بالأساس إلى اللسانيات الأمريكيّة، وتحديدا اللسانيات التوزيعيّة في الفترة الواقعة بين 1940 و1950 التي هي لسانيات بنيويّة خالصة بكلّ المقاييس." (غلفان، 2013، صفحة 39) وقد أحسن حسين رفعت حسين عواد مطارحة اختلاف الباحثين حول التسميات المتعلّقة بالتوزيع ما بين منهج واتجاه ومدرسة ونظرية، (عواد، صفحة 706) على غرار نهاد الموسى القائل:" التوزيع منهج في التحليل اللغوي اتّخذته مدرسة بلومفيلد أو مدرسة ييل كما تدعى من وجه آخر، وقد غلب عليها فعُرفت به." كما استخدم خليل أحمد عمايرة مصطلحات كثرى للإشارة إلى التوزيع، من قبيل: النظرية والمنهج والمدرسة والعلم، من أقواله:"ويبدو أن هذه الفكرة في نظرية بلومفيلد قد وجدت قبولا كبيرا فاعتمدها هاريس في نظريته التوزيعية." كما راوح خليفة بوجادي بين النظرية والاتجاه والمدرسة، كما استخدم السّعيد شنوقة التيّار التوزيعي ومال محمود أحمد نحلة إلى المنهج وهكذا. وقد استملح الباحث مصطلح الاتجاه للدلالة على الفكر التوزيعي، الذي يتّفق أغلب الباحثين على نسبه إلى بلومفيلد، في حين يوعزه آخرون إلى هاريس، وبالنظر إلى علاقة التوزيعية بالمذهب النفسي السلوكي يرجّح الرأي الأوّل بحكم تشبّع بلومفيلد بمبادئ السلوكيّة وإعلان

التزامه الصريح بها معتبرا إيّاها إطارا نموذجيّا لوصف اللغة، بل اعتبر اللّسانيات شعبة من شعب علم النّفس السّلوكي، وبدأت تفسيراته للحدث الكلامي من زاوية سلوكيّة محضة. فاللغة في مرآه عادة إنسانيّة شبيهة بأيّ عادة أخرى، وقد ركّز على جانبها المنطوق على حساب المكتوب منها، وقد أطلق على المنهج الّذي اتّبعه في دراسة اللغة اسم المنهج المادّي أو الآلي، وهو منهج يفسّر السّلوك البشري في حدود المثير والاستجابة تماما كما تفعل العلوم التّجريبية، ممّا دفعه إلى استبعاد المعنى، مع أنّ "الذي ذهب إليه بلومفيلد ومن تبنى آراءه فيه اعتساف في النظر والتقدير، فالمعنى لا يجوز أن يخرج من دائرة الدراسات اللغويّة، فاللغة ما كانت في الأصل إلاّ من أجل التعبير عن المعاني الاجتماعيّة والنفسيّة والحياتيّة، وإنكار الشيء وهو في دائرة وجوده لا يلغي حقيقة وجوده، فلو تأمّل بلومفيلد كلّ استجابة لوجد المضامين الدلاليّة الاجتماعيّة هي العمود الفقري للغة" (استيتيّة، 2002، صفحة 167).

وقد بالغ في تبنّي هذا المبدأ (إقصاء المعنى) تلميذه هاريس فراح يبحث عن الإجراءات التي تسمح بإبراز بنية لغة من اللغات عن طريق العناصر اللسانية فقط، ومجموع هذه الإجراءات هو ما يسمّى بالتحليل التوزيعي. ومن هنا تصبح "المقاربة التوزيعيّة توكيدا للفرضيّة الأساس في اللسانيات البنيوية والمتمثّلة في أنّه بالإمكان دراسة لسام معيّن دراسة داخليّة؛ باعتباره بنية قائمة الذات ومستقلّة عن العوامل الخارجيّة لا يحتاج في فكّ رموزها إلى معطيات خارجة عنها. فليس بين يدي اللسانيّ الواصف سوى متتالية من العمليّات التي يتعيّن اتباعها في التعامل موضوعيّا مع لسان معيّن وهو ما أطلق عليه إجراء الاكتشاف." (غلفان، 2013، صفحة 391).

"إنّ هذا المنحى التّوزيعي في الفكر اللّساني الأمريكي ينادي أساسا بضرورة وصف اللغة مستقلّة عن المعنى الفضفاض وغير المحدود، واعتماد بدل ذلك العلاقات الموجودة بين الكلمات، أي الأماكن المتواترة التي تتواجد فيها في السلسلة الخطّية لعمليّة التكلّم وهذا ما يعرف بالتوزيع، فالتوزيع هو منطلق التحليل اللساني في المدرسة الأمريكيّة الوصفيّة، وهو ينطلق من مدوّنة محدودة، ليحصر مجموع السياقات أو المواضع التي ترد فيها الوحدات اللغوية الدالة (أي الكلمات) عن طريق استبدال كلمة بأخرى من أجل تحديد توزيعها أي القسم الذي تنتمي إليه، متميّزة بذلك عن الوحدات الأخرى، فالتوزيع إذن هو مجموعة القرائن الخاصّة بالعناصر (العلوي، 2004، الصفحات 34-35)". ويؤكّد اللسانيون التوزيعيون أن هدف التحليل اللساني البنيوي "يتلخّص في ترتيب الوحدات اللغويّة في مختلف مستويات التحليل اللساني، ومن ثمّة فهو لا يقتضي بالضرورة أيّ معرفة بمعنى الوحدات. إنّ التوزيعيين لا يعتمدون المعنى في وصف البنيات اللغويّة إلاّ من حيث إنه وسيلة تقنيّة وإجرائيّة، وليس باعتباره هدفا في ذاته، فالمعطيات الدلالية غير لازمة؛ لأنّ المعرفة بها قد تفسد التحليل الموضوعي، وفي هذا السياق

تمّ تعريف الجملة مثلا بأنّها ليست ما يدلّ على معنى يحسن السّكوت عنه أو التي تنقل فكرة أو معنى تامّا مثلما يقال عادة، ولكنّها الشكل اللغوي المستقلّ الذي لا يتضمّنه تركيب آخر أكبر منه، أمّا المقولات الأساس مثل: الاسم والفعل والحرف فلم يعد الأمر يتعلّق بتعريفها على أساس مفهوميّ يعتمد دلالة الأشياء في العالم الخارجي كالقول بأنّ الفعل ما دلّ على حدث وأنّ الاسم ما دلّ على شخص أو مكان أو شيء" (غلفان، 2013، صفحة 392) كما "لم يعد مفهوم الوظيفة مثل الفاعلية والمفعولية يحدّد بكيفيّة دلالية أو منطقية مطلقة استنادا إلى مفهوم الفاعل أو المفعول به، وإنّما أصبحت وظيفة وحدة ما تحدّد بالرجوع إلى الموقع الذي تحتلّه، وكلّ الوحدات التي تظهر في نفس الموقع تشكّل مقولة لها نفس الوظيفة فالمواقع التي يمكن أن تظهر فيها صيغة ما هي وظيفتها أو وظائفها، وكلّ الصيغ التي يمكنها أن تحتلّ موقعا معيّنا تشكّل بهذه الكيفيّة فئة صوريّة." (غلفان، 2013، صفحة 393) ومع إصرار هاريس على معاداة المعنى إلاّ أنّه وجد نفسه عند التّطبيق يتحدّث عن العلاقة الوثقى بين المعنى الماثل في ذهن المتكلّم والتركيب الجملي الذي تنتظم فيه هذه المورفيمات انتظاما توزيعيّا. "ويتّضح وجود اعتبارات دلاليّة قويّة في التحليل التوزيعي الذي اعتمده هاريس في تحديد بعض الصّرفات، ولتحديد سلسلة الوحدات المكوّنة من this, that,thither,then,there التي تحمل دلالة الإشارة، وكذلك الأمر في الأمثلة why,which,whither,when التي تمتلك فيها صرفة wh قيمة استفهاميّة." (غلفان، 2013، صفحة 394).

وعلى هذا الأساس، يؤكّد مصطفى غلفان أنّ "الارتباط بين التوزيع والمعنى أساسيّ، وليس بالإمكان تحديد وحدات المستوى الصّرافي أو التركيبي دون اللّجوء إليه، بل وفي تحديد النسق اللغوي برمّته، فكلّ صوتة أو متتالية منها لا تكوّن صرفة إلاّ إذا قامت هذه الصوتة بدور المميّز الدلالي الملائم بين صرفتين أو أكثر" (غلفان، 2013، صفحة 395). ولهذا فإنّ الفرضيّة التي قامت عليها اللسانيات التوزيعيّة والمتمثّلة في إبعاد مكوّن المعنى من البحث اللساني مجرّد كلام ليس إلاّ. ومادام الوصفيّون يتعاملون مع البنية على أنّها الحقيقة الوحيدة وكلّ معلومة تُجنى منها وحدها "افتُرض بناء صارم للمستويات من أدنى إلى أعلى: الفونولوجيا، المورفولوجيا، النّحو، وتبنى وحدات كلّ مستوى أعلى من وحدات المستوى الأدنى لها مباشرة، فالمورفيمات تتابعات من الفونيمات، والتراكيب تتابعات من المورفيمات، ويجب على اللغويّ أن يبدأ من المستوى الأدنى، وأن يحلّل كلّ مستوى مفرد تحليلا وافيا. والوحدات اللغوية بالنسبة إلى اللسانيات الوصفيّة فئات من وحدات نصيّة متكافئة توزيعيّا؛ لذلك وقع التّوزيع في قلب الوصف، وكلّ وسائله تقريبا أدرجت في لسانيات القرن العشرين، فالاستبدال والتحليل التوزيعي من أدوات كلّ لغويّ يبحث بشكل عمليّ، ولا محيد عنها في الدرس الميداني" (بويران، 2023، صفحة 73).

ويعتبر اللسانيون البنيويون الأمريكيون الجملة سلسلة من الوحدات المتجاورة بشكل منظّم، أي كلّ

مكوّن منها يحتلّ موقعه بحسب علاقته بالمكوّنات الأخرى المجاورة له، ومن ثمّ يتمّ تحديد موقع وحدة ما بالنظر فيما يسبقها ويليها من الوحدات. وبما أنّ التحليل التوزيعي لا يأخذ بعين الاعتبار معنى الوحدات فالموقع الذي تحتلّه في التركيب هو الذي يحدّد معناها؛ أي إنّ مدلول الوحدات مدلول توزيعيّ فحسب، مرتبط بالموقع الذي توجد فيه. يقول هاريس:" توزيع وحدة معيّنة هو مجموع المواقع التي يمكن أن تحتلّها هذه الوحدة، وهو ما نسمّيه علميّا بالتوزيع داخل نماذج من الملفوظات الصّغرى التي يجب أن تنتمي إلى نفس الجزء من الجملة." (غلفان، 2013، صفحة 396) بمعنى آخر، "التوزيع مفهوم يرتبط بالموضوع الذي توجد فيه الكلمات؛ أي كلّ ما يحيط بها يمينا وشمالا، وليس هذا غريبا عن اللسانيات العربيّة التقليديّة، لأن تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف يعدّ ضربا منه، إن لم نقل هو التوزيع نفسه، ما دام ينطلق في ذلك من جملة المحدّدات التي تدخل عليها من اليمين أو اليسار، فتميّزها عن الأنواع الأخرى من الكلم، فالاسم مثلا يحدّد بالقرائن التي تتصل به، كالجرّ والتنوين والتعريف والنداء، فهذه القرائن هي توزيع الاسم، وأمّا الفعل فإنّه يتميّز بتوزيعه الخاص، إذ تدخل عليه بعض الحروف مثل: قد، سوف، أدوات النصب والجزم، فلكلّ توزيعه الذي ينفرد به" (العلوي، 2004، صفحة 35).

وقد ظهر هذا المذهب في التّحليل اللساني أوّلا عند بلومفيلد وتطوّر على يد هاريس إلى ما يعرف بالتحليل إلى المكوّنات المباشرة، فلم تعد الجملة سلسلة خطية بسيطة بل إنها تبدو في شكل هرميّ قاعدته الجملة (ج) التي تتفرّع إلى مجموعة من الطبقات تحتوي الكلمات تدعى المكوّنات المباشرة. والكلمة لسانيا هي القطعة التي تندرج في المستوى الأول من التقطيع المزدوج، حيث إنّها أصغر قطعة يصل إليها التحليل ممّا يدلّ على معنى، ولها تسميات عدّة منها: الوحدة اللغويّة والعنصر الدال والوحدة المعنيو والقطعة الدالة، وقد تكون الكلمة مكونة من قطعة صغيرة جدّا، مكوّنة من حرف أو حرفين، وقد تكون كبيرة الحجم فتتكوّن من عدد كبير من الحروف مثلما هو الحال بالنسبة لبعض اللغات، وتسمّى الكلمة عند اللغويين الفرنسيين أمثال مارتني monéme وعند اللغويين الأمريكيين morphéme، وهي الوحدة الدنيا التي تفيد دلالة يبرزها التحليل التوزيعي، الذي يعمل على "تفتيت الجملة إلى مكوّناتها الصغرى من أجل معرفة أمرين: أولهما كيفيّة بناء الجملة / التركيب من الوحدات الصغرى المكونة لها، وثانيهما معرفة علاقات الاحتواء والتضمّن التي على أساسها يجري توزيع الجملة إلى حقول بعضها أكبر من بعض، وهذا أمر يكشف عن العلاقات التركيبيّة بين أجزاء الجملة." (استيتيّة، 2002، صفحة 169)

وقد تحدّث بلومفيلد في إطار حديثه عن الجملة أنّ الوحدات اللغوية المكوّنة لها تتآلف فيما بينها بحسب الطرائق الآتية (غلفان، 2013، الصفحات 397-398):

الرتبة: ويراد بها التتابع الذي تنطق فيه مكوّنات الجملة.

التعديل: وهو استعمال وحدات تكميليّة تمثّل الإيقاع الموسيقي للجملة، فتبيّن نوعيتها كالاستفهام

والتعجب...

التغيرات الصوتية: التي تطرأ على الأصوات جرّاء تقابلها، كدخول المجهور على المهموس والمفخم على المرقق...

الانتقاء: إن معنى صيغة مركبة ما يتعلّق في جزء منه بانتقاء الصيغ المكوّنة لها، فالفعل (أكل) يحتاج إلى مركّبين اسميين يليانه في المحور السّياقي، وأداة التعريف وحروف الجر مثلا تسبق الأسماء ولا تسبق الأفعال...ولكل لسان طبعا قواعده التي تضبط الإمكانات المتاحة لتجاور مواقع الوحدات بعضها مع بعض لبناء تراكيب صحيحة ومقبولة.

كما يمكن التّمييز بين ثلاثة أنواع من العلاقات القائمة بين وحدات الجملة: (الموقع والتوارد والتعويض)، فأمّا علاقة الموقع فتعنى بترتيب الوحدات في الجملة، فإذا كان المتكلّم يقبل جملة: ذهب الرجل إلى صلاة التراويح فإنّه لا يقبل البتة اختلال الترتيب كأن يقال: ذهب التراويح إلى الرجل صلاة. وأمّا علاقة التوارد فقائمة على تحديد العناصر التي يمكنها أن تصاحب ظهور الوحدات في مواقع معيّنة من الجملة، كأن نقول: مات الرجل، فكلمة الرجل أمكنها الورود مع الفعل مات ولكن لا يمكنها أن ترد مع قد أو لن مثلا فلا نقول قد الرجل/ لن الرجل، تماما كالفعل مات الذي لا يستطيع أن يرد مع حروف الجر فلا نقول: في مات، بمات وهكذا. وأمّا علاقة التعويض فتعني إمكانية أن ينوب مكوّن عن مكوّن آخر يملك معه نفس التوزيع، كأن نقول: جاء الرجل، فالفاعل هنا يمكن تعويضه بضمير فنقول جاء هو.

وقد اهتدى بلومفيلد بتحليله التّوزيعي إلى ما يسمّى (المكوّنات المباشرة)، وينطلق من فكرة أنّ الجملة ليست متتالية بسيطة من العناصر المتراصّة اعتباطيّا وإنّما يكون خاضعا لعدد من القيود والضوابط العامّة الخاصّة بكلّ لسان على حدة. والمكوّن المباشر هو مجموع الوحدات اللغويّة التي تعمل كجزء من مكوّن أكبر، حيث يمكن تمييز المكونات المباشرة الأولى ثم تقسيمها بدورها إلى مكوّنات مباشرة ثانية وهكذا. ويدلّ مصطلح مباشر على أنّ مكوّنات الجملة تتألّف من مركّبات تكون قابلة لأن تحلّل بدورها إلى مكونات أخرى وصولا إلى أصغر وحدة غير قابلة لأن تحلّل بدورها إلى مكوّنات أخرى أصغر (غلفان، 2013، صفحة 403).

ويحيل المصطلحان: مكوّن/ مركّب على مفهوم البناء، ولكنّهما لا يصوّران نفس الوظائف النّحويّة بين وحدات الجملة، فكلّ مكوّن يحتوي على مركّب وليس العكس صحيحا، وقد يرد مركّب معيّن بمفرده مكوّنا مباشرا للجملة. (غلفان، 2013، صفحة 403) ففي المثال: نام الطفل، (نام) مركّب فعلي مكوّن أوّل مباشر للجملة، و(الطفل) مركب اسميّ مكوّن ثان مباشر للجملة. لكن ماذا بعد التّحليل إلى المكوّنات المباشرة؟ والجواب أنّ التوزيعيّ له مهمّة ثانية بعد ذلك، وهي "إدراك العلاقات القائمة بين

المكوّنات المباشرة في الجملة، وهي نوعان: علاقات أفقيّة وتكون بين المورفيمات التي ترد معا في جملة واحدة، وعلاقات رأسية وتكون بين المورفيمات التي يمكن أن يحلّ كلّ منها محلّ الآخر. ويمكن مكاشفة هذه العلاقات عادة عن طريق اختبار الاستبدال وإعادة الترتيب والحذف، تماما كعرض النّحاة العرب لأقسام الكلام المختلفة على موقع الفاعليّة ليقرّروا ورود الاسم على اختلاف أنواعه فاعلا دون الفعل والحرف. بناء على هذا لم تعد الجملة في هذا الاتّجاه سلسلة خطيّة بسيطة بل إنها تبدو في شكل هرميّ، قاعدته الجملة (ج) التي تتفرّع إلى مجموعة من الطبقات تدعى (المكوّنات المباشرة)، حيث كلّ مكوّن مباشر متداخل فيما قبله؛ أي هو جزء من الطّبقة التي تفرّع منها، وهكذا يتمّ تقطيع الجملة إلى وحداتها الكلاميّة أي مكوناتها المباشرة إلى غاية الوصول إلى أصغر مورفيم لا يدل على معنى ولا يمكن تجزئته مرّة أخرى. (العلوي، 2004، صفحة 36) من باب التمثيل: (قدّم الأستاذ المحاضرة) تفكّك إلى وحداتها المباشرة كالآتي:

قدّم	ال	أستاذ	ال محاضرة
قدّم	الأستاذ		المحاضرة
قدّم الأستاذ المحاضرة			

وتذكر المراجع أنّ هذه الطريقة عُرفت سابقا عند هوكيت (Hockett) لكن وفق طريقة العلب المتداخلة:

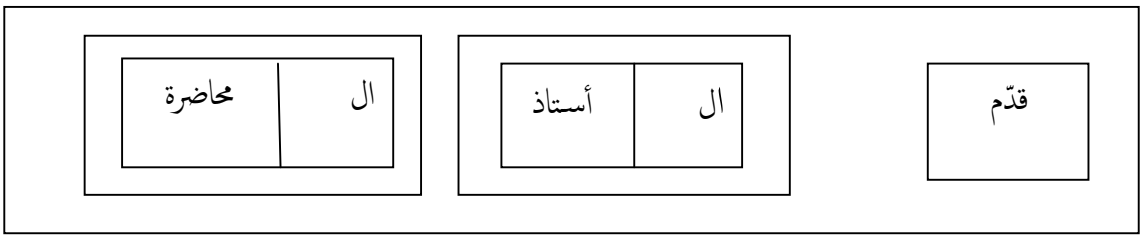

وعن طريق الأقواس تبدّى المنهج نفسه عند والس (Wells):

((قدّم) ((ال) (أستاذ) ((ال) (محاضرة))

والظّاهر أنّ عيوب هذين المنهجين أدّى بهاريس إلى تعديل نموذجه اللساني في تحليل الجملة، مفجرا ثورة جديدة في مجال البحث اللساني الأمريكي منذ أن أصدر مقاله النحو التحويلي (1952) تمثّلها لاحقا النّحو التوليدي التحويلي، حيث طالب بضرورة تحديد رموز للفئات النحويّة داخل المكوّنات المباشرة لتصبح أكثر وضوحا، وقد استلهمها تشومسكي ثمّ صاغها صياغة رياضيّة جديدة في صورة شجرة تعكس المكونات المباشرة للجملة

في شكل هرمي رأسه الجملة وقاعدته أصغر الوحدات اللغوية الدالة.

لقد دخلت اللّسانيات الأمريكيّة فيما بعد مرحلة جديدة مع هاريس أعطى فيها للمنهجيّة التوزيعيّة بُعدا صوريّا دقيقا من خلال كتابه (مناهج في اللسانيات البنيويّة)، وقد اتّسم أسلوبه المعتمد بصرامة تكاد تضاهي صرامة العلوم الرياضيّة، وليس غريبا مادام قد نوّه بأنّ المصادر المنطقيّة والرياضيّة كانت من أولى المصادر المتبّعة في إنجازاته العلمية؛ أي غلبت الملامح الرياضيّة على كلّ أعماله حتى "اعتبر واحدا من أبرز اللسانيين البنويين الذين زاوجوا بين الآلة الرياضيّة والتحليل اللساني القائم على الإجراءات المتبعة في اللسانيات الوصفية." (غلفان، 2013، صفحة 423) ويختصر هاريس مهمّة اللسانيات في معرفة ترتيب العناصر اللغوية داخل مجرى الكلام وعلاقة بعضها ببعض، والوسيلة الوحيدة في ذلك هي التعرف إلى الوحدات من خلال توزيعها فقط. ويقوم توزيع الوحدات على تحديد كلّ الجوارات الممكنة بالنسبة إلى الوحدة الواحدة؛ أي مجموع المواقع التي يرد فيها عنصر معيّن بالنّظر إلى ورود عناصر أخرى، مع استبعاد أيّ إحالة على الجوانب المرتبطة بالمعنى.

وتنطلق المنهجية التوزيعيّة في المستوى الصواتي والصرافي من مهمّتين أساسيتين هما: التقطيع والتصنيف باتباع الخطوات الآتية (غلفان، 2013، الصفحات 425-426):

استخراج أصغر الوحدات اللغوية في مستوى معيّن.

وضع فئات خاصّة بالوحدات التي تملك السمات الصوريّة نفسها.

تحديد العلاقات الممكنة بين الفئات التي تمّ تحديدها.

وتتحقّق هذه الخطوات باتباع اختبار الاستبدال المعروف لدى كلّ اللسانيين البنويين، فإذا عرفنا أن العنصر (تاب) ليس تكرارا للعنصر (ناب) استنتجنا أنّهما يختلفان في المعنى، وليس المعنى هنا هدفا في ذاته ولكنّه وسيلة اختبار للتأكّد من صحّة إجراء التوزيع، فالوحدات المختلفة دلاليّا هي التي تختلف في جواراتها أيضا، وبهذا يتأكّد ارتباط معنى العناصر اللغوية بتوزيعها الداخلي في علاقات الجوار (السياق/ الموقع) بعناصر أخرى دون اهتمام بالمعنى الخارجي. ينظر (غلفان، 2013، صفحة 426)

كما أمكن لهاريس الانتقال إلى تحليل الخطاب من أجل تبيان السّمات الصّورية التي تضمن اتّساقه، عبر دراسة مختلف العلاقات القائمة بين الجمل المتتابعة المشكّلة للنصّ، وقد اعتمد هاريس الوسائل والإجراءات نفسها التي اتّبعها التّوزيعيون في تحليل الجملة باعتبار الخطاب متتالية من الجمل. وعرف حينئذ مفهوم التوزيع اتّساعا فأصبح من الممكن الحديث عن مفهوم الفئة السّياقيّة على غرار مفهوم الفئة التوزيعيّة في تحليل الجملة. ينظر (غلفان، 2013، صفحة 433). وقد استدعى تجاوز مستوى الجملة الذي توقّف عنده التحليل التوزيعي إدخال مفهوم التحويل، من خلال ردّ الجمل المركّبة إلى جمل أوليّة ومطردة تشكّل

الجمل النواة في لسان معيّن ممّا يسمح بالوقوف على طابعها التكراري داخل النص.

عموما، يمكن القول إنّ المنهج التّوزيعي يعتبر اللغة مجموعة من الوحدات التمييزيّة التي تظهرها عمليّتا التقطيع والتصنيف، ولا تتعدّى غايته إظهار البناء الشكلي وما يقيمه من علاقات ضمنية، وفيما أورده خليل أحد عمايرة كفاية التعريف بفضلها في البحث اللساني المعصر، يقول:"مع أنّ كثيرا من جوانب مدرسة هاريس قاصرة في إعطاء الحلول للجمل وكيفيّة تحليلها، أو حتّى في إعطاء المعنى الجليّ الواضح لفكرة التوزيع ودورها في التركيب والمعنى، إلاّ أنها سمحت لتشومسكي بالتفكير على هديها في وضع محاولته التوليدية التحويلية، ولا شكّ أنّ للصلة الوثيقة بين تشومسكي وهاريس الصلة التي أتاحت له مناقشة آراء مدرسة أستاذه بعمق الأثر الكبير في تطوير أفكار تشومسكي ووصولها إلى ما وصلت إليه، فقد أخذ تشومسكي من أستاذه فكرة الجملة النواة والتوليدية وقواعد التحويل وقوانينه وقدرة المتكلّم على إدراك الخطإ من الصواب فيما يسميه الكفاءة (compétence) ووفق ذلك كلّه أخذ عنه منهج التحليل بالرموز، فحدّد تشومسكي هذه المصطلحات وأضاف إليها وطوّرها حتّى كون مدرسته التي لها أسسها وقواعدها وقوانينها" (عمايرة، 1984، صفحة 51).

الدرس 07

النظرية التوليدية التحويلية

تمهيـــــــد: لا يزال يحظى تشومسكي بمقامه المحمود في اللّسانيات إلى يومنا هذا، وكفى بقول جون ليونز دليلا:" ولعلّ أحدا من علماء اللغة المعاصرين لم يحظ بتلك المكانة من قبلُ في تاريخ هذا العلم" (بوقرة، صفحة 132). وقد جسّد أفكاره الانتقالية في أبحاث كثيرة، أوّلها (البنى التّركيبيّة/ التراكيب النّحوية) 1957 الذي كان له أبلغ الأثر في فتح عهد جديد في تاريخ الفكر اللغوي، بناء على إضافاته العلميّة المصطبغة بالمنطق الحديث وأسس الرياضيات. "ويحاول تشومسكي في هذا المؤلّف تحديد معرفة المتكلّم بقواعد لغته الضمنيّة، ويسعى إلى وضع أساليب تقييم القواعد وتفسيرها، بحيث تتوافق القواعد الموضوعيّة مع هذه الأساليب التي تحتوي عليها الألسنيّة العامّة." (بوقرة، الصفحات 133-134). وصدر له في عام 1965 كتاب (ملامح النظرية التركيبية) الذي ميّز فيه بين الملكة والأداء، واستعمل لأوّل مرّة مصطلحي: البنية العميقة والبنية السطحيّة، ونجم عن النظرية التوليدية التحويلية " نموذج جديد للتفكير في اللغة، أفرز مجموعة من الإشكالات يجب أن يعتني بها اللغوي، وضمّنها الاهتمام بالجهاز الدّاخلي الذّهني للمتكلّمين عوض الاهتمام بسلوكهم اللّغوي." (الفهري، 1986، صفحة 65) . ويتمركز هدف هذه النّظرية في "تحقيق استيفاء التفسير للظاهرة اللغوية، لا باللجوء إلى نظام من الضوابط فحسب، بل أن يشرح لماذا هي على ما هي عليه" (بوقرة، الصفحات 138-139). وقد جاء المنهج التّوليدي التحويلي ذو النّزعة العقلانيّة بإجراءات تحليليّة تختلف جذريّا عن التّحليل البنوي الذي كان سائدا، فالمدرسة البنوية في منظور تشومسكي اكتفت بوصف التراكيب اللغوية وتحليلها بطريقة شكليّة، متجاهلة الدور الذي يؤدّيه المعنى على مستوى اللغات، ولم تحاول تحديد القواعد التي يلجأ إليها المتكلّم عند تكوين جمل غير محدودة. محاولا بذلك إعطاء تفسير مغاير باتخاذ اللغة وسيلة أكثر منها غاية، يقول:" إنّ اللغة الإنسانية هي المفتاح لمعرفة عقل الإنسان وتفكيره، فالإنسان يختلف عن الحيوان بقدرته على التفكير والذكاء، وتمكّنه من الكلام، وهما خاصيتان تبرزان في سلّم نشاطاته الحيوية، فليس من المعقول أن تكون اللغة على هذا القدر من الأهميّة ثمّ تتحوّل إلى مجرّد تراكم بشكلية مجرّدة من المعنى كما يرى الوصفيّون والسلوكيون." (بويران، 2023، الصفحات 78-79) وبهذا استطاع تشومسكي "التحول بالبحث اللّساني من البنية الخارجية للّغة ممثّلة في المدوّنة إلى البنية الداخلية للّغة ممثلّة في حدس المتكلّم، كما عمل على عرض النظرية اللّسانية في بنية شكليّة تميّزت بالتّجريد والصّياغة الرّياضية، محاولا بناء نظرية شاملة تستجيب للظّاهرة اللّغوية بمختلف تنوّعاتها اللّسانية." (شقروش، 2021، صفحة 350). لكنّ الوقائع اللغوية أكّدت تشعّب الظّاهرة اللّغوية، فما إن تستقرّ رؤية ما حتى تنقضها معطيات جديدة تكشف عنها الجهود العاملة على الألسنة المتنوّعة، ولذلك ظلّت النّظرية التوليدية التّحويلية عُرضة للتعديل المتلاحق مارّة بمراحل عديدة، يمكن فصلها إلى قسمين هما: (شقروش، 2021، صفحة 350) من الوصف إلى التفسير والقواعد الكليّة. ويمكن الاستئناس بالتقسيم المرحلي المعهود في الدرس التوليدي كالآتي:

المرحلة الأولى(مرحلة البنى التركيبية 1957_ 1965): تبدأ مع المؤلّف الأوّل المذكور أعلاه، فهو دستورها الّذي حدّد به تشومسكي الإطار النّظري لعمله، وقد كان فيه مشغولا بمحاربة الاعتقاد السّائد بأنّ النّحو قائم على (التّهافت) -أي الخلط بين النّحو والمعنى، حيث تكون الجملة سليمة نحويّا فاسدة دلاليّا، مثل: الأفكار الزّرقاء عديمة اللّون تنام بعنف- واتّجه نحو اكتشاف البنى التّركيبية، وباتت الجملة قوام نظريّته، واللّغة عنده ليس إلّا مجموعة متناهية أو غير متناهية من الجمل. وأوّل فكرة مطروحة في هذا المؤلَّف استقلاليّة نظام القواعد، وهو المسؤول عن تحديد الجمل واللاّجمل. (بوقرة، الصفحات 144-145). وقد صاغ تشومسكي نظريّته وفق ثلاثة أنواع من القواعد :

1/ القواعد التّوليدية: بناء على أوجه التّشابه الملحوظة بين اللّغات سعى تشومسكي للوصول إلى قواعد شاملة تنظّم تركيب الجملة فيها. ويريد بالقواعد التوليدية جهازا يحتوي على أبجدية رموز هي بمثابة معجمه، فمستخدم اللغة يستطيع أن يفهم جملا وتعبيرات لم يُسبق له أن سمعها. (بوقرة، صفحة 146). وبعبارة أخرى هي مجموعة من القواعد التي تعمل من خلال عدد من المفردات على توليد عدد غير محدود. ويعتبر (نمط الحالات المحدودة العدد) أبسط النماذج النحويّة التي قدّمها تشومسكي، وينصّ على أن الجمل تولّد عن طريق سلسلة من الاختيارات (المورفيمات) من اليسار إلى اليمين أو من اليمين إلى اليسار، وعند الانتهاء من اختيار العنصر الأول فإنّ العنصر الذي يليه يرتبط به وبالعناصر التي تمّ اختيارها قبله. واللّغات التي يتمّ توليدها بهذه الكيفيّة تسمّى لغات ذات الحالات المحدودة، مثلا: هذا الولد نجيب، فلو استبدلنا (هذا) بـ (هؤلاء) وجب إتباعها بصيغة الجمع في الصفة والموصوف (الأولاد، نجباء). غير أنّ هذا النّموذج بدا عاجزا عن توليد بعض الأنواع من الجمل، فلمّا نقول: ال+ ولد+ لطيف، لا يمكن أن نولّد على غرارها جملة: ال+بنت+لطيف، لانعدام التوافق الجنسي بين المورفيمين، فكان هذا مدعاة لبناء نموذج نحويّ ثان سمّاه تشومسكي (النّموذج الرّكني) ويسمّى أيضا بـ (نمط المكوّنات المباشرة)، لأنّه يعود بالجملة إلى مؤلّفاتها المباشرة، والملفت في هذا النّموذج (قواعد إعادة الكتابة/ القواعد النّسقيّة)، في اسمها ما يدلّ عليها؛ أي إنّها تعيد كتابة الجملة بواسطة رمز يشير إلى عنصر معيّن من عناصر الكلام. على أن تحلّل الجملة بطريقة تشجيريّة (المؤشر النسقي). ويمكن استيضاح قواعد تركيب الجملة بالقواعد النسقيّة الآتية:

ق ن 1 : ج ⟵ م ف + م س

ق ن 2 : م ف ⟵ ف + م س

ق ن 3 : م س ⟵ تعريف + س

ق ن 4 : ف

ق ن 5 : س

ق ن 6 : أد

ورغم إمكانات هذا المنهج في التّوليد إلاّ أنّه بالغ التّعقيد ثمّ إنه يستجيب لأشكال الجمل رغم مجانبتها الصّواب سياقيّا، وهذه الثّغرة دفعت تشومسكي إلى تطوير نماذجه التّفسيرية فكان النّمط التّحويلي بديلا.

2/ القواعد التّحويليّة: وعنى بها القواعد التي يمكن بواسطتها تحويل الجملة إلى جملة أخرى تتشابه معها في المعنى، وذلك عن طريق: الحذف، التعويض، التوسيع، الاختصار، الزيادة، إعادة الترتيب، التقديم، فتطبيق هذه القواعد يمكّن من توليد عدد كبير من الجمل انطلاقا من البنية العميقة نحو بنى سطحية متعدّدة. على أن تتمّ عملية التحويل وفق نمطين:

أ/ تحويلات اختيارية: وهي التي تولّد مؤشّرات تسمى مشتقة، تشتقّ من مؤشّر الجملة النواة، كتحويل جملة مثبتة إلى منفية أو استفهاميّة، كقولنا: لم يزر المفتّش المعلم، هل زار المفتش المعلم؟ والجملة النواة هنا هي: زار المفتش المعلم.

ب/ تحويلات لازمة: وهي تحويلات ضرورية لتوليد الجملة النواة في صورتها المجرّدة غير النهائيّة؛ أي قبل إجراء القواعد الصرفيّة والفونولوجية عليها.

3/ القواعد الصّوتيّة الصّرفيّة: ويراد بها القواعد التي تنقل الجملة من شكلها المبهم الذي تولّده التّحويلات إلى شكلها المنجَز فعلا حسب سنن خاصّة بكلّ لغة من اللغات.

عموما يمكن اختزال نتاج المرحلة الأولى في المخطّط الآتي:

البنية العميقة ← القواعد التوليدية ← القواعد التحويلية ← القواعد الصوتية الصرفية ← البنية السّطحية.

وهذه الرؤى اللسانية عدّلها تشومسكي في المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: يؤرّخ لهذه المرحلة بكتاب تشومسكي **(مظاهر النّظرية النّحويّة/ ملامح النظرية التركيبية) سنة 1965**، تدراك فيه النّقائص الماضية بعد الطّروحات اللّسانيّة لكاتز وفودور فيما يخصّ القضية الدّلاليّة. وقد ميّز تشومسكي فيها بين البنى العميقة والبنى السطحية والكفاءة والأداء والجملة الأصولية وغير الأصولية، ووضع نموذج تأويل دلالي على غرار الأنموذج التركيبي.

1/ البنية العميقة والبنية السطحية: تفيد الأخيرة البنية الظّاهرة عبر تتابع الكلمات التي تصدر عن المتكلّم، أمّا العميقة فتعني القواعد التي أوجدت هذا التتابع، وهي تتمثّل في ذهن المتكلّم المستمع المثالي، أي هي حقيقة عقليّة تتبدى عبر البنية السطحيّة. وتعدّ العلاقة بينهما محورا مهمّا لتحليل بناء الجملة، وغموض دلالة البنية السّطحيّة لا يُفسّر إلّا على أساس تعدّد الأبنية العميقة لها. (بوقرة، الصفحات 157-158).

2/ الكفاءة والأداء: تعرف الكفاءة اللغوية بأنّها "المعرفة الضمنيّة بقواعد اللغة التي هي قائمة في ذهن كل من يتكلّم اللغة" (زكريا، 1993، صفحة 61). ومصطلحاتها كثيرة من قبيل: القدرة اللغوية، الملكة اللغوية، الطاقة اللغوية، الكفاية اللغوية... أما الأداء فهو تمظهر الكفاية، أو "الاستعمال الآني ضمن سياق معيّن، ويعود المتكلّم هنا إلى القواعد الكامنة ضمن كفايته اللغوية كلّما استخدم اللغة في مختلف ظروف التكلّم." (بوقرة، صفحة 153) فهذه الكفاية هي التي تمكّننا من توليد اللانهائي من النهائي بفضل الطاقة التردّدية لقواعد اللغة، ويمكن للمتكلّم أن يميّز بين ما هو نحويّ سليم وغير ذلك من خلال قدرة ترتبط عضويّا بالكفاية وهي ما يعرف بالحدس اللغوي.

3/ الجملة الأصوليّة وغير الأصوليّة: الجملة الأصوليّة باختصار هي الموافقة للأصول اللّغويّة. وما يميّز البحث اللّساني التوليدي تجاوزه معرفة التراكيب الموجودة إلى تحديد ما يقبله النظام اللغوي وما يرفضه، لأن كل تتابع مورفيمي لا يولّد بالضرورة جملا، وعليه يميّز النحويون المعاصرون بين أصولي/نحوي (مطابق للقاعدة النحوية) و(غير أصولي/ غير نحوي) أي غير مطابق للقاعدة النحوية. والقواعد طبعا هي الحكم في تمييز هذه من تلك، وبها يعرف تدرّج الجمل الأصولية في الانحراف عن قواعد اللغة، ولكن هناك من الجمل الأصولية ما يستقيم نحوا ولا يقبل معرفيّا، وهذا ما أدّى إلى استثارة المكوّن الدلالي في النظرية التوليدية .

المرحلة الثالثة: وتعرف بـ **(مرحلة النّظرية النموذجية الموسّعة)**، وتبدأ منذ صدور كتاب **(دراسات الدلالة في القواعد التوليدية)1972** فبعد أن أُقصي المعنى في المرحلة الأولى عُدّلت النّظرية بعد أعمال كاتز وفودور، فحاول تشومسكي دمج المكوّن الدّلالي ويمكن التماسه من خلال النّظريات الدّلالية الآتية:

أ/ الدلالة التفسيرية: تساءل كاتز وفودور عن موقع المعنى في نظرية تشومسكي، وطالبا بأن يضاف المعنى للبنية النحويّة ورأيا ضرورة أن يوضّح المعنى المخزون في البنية العميقة للجملة شكلها الذي تظهر به في البنية السطحيّة. لأنّ التحويلات لا تمسّ المعنى، فلا علاقة بين القواعد التحويليّة والعنصر الدلالي. (شمام، 2014، صفحة 103) بمعنى أننا حين ننتقل من البنية العميقة إلى البنية السطحية بواسطة قواعد التحويل فنحن لا نحدث تغييرا في المعنى المختزن في الذّهن بل ننقله من معان إلى كلمات.

ب/ الدلالة التوليديّة: هنا أصبح يُنظر إلى البنية العميقة على أنّها هي التفسير الدلالي، والأمر هنا مترتّب عن جهود لاكوف ومكاولي، فالأوّل ينتهي إلى أنّه لا يمكن الفصل بين التركيب والدلالة، والمقصود بالتركيب الشكل الذي يظهر عليه المعنى في البنية السطحية. وتقول هذه النظرية بأن لكل معنى دقيق في الذهن تركيب محدّد يدلّ عليه، وكلّ تغيّر في السّطح دليل على تغيّر جزء من المعنى، ولهذا يؤكّد لاكوف باستحالة الفصل بين التركيب والدلالة فهما كالدال والمدلول وجهان لعملة واحدة. (شمام، 2014، صفحة 103)

ثانيا: صورنة اللغة في اللسانيات التوليدية التحويليّة: إنّ الاهتمام المبالغ بالشّكل اللغوي دفع تشومسكي إلى

إجراء دراسات لسانية كثيرة (25) ذات طابع منطقي رياضي، "ولم يكن العرض الرياضي المنطقي للنظرية اللسانية عند تشومسكي مجرّد توسّل بالأسلوب العلمي، تمّت استعارته من العلوم التجريبية، بل استطاع أن يصورن البحث اللساني ويحوّله في كثير من الأحيان إلى بحث في البنية المنطقية الرياضية للظاهرة اللغوية. وهذا ما جعل اللسانيات التوليدية التحويلية تتّسم بالصعوبة والاستغلاق على غير المتمكّنين من اللغة الرياضيّة، ممّن اعتادوا خطابا لسانيّا بصيغ غير رياضيّة." (شقروش، 2021، صفحة 352). ويتّضح مبدأ الصورنة في عمل تشومسكي من مقدّمة كتابه (البنى النحوية) واصفا دراسته بـ" محاولة لبناء نظرية عامّة للبنية اللغويّة تصاغ صياغة شكليّة." (شقروش، 2021، صفحة 352) والصورنة/ النمذجة صياغة رمزية، وهنا تكمن صعوبتها على غير المتمرسين بلغة الرياضيات. ويزداد الأمر تعقيدا باستناد تشومسكي إلى نظريات رياضية من غير شرح لآلياتها التحليلية، خاصّة أنّ المتلقي العربي تحديدا غير مؤهّل لمثل هذه التجريدات البالغة التعقيد، ومن ثمّ تصبح إحالاته من قبيل الاستدلال بمجهول عن مجهول. تماما كما فعل مع نحو الحالات المحدودة المستعار من عمليات ماركوف الرياضية ذات الحالات المحدودة . (شقروش، 2021، صفحة 353).

الصورنة في أبسط دلالاتها تعني ترجمة الخطاب اللساني من اللغة الطبيعيّة إلى اللغة الصورية، ولا تعني الوقوف عند حدّ الترميز فحسب بل تهدف إلى "تخليصها من الدلالات العينيّة والحدسية التي بنيت عليها في البداية لكي تظهر بوضوح صورتها المنطقية المجرّدة." (شقروش، 2021، صفحة 356). وتضمّ المنظومة الصورية التوليدية ما يعرف بقواعد إعادة الكتابة التي تتكوّن من: (وآخرون، 2010، صفحة 77 وما بعدها)

- مجموعة من الرموز التي تمثّل عناصر محدّدة سلفا لكلّ منها دور محدّد، وهي:

+ ⟵ / ^ ( ) { } / ___ #

- مفردات محدودة، مثل: أ، ب، ت، ح، و.... ويمكن الحصول عليها تسلسليّا باستعمال + أو ^ (أ + ب+ ج+ هـ....) ولا علاقة هنا للرمز + برمز الجمع في الرياضيات، وإنما هو للإشارة إلى متتالية.

ولمّا كان تحديد متتاليات اللغة لا يمكن بواسطة عمليات جرد مباشرة وضعت قواعد ذات بنية عامة على الشكل الآتي: ص⟵ س وتقرأ على النّحو : يعاد كتابة العنصر (ص) (س) .

وينبغي تمييز ⟵ من ⟸ فهذا الأخير يستعمل في القواعد التحويلية. و( ) يشيران إلى كون العنصر الموجود بداخلها عنصرا اختياريا يمكن أن يوجد أو لا يوجد. مثلا:

ج ⟵ ف + م س 1 + (م س 2) ، فهذا الذي بين قوسين قد يكون مفعولا به إذا كان الفعل متعديا، أو لا يوجد في حال لزوم الفعل.

{ } الحاضنة يراد بها الاختيار بين الوحدات الموجودة داخلها أ ⟵ { ب، س} وتقرأ القاعدة: يختار في إعادة كتابة العنصر أ بين ب أو س أي: أ ⟵ ب أو أ ⟵ س

رمز الحدود، ويقوم بتعيين حدود الجملة الواحدة أو مواقع الوحدات المكوّنة لها، مثل:

ج# ⟵ # ف + # م س 1 # + # م س 2

ج ⟵ # ف + م س 1 + م س 2 #

/ ـــ : ترمز هذه العلامة إلى أن إعادة الكتابة تكون خاضعة لشروط محدّدة كما في القاعدة التالية:

د ⟵ و / ـــ ب وتقرأ هذه القاعدة بأن العنصر د تعاد كتابته و في سياق محدد هو أن يكون متبوعا بالعنصر ب.

ومن الناحية الصورية القواعد غير السياقية مكونة من عناصر فارغة مثل القاعدة: Ø أ Ø ⟵ Ø ب Ø أو أ ⟵ Ø ب Ø

ومن الرموز الكثيرة في أدبيات اللسانية الصورية ولا سيما التوليدية: (*) التي توضع في بداية الجملة للدلالة على أنها غير نحوية. وتوضع علامة الاستفهام ؟ في نهاية الجملة للدلالة على أنه مشكوك في نحويتها. أما المفردات المحدودة التي تتشكّل منها قواعد إعادة الكتابة نوعان: مفردات نهائية وتسمى الأبجدية ومفردات مساعدة وتسمى الأبجدية المساعدة. أما الأولى فهي مجموعة من المتتاليات التي تمثّل الوحدات الصّوتية والصّرفية والمعجميّة. هذه الأخيرة بعضها له دلالة معجمية مثل : ولد، قلم، أكل... وأخرى لها دلالات نحوية، مثل: مفرد، مؤنث، حاضر،... وتسمى مفردات من مثل: ولد مفردات نهائيّة لأنها غير قابلة لأن تعاد كتابتها من جديد وتحليلها إلى عناصر أخرى. أما المفردات المساعدة فهي مجموعة من الرموز التي تمثّل المقولات النحوية المساهمة في توليد الجمل، مثل:

ف فعل، م س (مركب اسمي)، م ح (مركب حرفي) م ظ (مركب ظرفي)....

وتبدو القواعد الخاضعة للسياق ذات أهمية قصوى في توليد الجمل الصحيحة تركيبيا ودلاليا، لأنها تمكّن من التطابق التام بين مكوّنات الجملة، كالتطابق بين الفعل وفاعله في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع وما شابه... لأن هدف النحو هو أن يولّد الجمل النحويّة فقط. ويتحدّث التوليديون عن تكراريّة هذه القواعد؛ لأن العنصر الواحد يكون قابلا للاستعمال أكثر من مرّة، والرمز الواحد (ف، م س، حرف، صفة) يمكن

استعماله داخل القواعد بكيفية لا متناهية.

وتنتج قواعد إعادة الكتابة متتاليات مرتبطة بتشجير أو مشجّر معيّن يسمى (التفريع/ التشجير)، والمقصود به تتابع سلاسل الرموز التي تنتجها قواعد إعادة الكتابة بدءا من الرمز الأولي (ج) إلى المتتالية المطلوبة وذلك بالتطبيق المتتالي للقواعد، الواحدة تلو الأخرى مع الحرص على عدم تطبيق أكثر من قاعدة واحدة في كلّ مرّة. ويمكننا تطبيق ما سبق على المثال الآتي استنادا إلى تمثيل مصطفى غلفان وزملائه:

حضّر الأستاذ درسه

1/ المفردات النهائية : حضّر، ال، أستاذ، درس ، ه

2/ المفردات المساعدة: ف، اسم، معرف، م س، ضمير

3/ رمز السلسلة +

4/ # رمز الحدود الفاصلة بين الجملة أو وحداتها

5/ الرمز الأولي ج

6/ يمكن أن نضع القواعد التالية:

ج ⟵ ف + م س1 + م س 2

ف ⟵ { مادة (ح ض ر)، زمن (ماضي)، جنس (مذكر) ، عدد (مفرد) }

م س 1 ⟵ معرف + س

س ⟵ { جنس (مذكر)، عدد (مفرد) }

م س 2 ⟵ س + ضمير

س ⟵ { جنس (مذكر)، عدد (مفرد) }

الضمير ⟵ هو

نقوم الآن بتطبيق القواعد بالتدريج ويمكن في نفس الوقت أن يبنى عليها نموذج تفريعي/ شجري بنفس الطريقة:

ج

ف + م س 1 + م س 2

مادة + م س 1 + م س 2

ح ض ر + زمن + جنس + عدد + م س 1+ م س 2

ح ض ر + ماضي + جنس + عدد + م س 1+ م س 2

ح ض ر + ماضي + مذكر + عدد + م س 1+ م س 2

ح ض ر + ماضي + مذكر + مفرد + م س 1+ م س 2

ح ض ر + ماضي + مذكر + مفرد + معرف + س+ م س 2

ح ض ر + ماضي + مذكر + مفرد + ال + س+ م س 2

ح ض ر + ماضي + مذكر + مفرد + ال + أستاذ + م س 2

ح ض ر + ماضي + مذكر + مفرد + ال + أستاذ + معرف + س2 + م س

ح ض ر + ماضي + مذكر + مفرد + ال + أستاذ + نسبة+ س2 + م س

ح ض ر + ماضي + مذكر + مفرد + ال + أستاذ + نسبة+ درس+ م س

ح ض ر + ماضي + مذكر + مفرد + ال + أستاذ + نسبة+ درس+ ضمير متصل

ح ض ر + ماضي + مذكر + مفرد + ال + أستاذ + نسبة+ درس+ هو

إنّ هذه النّماذج التّشومسكيّة انشغلت في الواقع بالنحو الكلي من خلال البحث عن القواعد العامة التي تظهر في كلّ اللغات، ولكن لم يكن جهد تشومسكي محاولة لوضع نحو يصف الكيفيّة التي يعدّ بها البشر الجمل من أجل التلفظ بها، بل كان نحوه يسعى لتعيين الجمل الممكنة وغير الممكنة في اللغة، وسمّى هذا النحو بالنحو الصوري؛ لأنه حاول خلق نموذج رياضيّ للغة، باستخدام معادلات جبر الرياضيات، ولهذا لا ينكر الحاسوبيون أن النظرية التوليدية قد وثّقت الرباط بين الحاسوب واللغة، حيث وفّرت عليهم الجهد والوقت لصياغة قواعد نحويّة يمكن حوسبتها.

الدرس 08

نظرية التعلّق

تمهيـــد: نظريّة التعلّق أو النّظريّة الغلوسيماتيكيّة أو نظريّة هلمسليف أو نحو العلاقات كلّها مؤشّرات للحلقة اللّسانية التي اتّخذت من كوبنهاغن مقرّا لها حتى عُرفت بها (حلقة كوبنهاغن) وكانت في بداية الأمر تتكوّن من مجموعتين: إحداها تهتمّ بالدّراسات النّحويّة والأخرى تعنى بالدّراسات الصوتيّة بإشراف لويس ترول هلمسلاف (Louis Trolle Hjelmslev) وقد أطلق عليها اسم الفونيماتية (Phonématique) وتتوجّه الحلقة توجّها بنويّا خالصا، بدليل أولى دوريّاتها المسمّاة (المجلّة الدولية للسانيات البنيوية) ينظر: (غلفان، 2013، الصفحات 255-256). وباعتبار أنّ مبادءها البنوية الكبرى كانت من وضع هلمسلاف نسبت إليه، حتّى قيل عنه:"إنّه المتمّم الحقيقي لسوسير وربّما الوحيد، الذّي عرف كيف يجعل تصوّرات سوسير واضحة ويعطيها صياغة نهائيّة وموته (1965) يسجّل نهاية مرحلة ثوريّة في اللسانيات." (غلفان، 2013، صفحة 257) وإن كانت الريادة في الأصل محفوظة لبروندال (Brondal) الذي وافته المنية قبل أن يتّخذ عمله في النظرية البنوية صورته النهائيّة فنتقلت القيادة إلى هيلمسلاف (إفيتش، 2000، صفحة 318) أمّا اسم الغلوسيماتيكية (glossématique) فتمّ اختياره من glossem ومعناها (لغة) في اللاّتينيّة لتمييز المقاربة اللّسانية الجديدة عمّا كان أعضاء الحلقة يسمّونه (اللّسانيات التقليديّة) وإن كانت في صورتها العامّة استمرارا لآراء سوسير وتطويرا نوعيّا لها أكسبها بعدا عميقا في الصوريّة والتجريد ممّا ساعد على إزالة بعض اللبس الذي صاحبها بسبب الحمولات المعرفيّة التي استمدتها المفاهيم السوسيرية من علمي النفس والاجتماع.

حرص هلمسلاف على الالتزام التّام بالمسلك المنطقي والرّياضي وداعيا إلى مقاربة لسانيّة جديدة تهدف إلى بناء لسانيات جديدة تقوم على أسس نظريّة ومنهجيّة ذات مواصفات ومقاييس تطابق نظيراتها في مجال العلوم الدقيقة، وقد عاب على اللّسانيات قبل السّوسيرية انشغالها بما هو خارج عن اللسانيات، أي أنّها تناولت اللغة في أبعادها المتعدّدة الموصولة بعلوم أخرى، أي كانت اللغة موضوع المنطق أحيانا والتاريخ أحيانا وعلم النفس أحيانا أخرى وهكذا، ولهذا شدّد على ضرورة وضع حدّ لهذا التداخل بالعودة إلى بنيته الداخليّة فحسب، وهو ما أسماه باللسانيات المحايثة. (غلفان، 2013، صفحة 259) الهادفة إلى نظرية لغويّة بعيدة عن التّخمين والتّأمل والحدس، في سبيل "إيجاد نحو منطقيّ أي إيجاد معالجة علميّة للغة يمكن أن تكون في أعلى درجات الدقة والوضوح والعلمية وشبه الجبريّة، وقد وضعه هذا في علاقة مباشرة مع المناهج الرياضيّة في التحليل." (إفيتش، 2000، صفحة 325).

يجري في أدبيات اللسانيات البنوية أن مفهوم اللسان السوسيري يكتنفه بعض الغموض فأعاد هيلمسلاف النظر فيه انطلاقا من الثالوث المعلوم: لغة/لسان/كلام. فاللغة بالنسبة له هي الكلّ المؤلّف من اللسان والكلام، والعلاقة بين اللغة واللسان علاقة العام بالخاص، إن اللسان نوع خاضع للجنس الذي هو اللغة، وتقترح الغلوسيماتيكيّة الكشف عمّا هو مشترك بين الألسن أيّا كانت اختلافاتها، وكيفية تحديد

الخصائص العامة للجنس، أي ما يجعل اللغة كليّة عبر تجلّياتها الأكثر تنوّعا؛ ليتمّ بعد ذلك تحليل الألسن الخاصّة أملا أن تسهم هذه الدراسات في إكمال معرفتنا باللغة، ويلتقي هلمسلاف هنا مع تشومسكي في إطار البحث عمّا يعرف بالكلّيات اللغوية، وهي السمات المشتركة بين الألسن الطبيعيّة مهما اختلفت مظاهرها السطحيّة. (غلفان، 2013، صفحة 266).

وقد استبدل هلمسلاف -في إطار الصياغة الجديدة لتصورات سوسير- مصطلحي الدال والمدلول كطرفي العلامة اللغوية بمصطلحين أكثر تجريدا هما: التعبير والمضمون/ المحتوى، فالتّعبير هو مجموع الأصوات التي تقوم بتجسيد المحتوى الدلالي المعبّر عنه، وأمّا المضمون فهو التصور أو المحتوى الدلالي الذي يتمّ نقله بواسطة التعبير. وجديد تصور هلمسلاف للعلامة اللغوية هو أنّ صعيد المضمون وصعيد التعبير ليسا بسيطين كما يوحي بذلك تصوّر سوسير وهو يعرض للدال والمدلول، ويرجع التمييز بين صعيدي التعبير والمضمون إلى التمييز بين المادّتين المكوّنتين لهما، إذ يتشكّلان بدورهما من مادة وصورة/شكل. (غلفان، 2013، الصفحات 285-286) يقول في هذا الصدد ميلكا إفيتش:"كان من بين أهمّ منجزات هلمسلاف إدخال المفهومين المائزين الجديدين الآتيين إلى البحث اللساني وهما: التمييز بين التعبير والمحتوى، والتمييز بين الشكل والمادة. إنّ التعبير والمحتوى مقولتان أساسيّتان بدونهما لا يكون تفاهم متبادَل، والمحتوى هو الواقع الحيّ نفسه الذي هو موضوع التواصل، أمّا التعبير فيشمل كلّ الوسائل التي يتمّ بها نقل كلّ المعلومات عن المحتوى وتحويلها إلى مصطلحات لغويّة أي إلى لغة." (إفيتش، 2000، الصفحات 326-327). ويقول هلمسلاف:" إنّ اللغة تفرّق بين أمرين: الشكل مقابل المادة والمضمون مقابل التعبير، وتتلاقى هذه الفوارق فيما بينها فينبثق عنها أربع طبقات هي: المضمون والمادة، والمضمون والشكل، والتعبير والشكل والتعبير والمادة، وتنتمي الطبقان في الوسط إلى اللغة الفعليّة أما الطبقتان الأولى والأخيرة فهما الحقائق الخارجيّة التي ينبغي على اللغة أن تربطها ببعضها البعض. فاللغة تتألّف من علاقات فحسب سواء أكانت علاقات خارجيّة تربط بين عناصر الطبقات المختلفة أو علاقات داخليّة تجمع عناصر الطبقة الواحدة (...) كلّ نظرية صادقة لن تناقش سوى صنوف العلاقات المتنوّعة والممكنة التي يمكن أن تتأصّل في اللغة مع إهمال خصائص المادّة فوق اللغويّة" (سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، 1417 هـ، صفحة 176).

تولّدت هذه المفاهيم عند هيلمسلاف بالانطلاق من حقيقتين جوهريتين هما (العلوي، 2004، صفحة 21):

_ اللغة ليست مادة بل إنها شكل.

_ تتباين اللغات من حيث المستوى التعبيري والمحتوى.

فكلّ لغة تتولّد من هذين المستويين، يعني أنّها مجموعة أدلّة ذات مظهرين: مظهر صوتي ومظهر دلالي،

لذلك لا بدّ من التفريق في إطار المستويين (المحتوى/ التعبير) بين المادة والشكل على النحو الآتي:

المحتوى		التعبير	
مادة أ	شكل ب	مادة ج	شكل د

فكلّ وحدة لغويّة ذات مستويين: محتوى/تعبير ستضمّ (العلوي، 2004، الصفحات 22-23):

أج = المادة اللغوية/ وهي المادة الصوتية التي نتكلّم بها أو عنها.

ب د= الشكل اللغوي/ وهي الشكل الذي نتحدّث عنه أو بواسطته.

بحيث: أ= المادة الصوتية التي تمكننا من التعبير

ب= عملية إنتاج الأصوات وتأليفها ذهنيّا ونفسيّا للتعبير عن الوحدات اللسانية

ج= مادة المحتوى وهي تعكس لنا الأشياء التي نعرفها حقا ويمكننا التحدث عنها.

د= تثبيت المعارف عن طريق الوحدات الصوتية المخزنة في النظام اللغوي لكلّ أمّة.

قلم (وحدة لغوية)			
تعبير		محتوى	
مادة	شكل	مادة	شكل
الأصوات	ق- ل- م	أداة الكتابة	شكل طويل- رأس- لون....

والجدير بالإشارة أنّ هلمسلاف يركّز اهتمامه على الجانب الشكلي للمحتوى والتعبير مهملا المادة ما دامت لا تحدّد النظام اللغوي، فمن الممكن أن تتغيّر المادة اللغوية من دون أن يكون لهذا التغيّر بأيّ شكل من الأشكال أثر في التنظيم اللغوي. (العلوي، 2004، صفحة 24) ويتألف الشكل في التحليل الغلوسيماتي من "مجموع العلاقات بين الوحدات اللغوية داخل سلسلة الكلام. وعلى هذا الأساس لم يعد تحديد الصوتات يتمّ بالطريقة التقليدية التي تعتمد تحديد المخارج والصفات النوعيّة لكلّ صوتة على حدة وبمعزل تام عن غيرها، فالتحديد المضبوط يجب أن يمارَس بواسطة العلاقات. ففي اللغة العربية مثلا أصواتيا الميم صوت صامت شفويّ مجهور، أمّا صواتيا فهو وحدة صوتيّة تحدّد بالقياس إلى الصوتات الأخرى مثل الباء والفاء في إطار علاقات التآلف أو الاختلاف أو التساوي التي يمكن أن تربطها بغيرها في إطار النسق الصواتي الخاصّ بها. وقد كان من آثار هذا الصوري الدقيق لوحدات التعبير أه هلمسلاف رفض تصوّر حلقة براغ للصوتة على أساس سماتها الصوتية، فليس المهمّ أن تحدّد وحدات التعبير كعناصر مادية وإنّما المهمّ في التحليل اللساني

البنيوي هو التحليل العلاقي." (غلفان، 2013، صفحة 288)

ولم يختلف هلمسلاف عن القول باعتباطية العلاقة بين التعبير والمضمون، "فالتعبير دون مضمون مجرّد هراء وكلام لا قيمة له، والمضمون دون تعبير ليس سوى شكل سديم لا يمكن التعرّف إليه أو إدراكه، فالتعبير هو القلب الذي يجمع شتات المحتوى الدلالي ويعمل على ترجمته إلى واقع لغويّ مانحا إيّاه صورة/ شكلا نهائيّة مناسبة. ولا يكون ثمّة تعبير إلاّ إذا كان تعبيرا عن مضمون معيّن، ويصدق الأمر نفسه بالنسبة إلى المضمون الذي لا يكون كذلك إلاّ كانت له صورة/ شكل تعبير محدّدة." (غلفان، 2013، صفحة 290)

وممّا تميّز به الغلوسيماتية تجاوزها اللسانيات الأمريكية وباقي اللسانيات البنوية بدعوتها إلى الاهتمام بالمضمون، فإذا كانت اللسانيات البنيويّة عامة قد دأبت على الاهتمام بدراسة الدالّ وحده دون ان تنظر إلى المضمون، فإن الغلوسيماتيّة أكّدت على أهميّة المضمون وأعطته نفس القيمة المنهجيّة والنظريّة التي أعطتها للتعبير (أي الدال) انطلاقا من كون علامات اللسان البشري تعبيرا ومضمونا (دالا ومدلولا) ولا يتصوّر أحدهما دون الآخر. فعلى التحليل اللساني أن يأخذ في الحسبان التشاكل بين التعبير والمضمون، والمقصود بالتشاكل أن يعدّ التعبير والمضمون على قدم المساواة وان تطبّق عليهما المبادئ والأدوات الإجرائيّة نفسها. وقد سعت الغلوسيماتية إلى تجاوز المفارقة القائمة على التمييز بين الاهتمام الكلّي بالمعنى أو التجاهل التّام له، فالاهتمام بالمعنى دون الصورة/ الشكل هو موضوع العلوم الإنسانيّة لا سيما علم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، بينما الصورة/ الشكل هي الموضوع المفضّل للّسانيات، وينبغي أن تصبح المهمّة الرئيسة للّسانيات هي بناء علم تعبير لا يكون هو الأصواتية وعلم مضمون لا يكون هو الدلالة. (غلفان، 2013، صفحة 290)

والغلوسيماتيون يتطلّعون إلى البحث عن العلامات اللغويّة التي تبدو الآن كما قد كانت في الماضي وكما ستكون في المستقبل، فعامل الزمن لا أهميّة له واللسانيات عندهم لا زمانية ولا آنية. كما لا يعالجون الصوت أو الصرف أو النحو أو الدلالة منفصلا بعضها عن بعض، كما استخدموا التجريدات؛ أي أنهم حددوا كل وحدة من وحدات اللغة برموز عرفيّة كأن يرمز إلى كلّ صائت بالرمز V وإلى كلّ صامت بالرمز C وإلى كلّ علاقة بالرمز R وإلى كل جملة بالرمز S ، ويطلقون على وحدات نظامهم اللساني المجرد مصطلح الأشكال، والشّكل يعين جميع التواليف الممكنة لعلامة لغوية بعينها، ويتمّ اكتشاف مدى الإمكانات الفعليّة للتّوليف باستخدام الإحلال، وهو الاستبدال المنتظَم لكلّ علاقة لغويّة في سياق معيّن؛ بهدف التّحقّق من العلامات التي يمكن لها أن تشغل هذا السّياق والعلامات التي يمتنع عليها ذلك. (إفيتش، 2000، الصفحات 331-332)

ويعتبر الغلوسيم المكوّن الرّئيس للتّشكيل اللّغوي، وهو أصغر وحدة لسانيّة يمكن أن يصل إليها التّحليل، اقترحه هلمسلاف لاعتقاده بأنّ الفونيم لا يمكن أن يكون أصغر وحدة في التحليل اللساني لأنه في منظوره موضوع للتحليل الفيزيائي، ومادام كذلك يجب أن يكون المكوّن اللغوي الأصغر للملفوظ اللغوي مكوّنا لغويّا، فكان الغلوسيم الجزيء الذي لا يقبل مزيدا من التحليل بهدف استخراج النسق اللغوي ومكوّناته عبر الجبر الغلوسيماتي، الذي "يسعى إلى استخراج العلاقات التي تربط بين مكونات السلسلة الكلاميّة وصياغتها بشكل صوريّ مجرّد، كما يفعل الجبر عند صياغة العلاقات المجرّدة الممكنة بين المقادير. وهنا يجب أن ننتبه إلى أنّ الجبر الذي يقصده هلمسلاف لا يشبه الجبر المعروف في الرياضيات إلاّ في القيمة الصوريّة والمجرّدة التي تتمتّع بها العبارات الجبريّة الرياضيّة. لأنّ الغلوسيماتية ليست مبحثا رياضيّا، بل تنتمي إلى فئة العلوم التجريدية كالرياضيات والمنطق لكن بما يتفق مع الطبيعة الخاصة بموضوعها (اللغة) (بلعربي، 2020، الصفحات 208-209).

"والشّيء الغريب الملاحَظ على هذه النظريّة هو ميلها الشّديد إلى استعمال مصطلحات جديدة (إن هناك ثبتا لـ(108) مصطلحات في كتاب هلمسلاف) ، على غرار الغلوسيمات وهي الوحدات النّحوية الصغرى التي لا تقبل التجزئة، وتنقسم بدورها إلى قسمين: وحدات التعبير وتدعى سوانم (cénemes) بمعنى (فارغ)، ووحدات مضمون (pléremes) وتعني (مليء) في الأصل الإغريقي. كما نلاحظ مصطلح (تعالقات) للدلالة على العلاقات الاستبداليّة، ومصطلح (علاقات) للدلالة على العلاقات الركنيّة الأفقيّة، إضافة إلى مصطلحي التعبير والمضمون، والنظام، والنص، والتحليل، والمتغيّر، والتحفيز، والنمط، والموظّف، والاستعمال... ورغم تناولها بكل دقّة وبراعة إلاّ أنّ النظريّة اكتسبت شهرة سيئة بسبب مصطلحاتها الوعرة والمنفرة. ناهيك عمّا جاءت به من قوانين رياضية وجبرية لشكلنة التّحليل الوصفي. (مومن، 2005، الصفحات 160-161)

وحسب هلمسلاف "هناك منهج واحد لتحليل العبارات المكتوبة والمنطوقة، لأنّ أهمّ شيء في اللغة هو بنيتها الشكليّة، التي تتمثّل في الشبكة الواسعة من العلاقات التي تربط جميع عناصرها دون استثناء، ويبدأ المنهج الغلوسيماتي دائما بالوحدات الكبرى ثمّ الصغرى فالأصغر منها إلخ، فيتناول النص الشامل سواء أكان مكتوبا أم منطوقا، ثمّ يقوم بتحليله تدريجيّا إلى فصول وفقرات وجمل ومفردات وغلوسيمات وحروف أو أصوات." (مومن، 2005، صفحة 167). وفي مقال بعنوان (تنضيد اللغة) لهلمسلاف بالغ كثيرا في استعمال الرموز التجريدية حتى بدت لعلماء اللسانيات أنها خالية من أيّة قيمة علميّة أو عمليّة، منها: الصيغة الدالة على المحور الأفقي Y°g°(V)R (مومن، 2005، صفحة 168). ومع ذلك لا تزال تتمتّع الغلوسيماتية بمكانة مشهودة في اللسانيات، وما اللّسانيات الرياضيّة اليوم إلاّ دليل على قيمة الطّرح المنطقي والرّياضي السبّاق لهلمسلاف، الذي هدف به إلى إعادة قراءة اللسانيات السوسيرية

قراءة جديدة قوامها الطّابع الصوريّ والتجريدي، وقد كان واعيا بما يترتّب عن هذا الطّابع من صعوبات حتى إنه قال:"التجريد فدية كلّ تحليل علمي" ولعلّ في قول مارتني كفاية الوصف للأمر:" فمع هلمسلاف يجب أن نعرف كيف نداعب التجريد لنتمكن من التمثّل الفوري للعديد من التعريفات الصوريّة، ويتعيّن بالخصوص عدم نسيانها مخافة التوقّف نهائيّا عن القراءة في الصفحة الموالية أو بعد عشر فقرات" (غلفان، 2013، صفحة 307). ولجفري سامسون نظرة نقديّة مغايرة، يقول:" إنّ هذا كلّه مغرق في الغموض إن لم نقل من نسج الخيال (...) فالقارئ إن كان من أتباع الفكر التجريبي يشعر أن الذهب يعرف عند المحك، وسينتظر لكي يرى ما ستقدّمه أفكار هلمسلاف إلى تحليل اللغات الفعلية، ويجب أن نستدرك حالا ونقول إنّ من العبث انتظار عمل هلمسلاف، فهو لم يطوّر نظريّته بتطبيقها في وصف حقائق لغويّة ملموسة بشكل جدّي، لكنّه طوّرها بأن وضع مصطلحات بالغة التعقيد ونادرة الشرح لوصف علاقات افتراضيّة من أنواع شتّى" (سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، 1417 هـ، صفحة 177).

والرؤية المنصفة لا تنكر على نظرية التعلّق إفادتها من معطيات اللسانيات التقليدية وتطلّعها إلى نظرية لسانيّة جديدة تجمع بين مسلّمات المنطق الصّوري والأسس المعرفيّة العامّة، متميّزة باستخدام الجبر والرياضيات بصورة فيها نوع من المبالغة، ولكن هذا لا يمنع استثمار هذه الجهود في استشراف رؤى لغويّة أخرى تضاف إلى جملة الطروحات اللسانية الباحثة عن تفسير لساني واف للظاهرة اللغوية.

الدرس 09

النظرية التجميميّة

تمهيـــــــــــــد:

يسمّي اللّغويون الفترة الممتدّة ما بين 1930 و1950 الفترة البلومفيلدية، ثمّ ظهرت عقِب ذلك نظريات جديدة سمّوها نظريات ما بعد بلومفيلد منها النظرية التّجميمية، وتسمّى أيضا بنظرية القوالب. وقد بدأت إرهاصاتها مع بنجامين إلسون (Benjamin Elson) وفيلما بيكيت (Velma Pickett) ثمّ تطوّرت على يد كينيث بايك (Kenneth Pike) ولذلك عُرفت به، وقد تمّ العمل بها في معهد سومر للغويّات بعد أن رصد بايك أسسها وكيفيّة استخدامها في تحليل الوحدات اللغوية في ثلاثة كتب هي: التحليل النحوي، ومفاهيم لغوية (مدخل إلى القوالب) والقوالب والنص والفن اللفظي. (الدين ح.، الصفحات 1-2)

اللّغة فعل ونوع من السّلوك في منظور علماء القوالب وهي مقسّمة إلى جانبين: لفظي يشمل ما نلوك به ألسنتنا من أقوال، وغير لفظي يشمل الإشارة والعقد والنصبة والصورة والأصوات غير اللفظية. على أن تتقيّد نظرية القوالب بالوحدات الإميكيّة (Emic units) بالجانب الأول (الأشكال اللفظية). وفي مقابلها الوحدات الإيتيكيّة (Etic units) وقد اشتق بايك Etic من الكلمة phonetic وكذا اشتقّ Emic من الكلمة phonemic.

والإتيكيّة عند بايك هي أيّ وجود يرى من وجهة نظر اللغوي قبل معرفة كافية بعلاقات النّظام، وهو عضو تصنيف شامل بدون علاقة بأيّ نظام. والإميكيّة هي أيّ وجود يُرى من خلال الاستعمال المنطقي أو من خلال التركيب في إطار النّظم مع صور التّغاير والتّطابق والتّنوّعات والتّوزيع في الفئة والسّلسلة ونظام النّص العام. والقالب هو وحدة إميكية (الدين ح.، صفحة 35) ومادام كذلك فكلّ تغيير إميكي هو تغيير قالبي، ويعني التّغيير من وحدة إميكيّة إلى أخرى مثل التّغيير من لعبة كرة القدم إلى لعبة البيسبول، وبهذا فالتّغيير بين الجملتين: (نجح حاتم بتفوق) و(نجح خالد بتفوق) يعدّ تغييرا إتيكيّا لأنّه بعيد عن التغيير القالبي.

يعقّب حازم علي كمال الدين على هذا المفاهيم قائلا (الدين ح.، صفحة 36):

ـ نلاحظ أن بايك لم ينتبه إلى أنّ الإميكية أسبق في الوجود من الإتيكيّة؛ لأن الإنسان لم ينطق بكلمات منفصلة ولا عبارات منفصلة ولا جمل منفصلة، بل إن معاني الكلمات لم تتحدّد إلاّ من خلال الاستعمال.

ـ أغفل بايك في فكرة الإتيكية والإميكية جانب التفاعل الاجتماعي الذي يعدّ أساس النظام، فعندما يتحاور اثنان على النحو التالي: نجح أخي بتفوّق/ ونجح عمي بتفوّق فالجملتان لا يوجد بينهما اختلاف قالبي ولكنّهما يشتملان على عبارتين تتفقان في الفئة وتختلفان في الجانب الموسوعي، ذلك أن الدلالة الموسوعية

لعبارة أخي تختلف عن الدلالة الموسوعية لعبارة عمي، وهذا الاختلاف الدلالي الموسوعي هو الذي يحكم أبعاد التفاعل الاجتماعي، كما يجعلنا نحكم بأن الجملتين تختلفان دلاليّا. ومع ذلك فالتغيير بين الجملتين تغيير إتيكي.

ـــ إذا كانت الإتيكية تهتمّ بالسلوك الذي ليس له معنى والإميكية تهتم بالسلوك الذي له معنى فإن بايك لم ينتبه إلى أهمية المعجم في هذه القضيّة على النحو الآتي: المعجم يرصد الكلمات، وهي وحدات تتطور باستمرار في ثلاث صور:

- كلمات تخرج إلى حدّ كبير من مجال الأداء اللغوي.
- كلمات تستحدث أي تدخل مجال الأداء اللغوي.
- كلمات تتطوّر بنيتها

ثمّ إن الكلمات بهذه الصور تنقسم إلى قسمين: كلمات مشتركة بين أفراد المجتمع وكلمات تتوزّع بين فئات مختلفة (كلمات في الجانب الطبي، الزراعي، الكيميائي..)

أمّا القالب أو الإطار (The Tagmeme) الذي تأخذ منه هذه النظريّة اسمها فهو عبارة عن "ارتباط بين موقع وظيفيّ وفئة من الوحدات التي تشغل هذا الموقع مؤلّفة من وظيفة وشكل." والمواقع الوظيفيّة هي مواضع في أطر مركبات، تحدّد الدور الذي يقوم به الشكل في المركّب، كالمسند والمسند إليه والمفعول به والحال والتمييز وغير ذلك. وعلى الرغم من أنّ المواقع الوظيفيّة ترد في العادة في مواضع ثابتة فإنّه لا مانع من وجود وحدات في كلّ لغة قابلة للتنقّل بحيث يمكنها أن تأتي في أكثر من موضع، ففي جملة مثل: (ضرب محمد عليّا) ثلاثة مواقع هي:

- موقع المسند: وتشغله الكلمة الفعلية ضرب.
- موقع المسند إليه: وتشغله الكلمة الاسميّة محمد.
- موقع المفعول به: وتشغله الكلمة الاسمية عليا.

ويمكن أن يأتي الترتيب على نحو آخر، كأن نقول: ضرب عليا محمد، فهذا التغيير لا يعني تغييرا في المواقع الوظيفيّة التي تحدّد الدور الذي تقوم به الأشكال اللغوية في المركّب، وإنّما يعني تغييرا في مكان الموقع الوظيفي لا غير. والوقع الوظيفي الواحد يمكن أن يشغله واحد من فئة الشاغلات، وهذه الوحدات قابلة للتبادل فيما بينها داخل الموقع، وينبغي أن تصنّف هذه الشاغلات إلى أصناف شكليّة في قائمة القالب، ومن أمثلة ذلك أنّ موقع المسند إليه يمكن أن يشغله: ضمير أو اسم علم أو عبارة اسميّة أو تراكيب. وقد يكون أحد هذه الشاغلات هو الفئة الشكلية النموذجية من بين فئة الشاغلات التي تملأ الموقع. وهذا الترابط بين الموقع الوظيفي والفئة الشاغلة هو في الحقيقة ترابط بين وظيفة وشكل. ويتجلّى نظام التّحليل

القابلي في أقصى درجة من الوضوح في عملية التسمية، حيث يسمى كلّ من الوظيفة والشكل بأسماء مثل: المسند إليه، اسم، عبارة اسميّة...

بناء هلى هذا، يمكن تحديد الأركان الأربعة التي تشكّل أبعاد القالب كما يلي (الدين ح.، صفحة 39):

1- الموقع: ويختصّ بصورة القالب التي تشكّل المكان الأساسي أو الهامشي في التركيب.
2- الوظيفة: وتختصّ بصورة القالب التي تحمل وظيفة القالب في التّركيب.
3- الفئة: وتختص بالشواغل التي تشغل الموقع.
4- التضام: ويختص بتأثّر القالب بالقوالب المجاورة وتأثير القالب في تلك القوالب.

ويتضح من دراسات بايك أن القالب أنواع (الدين ح.، صفحة 40):

- قالب إجباريّ ويرمز له بالرمز: (+)
- قالب اختياري ويرمز له بالرمز (–)
- قالب إجباري في ظروف معيّنة ويرمز له بالرمز (/ ±)

ومن باب التوضيح تأتي الأمثلة الآتية:

(كتب التلميذ الدّرس) هي جملة مؤلفة من ثلاثة قوالب إجبارية: قالب المسند / قالب الفاعل / قالب المفعول به (استيقظ محمد باكرا) هي جملة مؤلّفة من قالبين إجباريين هما: قالب المسند وقالب الفاعل، وقالب اختياريّ ممثّل في الظرف الزمني (باكرا).

وهناك نوع رابع من القوالب يعرف باسم القالب الغائب إجباريّا، مثل: (ذاكر درسك) فالجملة تتكوّن من ثلاثة قوالب إجباريّة، قالب المسند (ذاكر)، وقالب الفاعل(تقديره أنت) وغياب هذا القالب يعدّ غيابا إجباريّا عبّر عنه النّحاة بـ (محذوف وجوبا) وقالب المفعول (درسك). ومن ثمّ فإنّ القالب الإجباري يعدّ أساسيّا والقالب الاختياري يعدّ هامشيّا، أمّا شاغل القالب فيعد وحدة لغوية استبدالية، كأن نقول: محمد مجتهد، يمكن أن نستبدل القالب محمد من فئة الاسم بقالب من فئة الضمير فنقول: هو مجتهد.

تحدّث بايك عن قوالب ثلاثة للمستويات اللّغوية، هي القالب: الفونولوجي والدلالي والنحوي، فأمّا الفونولوجي فيتكوّن من الجوانب التي سبق ذكرها (الموقع والوظيفة والفئة والتضام)، ولهذا القالب شواغله التي يتميّز بها من القالب النّحوي والدلالي، ممثّلة في الظّواهر الصوتيّة التي تقوم بوظيفة إيقاعيّة، والقالب الدلالي أيضا له الأركان الأربعة المعلومة، فالموقع يضم موقع الحدث، والفئة هي شكل الحدث الشاغل للموقع، والوظيفة هي الغرض من الحدث، والتّضام هو كيفية ترابط الأحداث داخل النّظام. والجدير بالذكر أن أركان القالب الدلالي تحدّد وفقا لتحليل البنية الدلالية للنص، ويشتمل هذا التحليل على العناصر الآتية (الدين ح.، صفحة 48):

- المعاني الرئيسية وتحديد الوحدات التي تمثّلها فونولوجيّا.
- المعاني المخصّصة بواسطة السياق وتحديد الوحدات التي تمثلها فونولوجيا.
- الأحداث الرئيسة والفرعية وتحديد الوحدات التي تمثّل كل منهما فونولوجيا.
- القوى الموجهة لهذه الأحداث.

وأما القالب النحوي فحمّال لذات الأركان الموصوفة، ويجري التحليل القالبي النحوي للجملة كالآتي:

(كتب محمد الدرس) تتكون من قوالب ثلاثة، وقد استخدم بايك لبيانها نظام المشجّرات على هذا النحو:

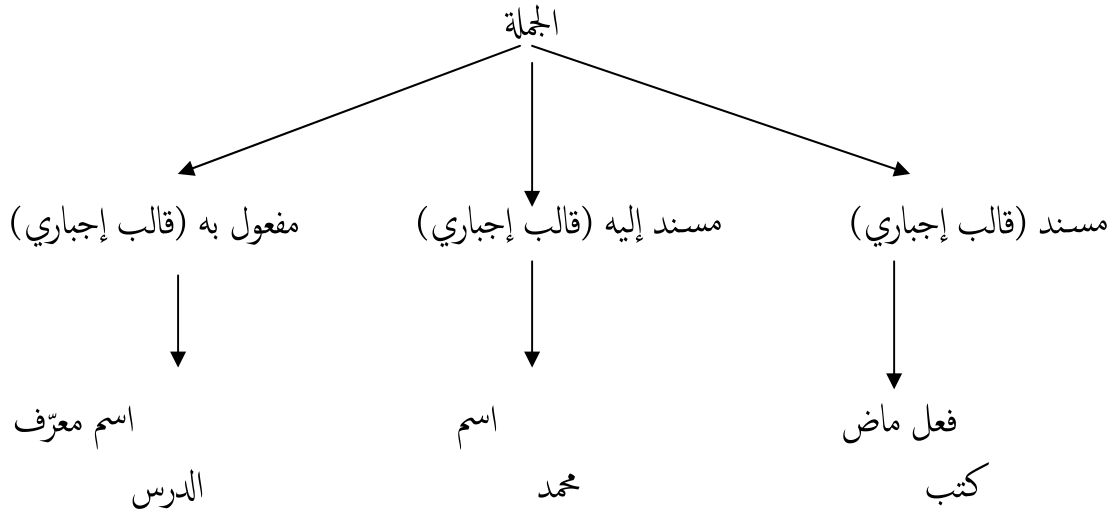

كما استخدم نظام الخطين المتقاطعين في التحليل القالبي، ويمكن توضيح ذلك على هذا النحو:

الفئة	الموقع
فعل ماض	أساسي إجباري
التضام	الوظيفة
مطابقة الفاعل في الجنس	مسند (بيان حدث)

وممّا ورد في نظرية بايك ما يعرف بالتحويل القالبي، ويتّخذ صورا متعدّدة (الدين ح.، صفحة 54): متمثلة على النحو الآتي: (كتب محمد الدرس)

- تحويل بالزّيادة: لـــم يكتب محمد الدرس
- تحويل بالنقص: كُتِب الدرسُ
- تحويل بالتقديم والتأخير: كتب الدرسَ محمدُ
- تحويل بالزيادة والنقص: لم يكتب الدرسُ
- تحويل بالنقص والتقديم والتأخير: الدّرس يُكتبُ
- تحويل بالزيادة والتقديم والتأخير: محمد لم يكتب الدرس

- تحويل بالزيادة والنقص والتقديم والتأخير: الدرس لم يكتب

يشير حازم علي كمال الدين إلى أنّ لنظرية القوالب ثمرات يمكن الإفادة منها في التحليل اللغوي للغة العربية، وقدّم نموذجا تطبيقيّا لسورة الفيل، أوجز حصيلته قائلا (الدين ح.، صفحة 91): يتمثّل القالب الدلالي الأكبر في حدث إبادة الله لأصحاب الفيل ودحر كيدهم، ويتكوّن هذا القالب من قوالب صغرى: إرسال الطير، إلقاء الحجارة، إبادة أصحاب الفيل. وهي قوالب متكونة من قوالب أصغر تتمثّل في معاني الكلمات المتوزّعة بين معان مركزية ومعان هامشيّة. وعلى مستوى القالب الفونولوجي يتبدى الأثر الصوتي للفاصلة القرآنية ويتكون مستوى القالب النحوي من جمل وتراكيب تتكوّن بدورها من قوالب صغرى تشمل العبارة والكلمة والمورفيم. ومع ذلك يعيب على بايك في هذه النظرية إغفاله أن فكرة أنواع القوالب لا يمكن تطبيقها على القالب الفونولوجي الذي يتكون من أداة واحدة، كما لم يعقد حديثا خاصا يبيّن فيه موقف نظرية القوالب من التعبير الاصطلاحي، كما لم ينتبه إلى أن الإميكية أسبق في الوجود من الإتيكية بالنسبة للغة.

والمفاد ممّا سبق أنّ نظريّة القوالب تنتمي إلى ذلك الاتجاه اللساني الذي يجمع بين الشكل والوظيفة المعروف بالمدرسة الخانية (التجميعية) التي تولي الاستبدال اهتماما كبيرا على غرار التوزيعيّة؛ استكمالا لما بدأه بلومفيلد في تحليله للمؤلّفات المباشرة. وقد وجد بايك أنّ الوحدات الأساسيّة لعلم القواعد لا يمكن التعبير عنها بمصطلحات وظيفيّة فحسب، من مثل السلاسل: مسند إليه(s) + مسند (v)+ مفعول به (o) ولا بمصطلحات شكلية فقط من مثل السلاسل: اسم n + فعل v +اسم n وإنّما لا بدّ من الإشارة إلى كلّ من الوظيفة والشّكل في سلاسل من نحو: مسند إليه: (اسم) + مسند: (فعل) + مفعول به (اسم) والتي يمكن قراءتها على هذا النحو: يشغل موقع المسند إليه المركب الاسمي ويشغل موقع المسند المركب الفعلي ويشغل موقع المفعول المركب الاسمي.

وعلى هذا الأساس، استنتج أنّ الوحدة الأساسيّة لعلم القواعد يجب أن تكون ترابطا بين الوظيفة والشكل، أي ترابط الوظيفة القاعدية أو الموقع بقائمة الشاغلات الاختيارية القابل للتبادل فيما بينها والتي من شأنها أن تشغل ذلك الموقع، مطلقا على هذه الوحدة اسم التاجام، المأخوذة من الإغريقية tagma وتعني (ترتيب) ناظِرا إليها على أنها الوحدة الأساسية في الترتيب القواعدي/ النّسق قياسًا على الفونيمات في الفونولوجيا والمورفيمات في المورفولوجيا. وعلى غرار الألوفونات والألومورفيمات تحدّث عن الألوتاجمات (الله، 2002، صفحة 17).

وما يفرُق بين التّحليل إلى المؤلّفات المباشرة والتّحليل التاجميي هو أنّ الأول يستخدم تسميات أحادية عمودية متتالية، في حين أنّ الثاني لا يستخدم ذلك، بل يحوي تسلسلات تحتلّ أماكن في البنية

بشكل خطيّ، وكلّما زاد طول الجملة زاد التعقيد، وبالرغم من أنّها أقلّ عمقا إلاّ أنّ كلّ بناء خطيّ قد يكون أكثر تعقيدا وتسمّى البناءات الخطيّة بالخيوط. (الله، 2002، صفحة 18) .

كما تشارك هذه النظرية تشومسكي تلك الرؤية القائلة بوجود جانبين في دراسة اللغة: الكفاءة والأداء، فمهمّة علم القواعد في أسسه الأوليّة تتمثّل في إعطاء نموذج أو لنقل صورة لجانب الكفاءة، وهو جانب غير واع في معظمه، شأنه في ذلك شأن استعمال الناس للغة بالاعتماد على آثاره التي تتجلّى في جانب الأداء الذي تسهل ملاحظته ورصده. إنها بهذا المعنى شديدة الانتماء إلى الاتجاه البنوي وأقرب إلى النّحو الوظيفي أيضا، وشأن هذا المنهج شأن مدرسة بلومفيلد في النظر إلى اللغة على أنّها مظهر من مظاهر السلوك الإنساني. والخانية نسبة إلى الخانة، وهي الموقع الذي يمكن أن تحتلّه الوحدة اللغوية في إطار تركيبيّ، وتقوم الخانية على ضبط العلاقة بين الوظيفة النحوية وهو الموقع الثابت وبين مفردات الباب التي يمكن أن تحتلّ تلك الخانة.

ومهما يكن من تنظير في هذه النظرية فلا طاقة على إنكار أبواب التشابه من حيث كثرة المصطلح وغموضه مع المدرسة الماضية ممّا يعذّر الفهم ويستشكل معه الإسقاط، ومع ذلك يحفظ لها سعيها إلى المزاوجة بين الشكل والوظيفة من أجل تحديد قاعديّ كفيل بتفسير كليّة الحدث اللغوي.

الدرس 10

النظرية المعرفية

تمهيـــد:

تنتسب هذه النّظرية اللّسانيّة إلى مُخرجات العلوم المعرفيّة التي تشهد شتاتا مصطلحيّا انعكس عليها، فهي نظرية معرفيّة وعرفانيّة وعرفنيّة وإدراكية أيضا. ومنطلقها كلمة conitive التي شُدّت جوانحها بين المعرفة والعرفان عند الأغلبيّة، وأخذت بحظّ الإدراك perception ترادفا لدى ثلّة أخرى، ولكلّ منتصر ومستنكر شرعة ومنهاج. ويشير الباحثون إلى أنّه ينبغي التّمييز بين نوعين من الأنشطة الفكريّة،" أوّلها يشمل المعرفة المعقلنة النّاتجة عن الحضارة والتّفكير الواعي، وثانيها متعلّق بالعرفان الطّبيعي المترسّخ في خصائص الدّماغ والمجاوِز للوعي والإدراك والصّالح موضوعا للدّراسة العلمية" (أحمد، د ت، صفحة 53).

إنّه تمييز بين ما هو العلم وما هو موضوع العلم، أي بين ما هو من الثّقافي وما هو من الطّبيعي، الأوّل هو المعرفة التّي تدخل إلى الذّهن نتيجة للحضارة والثّقافة، والثّاني هو العرفان النّاتج عن طبيعة الدّماغ في معالجتها الفطريّة لكلّ معلومة داخلة إلى الدّماغ، فهي تعالج بآلة بيولوجيّة، ولهذا فكلّ معرفة قائمة على عرفان، ولا يقوم العرفان على المعرفة؛ أي تجمعهما علاقة الخاصّ بالعامّ، فالمعرفة تدخل إلى الدّماغ فيتفاعل معها بما لديه من قدرات طبيعيّة على معالجة هذه المعلومات ويكون النّاتج هو معرفة ناتجة عن هذه المعالجة. (أحمد، اللسانيات العصبية (اللغة في الدماغ رمزية عصبية عرفانية)، 2019، الصفحات 325-324)"

هذا الجهاز الكونيّ المعجِز، يقوم بالكثير من الحيل، يُكوّن الشّبكات، ويُدمج العناصر، ويوفّق بين المؤتلف والمختلف..إلخ لأجل تثبيت المفاهيم مراوَحة بين عالمي (الأذهان والأعيان)" (طعمة، 2019، صفحة 15)، ولا مرية في عسر المسألة إذن بحكم" قلّة معارفنا عن الجانب الذّهني، فلئن كانت المعرفة هي نتاج التّلاقي بين أفكارنا المسبقة والواقع في العالم الخارجي فإنّ ما نعرفه عن طريقة معالجة المعلومة في الدّماغ قليل جدّا". (صابر الحباشة، مقدمة كتاب: دراسات في اللسانيات العرفانية (اللغة والذهن والواقع)، 2019، ص6)

على ذاك الأساس، ظهر العلم العرفاني ليجيب عن أسئلة من قبيل: كيف نفكّر؟ وكيف نتمثّل العالم من حولنا؟ كيف نكتسب المعلومات ونخزّنها ونوظّفها؟ ما هو العقل؟ كيف نعطي تجربتنا معنى؟ ما هو النظام المفهومي؟ وكيف ينتظم؟ هل جميع البشر يستخدمون النظام المفهومي نفسه؟ إن لم يكن الأمر كذلك فما هو الشيء المشترك بينهم فيما به يفكّرون؟ثم كيف نحوّل المادي إلى معنوي؟ وكيف تعمل أجهزتنا الداخلية على معالجة كل ما هو غير مادي على أنه مادي؟ وكيف تخضعه لتحليلها؟ وكيف نفكّر بعناصر فيزيائية(المخ)؟ ... إنّ هذه الأسئلة غير جديدة، ولكن بعض الأجوبة جديدة، هكذا حدّ لايكوف هذا العلم قائلا:" العرفانية حقل جديد يجمع ما يعرف عن الذّهن في اختصاصات أكاديميّة عديدة: علم النفس

واللسانيات والأنثربولوجيا والحاسوبية. (أحمد، اللسانيات العصبية (اللغة في الدماغ رمزية عصبية عرفانية)، 2019، الصفحات 325-326)

تاريخيّا، تعتبر المعرفية/ العرفانيّة ثورة علميّة على التّقليد السّلوكي الذي لم يقدّم تفسيرات مقنعة حول القضايا التي يثيرها العقل البشري، فعام 1948 - بمنظور جاردنر(Gardner)- منطلق الثورة العرفانية، واتّضحت بوادرها مع ما خُصّص من مؤتمرات علميّة لدراسة كيفية سيطرة الجهاز العصبي على السّلوك، خلصت إلى أنّ السلوك لا ينشأ من الخارج، بل يحدّد ميكانيزمات المخ المركزيّة. (طه، صفحة 178)

عموما، "إنّ العلوم المعرفيّة/ العرفانيّة تدرس الإدراك البشري بوصفه ظاهرة اتصاليّة عابرة للتّخصّصات؛ من أجل الوصول إلى مقاربة معاصرة تهدف إلى الفهم والتفسير، من خلال الاستعانة بمجموعة من المعارف المتكاملة، على رأسها: اللّسانيات والفلسفة والعلوم العصبيّة والحاسوبيّات." (مؤلفين، صفحة 17) وباعتبار لغة الإنسان هي الجهاز المركزي الرابط لمجمل العلوم المعرفية بدأت دراسة العلاقة الوطيدة بينها ضمن علم اللسانيات وغيره من المعارف والعلوم عام 1978 من خلال التقرير الشهير لربور سلون (Report Sloan) الذي أبان عن نموذج تخطيطي للحقول المعرفيّة التي يتشكّل منها العلم العرفاني، اشتهر باسم سداسي العلاقات العرفانية البينية بين العلوم، اتضحت فيه قوّة العلاقة بين علم الأعصاب واللسانيات وعلم النّفس. إذن، تمثّل اللّغة ميدانا أساسا للبحث في العرفان؛ بوصفها تمثّل أهمّ المظاهر التي يمكن أن تكشف عن طبيعة الذّكاء البشري؛ لذلك استقلّ هذا المجال تحت مبحث اللسانيات العرفانية، وهو خلاصة الجيل الثاني للعلم العرفاني، بعد التحقّق من أنّ اللغة استعارية على نطاق واسع، وأنها تؤدي دورا رئيسا في كيفية تفكير الكائن البشري.

تعود بدايات النظرية اللّسانية المعرفيّة إلى سنة 1975، وهي السّنة التي استخدم فيها لاكوف مصطلح اللّسانيات المعرفية/ العرفانية للمرّة الأولى، بعد أن تخلّى عن محاولاته المبكّرة لتطوير علم الدّلالة التوليدي؛ من خلال دمج نحو تشومسكي التحويلي بالمنطق الصوري، لمّا لاحظ وجود حالات تفنّد الرؤية التشومسكيّة القاضية باستقلالية التركيب عن المعنى والسياق والخلفية المعرفيّة والذّاكرة والتّشغيل المعرفيّ والقصد التواصلي وكل مظاهر الجسد. كما أدرك أنّ الصّور البلاغيّة كالاستعارة والكناية ليست مجرّد زخرفة كلاميّة، بل هي جزء من الكلام اليومي الذي يؤثّر على طرائق الإدراك والتّفكير والفعل، وقد كان لمؤلّفه الذي شاركه فيه مارك جونسون "الاستعارات التي نحيا بها" سنة 1980 الفضل في لفت أنظار جمهور واسع إلى اللّسانيات المعرفية/ العرفانيّة. (نرليش و كلارك، 2017، الصفحات 271-272)

في الواقع، لم يكن جهد لاكوف في العمل على التّصنيف الاستعاري الأوحد في بلورة هذا الاتّجاه، بل أسهمت فيه أيضا إضاءات علميّة متزامنة، على نحو خطاطات الصّور لمارك جونسون، والنّحو المعرفي

للانقاكير، والأحياز الذّهنيّة والمزج المفهومي لفوكونيي وتورنر، ودلالات الطّراز لجيرايرتس، وقد اتّسع صداها بنشاط روني ديرفن في تنظيم الملتقيات وإصدار سلسلة الأبحاث في اللسانيات العرفانية، وخلال التّسعينيات استوى عودها، فغدت إطارا علميّا يحظى بشعبيّة كبيرة ضمن اللّسانيات بوجه عام. يورد عبد الرحمن محمد طعمة ما يأنس به الفهم، يقول:" اللسانيات العرفانية فرع قائم بمنهجه التّحليلي ضمن مجموعة الدّراسات التي تتناول الاشتغال الذهني وسيروراته العامّة، متّخذة من اللغة قاعدة؛ بوصفها قدرة ذهنية مركزية في محيط الإدراك، وما يرتبط بها من علامات وترميز وتشفير وتعبير وتفكير" (طعمة، بيولوجيا اللسانيات، صفحة 13). وهذا ما يجعلها "ترتبط ارتباطا وثيقا بالدّراسات النّفسية التي تهتمّ بعمل الدّماغ ومتابعة العمليّات العقليّة المختلفة التي تتّصل بالمعرفة الإنسانيّة والإدراك بشكل عام. " (عابي و ضبعي، 2018، صفحة 128) ولهذا، عدّت "مبحثا متعدّد الاختصاصات، يهتمّ بالنّظر في طبيعة العمليّات الذّهنية في اكتساب المعارف واللغة وطرائق استعمالها، ابتغاء الكشف عن طبيعة البنية الذهنية وأوجه انتظامها، من خلال تحليل الاستراتيجيات العرفانية التي يعتمدها الإنسان في تفكيره ونمط تخزينه للمعلومات، وطريقة معالجته للغة إنتاجا وفهما" (مؤلفين، صفحة 96).

يجري في أدبيات البحث اللساني أن النظرية اللسانية المعرفية/ العرفانية انبثقت من عدم رضاها عن التقاليد اللسانية التي كانت سائدة في القرن العشرين، منها تقليد البنويين الصوريين في علم الدلالة الأوروبي، وتقليد التوليديين الذي هيمن على البحث في علم التركيب في شمال أمريكا والمقاربة الصورية الحاسوبية لعلم الدلالة التي سادت في شمال أمريكا وأوروبا طيلة النصف الثاني من القرن العشرين، وعلى النقيض من ذلك فقد كان الوظيفيون والسّياقيون بجميع أطيافهم، وبحسب لانغاكير فإن هذا التيار" ينتمي إلى التقاليد الوظيفية، وهذا يعني أنه بخلاف المقاربات الصورية لم يعد ينظر إلى اللغة باعتبارها نظاما مستقلا، بل باعتبارها وجها أساسا من وجوه الإدراك" (نرليش و كلارك، 2017، صفحة 272) أي أنّ المعرفة اللغوية في منظوره" جزء من الإدراك العقلي الذي لا يميّز بين المعلومات اللغوية وغير اللغوية، والذي يتأثّر وبقوة بمحيط الإنسان وتجاربه اليومية المختلفة، فالعمليّات العقليّة التي تتحكّم في التّفكير الإنساني وفي تكوين المعرفة بشكلٍ عام هي نفسها التي تتحكّم في المعرفة اللغوية وفي تشكيل البنية اللغوية العامّة بمستوياتها المختلفة" (عابي و ضبعي، 2018، صفحة 129).

يشهد لاكوف بتميّز اللسانيات المعرفية عن الاتجاهات الأخرى في اللسانيات، سواء ذات النزعة الصورية أو ذات النزعة الوظيفية، من خلال هذين المبدأين:

1/ مبدأ الالتزام بالتعميم: يوضحه الأزهر الزناد قائلا:" يتمثل الالتزام بالتعميم في أن يستوعب الدرس اللساني العرفاني جميع المظاهر في النشاط اللغوي(...) فما تفرضه اللسانيات العرفانية تناول اللغة على أنها

منظومات مستقل بعضها عن بعض(صوتي، صرفي، إعرابي، دلالي، معجمي...) وبدلا من ذلك تسعى إلى دراستها جميعا في تفاعلها وتكاملها واشتغالها معا، ببيان انبثاقها من الأرضية العرفنية العامة وتفاعلها معه." (الزناد، صفحة 33) "إنّ اللسانيات العرفانية تبعا لهذا المبدأ لا توافق على اعتبار القالب أو الأنساق الفرعية للغة منظمة بكيفيات مختلفة، أو حتى على اعتبار هذه القوالب والأنساق الفرعية موجودة أصلا" (الشمري، صفحة 3). ومن بين المجالات اللغوية التي توضح الكيفية التي يمكن أن تشترك بها مكونات لغوية منفصلة في الظاهر في سمات تنظيمية مشتركة: المِقْولة والمشترك اللفظي . فأمّا المقولة فهي مركز فهم عملنا وعالمنا في منظور العرفانيين، لأنها عملية ذهنيّة مشتركة تتمّ بصورة آليّة لا واعية، حتى إنّه من المحال فعل شيء في حياتنا دون مقولة، ذلك أنّ الإنسان لا يباشر العالم بشكل فوضوي، وإنّما يحاول إخضاعه لنظام يرتّب ما يبدو مشتّتا غير مترابط، فيصنّفه ويبوّبه وينظّمه، ولهذا، فكلّ شيء متعلّق بعالم الإنسان محكوم بالمقولة، ولا يعني هذا اقتصارها على المحسوس منه، بل إنّ كلّ شيء محسوسا كان أو مجرّدا يخضع للمقولة، وحتّى في اللغة، إذا أردنا إنتاج كلام أو فهمه نحن نستخدم ما لا يحصى من المقولات، مقولا في الأصوات، والكلمات والجمل والفقرات والخطابات. "والمقولات لدى الإنسان عادة ما تكون مبهمة من حيث طبيعتها، فتبدو بعض العناصر أكثر مركزية في المقولة من غيرها، بينما تبدو أخرى أكثر قربا من المحيط أو الهامش، وتخضع درجة المركزية هذه عادة إلى الكيفية التي نتعامل بها مع مقولة معينة في زمن معيّن" (الشمري، صفحة 3).

واعتبارا لاختلاف البحَثة في الخاصيّات التي بموجبها نقرّ انتماء عنصر ما إلى مقولة ما ظهرت نظريّة الطّراز في الفكر العرفاني، لتعني التّمثيل الذهنيّ للخصائص النّموذجيّة للمقولة بعد أن خلصوا إلى أنّ بقيّة العناصر تنضوي إلى المقولة من باب قاعدة التّشابه الأسري الملاحظ مع الطّراز. مثلا، إذا أردنا أن نعرف ما إذا كان شيء ما قلما أم لا، سنقوم بمقارنته بطريقة تلقائية مع النموذج الأفضل (طراز القلم)، فالقلم تمقول في أذهاننا على أساس أنّه ما يخطّ به، وهذه دلالة عرفانية مشتركة، ولكن إذا وُجِد قلم يشبه هذا النّموذج التصوّري وله هيئة أو صفة خاصّة، كأن يكون جافّا أو حبرا أو ماحيا أو مجمِّلا أو ملونا... يظلّ قلما دائما، فالطّراز مرجع عرفاني. ويرى اللّسانيون المعرفيون أن الإبهام والتشابه الأسري لا ينطبق فقط في حالة الموضوعات الفيزيائية بل يمسّ المقولات اللغوية أيضا، ففي مجال الصّرف مثلا ليس لصيغة التصغير في العربية معنى واحدا، بل يشكّل مقولة تتصرّف بكيفيات مختلفة، ومع ذلك تبقى متعالقة في دلالتها العامة على التقليل في الحجم أو الكميّة أو الكيفيّة.

وأمّا المشترك اللفظي فقد تنبّه الباحثون إلى أنّ نظرية الطّراز الأصليّة هذه كما سمّوها صالحة في دراسة الكلمات أحاديّة المعنى، ولكنّها عاجزة أمام ما تعدّد معناها منها (المشترك اللفظي) فظهر على غرار ذلك ما يسمّى بالمقولة المتعدّدة، أو النّظرية النّموذجيّة الموسّعة على أساس انتقال تأثيرات طرازية من معنى

إلى آخر عبر المجاز، والخُلاصة منها أنّنا "ننظّم معارفنا من طريق وسائل للبنينة تسمّى: النّماذج العرفانيّة المؤمثلة، ومن مبادئها: التوسّع الاستعاري والتوسّع الكنائي" (البوعمراني، دراسات نظرية وتطبيقية في علم الدلالة العرفاني، 2009، صفحة 79). ويحاول اللّسانيون العرفانيون الاستدلال على أنّ المشترك اللفظي لا يقتصر على معاني الكلمات، ولكنه سمة أساسية في النسق اللغوي عموما، سواء في المستوى المعجمي أو الصرفي أو التركيبي، وهذا ما يصيّره ظاهرة مشتركة، تسمح بإبراز مبدإ التعميم كما تفترضه اللسانيات العرفانية.

2/ مبدأ الالتزام العرفاني: يتمثّل في السعي إلى إقامة حقائق لغوية توافق الحقائق المعرفية في سائر مسائل العلوم المعرفية، ويندرج هذا الالتزام اندراجا طبيعيّا في الالتزام السّابق، إذ لا يستقيم تعميم في شأن اللغة ما لم يستقم من زاوية معرفية/عرفانية عامة (الزناد، صفحة 33). وهذا يعني أنّ اللسانيات المعرفية لا تقوم على تصور قالبي للذهن، ولا تقول بوجود قالب خاص باللغة، بل ترى أن النّسق اللغوي يعكس نفس المبادئ التي تنبني عليها الوظائف العرفانيّة العامّة، ومن ذلك: الانتباه، حيث يرى اللّسانيون العرفانيون أنّ اللّغة تقوم على توجيه الانتباه إلى مظاهر معيّنة من الوضع المرمّز لغويّا، كأن نقول: باب المنزل مفتوح، فُتح باب المنزل، فتحوا باب المنزل، لم يعد للمنزل باب...فكلّ تركيب يستدعي توجيه الانتباه إلى مظاهر مختلفة داخل الوضع الموصوف.

وتقوم اللّسانيات المعرفية على أسّين (الشمري، صفحة 1):

1/ الأسّ الذهني/ النّفسي: تسعى كلّ نظرية لغويّة نفسيّة إلى توضيح الكيفية التي ترتبط بها اللغة والعالم ببعضهما في الذهن البشري؛ لتبيان الصورة التي يتعالق بها التمثيل الذهني للجمل والتمثيل الذهني للعالم، وتندرج اللسانيات العرفانية في هذا الإطار؛ لانطلاقها من مسلّمة ذهنيّة مفادها أن اللغة الطبيعية بنية معلومات مرمزة في الذهن البشري، أو هي تمثيل ذهني. ولا يمكن لهذه المعلومات المتجلية في التمثيلات اللغوية أن تحيل على العالم الواقعي، فهناك عدد من الكيانات يحيل عليها المتكلمون وليس لها مقابلات ملائمة فيه؛ كالكيانات في الصور الذهنية.، ولهذا فالإحالة هي علاقة قائمة بين التّعابير اللغوية وبين تأويلات المتكلّمين للعالم الخارجي.

2/ الأسّ التأليفي: مفادُه انفراد اللّغة بخصّيصة التأليف؛ أي قدرة متكلّميها على خلق عدد لا محدود من الأقوال وفهمها انطلاقا من التّأليف بين عناصر محدودة العدد تبعا لقواعد معيّنة. ولهذا تظلّ مفارقة اكتساب اللّغة تطرح نفسها، ويتوجب على النّظرية اللّسانية الإجابة عنها بتحديد خصائص المعرفة الوظيفيّة التي لا تُتعلَّم بل تشكّل أساس التعلّم، وهو ما يصطلح عليه بالنحو الكلّي.

إنّ أوّل متّفق تجريديّ بين اللّسانيّات المعرفية وما سبقها لاسيما المقاربة التّوليديّة - باعتبار علاقة

الامتداد لا القطيعة بينهما - عدّ اللّغة ظاهرة ذهنيّة، لكنّ الوجه الفرّاق بينهما مقام التّجربة الإنسانيّة، فالتّوليديون اعتنوا باللّغة بوصفها ظاهرة مستقلّة عن أبعاد تلك التّجربة، لكنّ المعرفيين/ العرفانيين يرونها ظاهرة تابعة لوجود الإنسان في العالم فيعنون بمعرفة العالم من خلالها. ثمّ إنّ اللّغة ملكة فطريّة عند الإنسان في نظر التّوليديين، غير أنها مكتسبة لدى الجماعة اللغوية، وهي نتاج تجاربهم الحسيّة وخبراتهم الحياتيّة في منظور العرفانيين.

ويمكن التماس ثنائية التجريد والتجريب في ما أفرزته اللسانيات العرفانية من مفاهيم، نذكر منها: الجسدنة، الاستعارة، الفضاء الذهني، البنية التصورية، الخُطاطة، الإطار، الطّراز.

1/ الجسدنة: هو مفهوم مركزي في اللّسانيات العرفانية، ويعني" تأكيد أهمية التجربة الإنسانية ومركزية جسد الإنسان وبنيته المعرفية النّوعية، ولذا لا يمكن دراسة الذّهن ولا اللّغة بمعزل عن تجسيد الإنسان، وذلك خلافا لبعض المقاربات الصّورية في النّظرية اللّسانية الحديثة، مثل نظرية النماذج الصورية التي تحاول دراسة اللغة باعتبارها نسقا منطقيا رياضيا مجرّدا مفصولا عن بنية الجسد البشري." (الزناد، صفحة 6) لقد نقل المعرفيّون فهم العالم والذّات من المجرّد إلى المتجسّد؛ لإيمانهم أنّ تجربة الجسد لا يمكن أن تنفصل عن العقل، فأكثر مفاهيمنا تجريدا لا تنفصل عن تجربة الجسد، فنحن ندرك ما نرى وما لا نراه نجسّده في شكل أشياء مادية نتعامل معها. ومن نماذج التّجسدن في الحياة اليومية ما يكون في توجيهات الطريق عند إرشاد من لا يعرف وجهته، وكذا تمثيل المفاهيم التجريدية على أساس فيزيولوجيّ.

2/ الفضاء الذّهني: هو بنية عرفانيّة يترابط فيها فضاءان، أحدهما واقعيّ تصفه التّجربة الإنسانيّة، والآخر ذهنيّ تصله بالسّابق علاقة مطابقة أو مشابهة، والمتكلّم ينشئ ما لا نهاية له من الأفضية الذّهنية بطريقة فوريّة أثناء العمليّة الكلامية. ولولا الفضاء الذهني لما تمّت عمليّات التّواصل بين البشر باستدعاء الغائب واستحضار الحدث، فمثلا لو قيل: القاعة الأخيرة تحتاج سؤالا، لا يحتاج المخاطَب إلى تفسير، فالمعلومات التي تضمنها الفضاء الذهني كانت على الشكل الآتي: شيء في الواقع + شيء في الذهن(يتطابقان أو يتشابهان) = يحلّ الأول محلّ الثاني (أحمد، الاستعارة القرآنية والنظرية العرفانية ، د ت، صفحة 73).

3/ البنية التّصوّريّة: يرى المعرفيون أنّ العمليات العقليّة التي تتحكّم في التفكير الإنساني وفي تكوين المعرفة بشكل عام هي نفسها المتحكّمة في المعرفة اللغوية وفي تشكيل البنية اللغوية بعناصرها المختلفة، ويتمّ ذلك في مستوى واحد يسمى البنية التصورية، وهي تشمل كل المعارف التي تصنع في الذّهن ولها علاقة بتجارب الإنسان في حياته اليومية.

والبنية التصورية عند جاكندوف هي نفسها البنية الدلالية، أي أن المعنى بنية ذهنية في الدماغ، مشيرا إلى وجود نوعين من التصورات: مباشرة وغير مباشرة، الأولى بسيطة تنبثق من تجربتنا الفضائية المستمرّة، مثل:

فوق، تحت، أمام... وهي مستمرّة لاشتغالنا عليها يوميّا. أما الثانية فتشمل التجارب غير المحدّدة بشكل واضح كالتجارب العاطفية، وهذا ما يدفع إلى اللجوء إلى الاستعارة لفهمها. (عماري و الربيع، 2019، صفحة 66)

4/ الخطاطة: هي بنية معرفية على غاية من العموم والتّجريد، تساعد الفرد على الاستدلال المناسب، كما تساعده على ملء الفراغ فتسهّل الوصول إلى الأحداث انطلاقا من معلومات جزئية أو بسيطة على أساس ما نقل من واقع التجربة إلى العقل، وهي أنواع، منها: خطاطة الوعاء أو الاحتواء، فنحن نتعامل جسديّا مع الأشياء المحيطة بنا كأوعية، فترانا داخل المنزل أو خارجه... ويمكن أن تتوسّع هذه الخطاطة لتشمل الإسقاط الاستعاري، ويتّضح ذلك في عبارات من قبيل: خرج من عقله، دخل في حوار... وبهذا فإننا نتعامل مع هذه الحالات التجريدية بوصفها كيانا له حدود (أحمد، الاستعارة القرآنية والنظرية العرفانية ، د ت، صفحة 68).

5/ الاستعارة:

أمكن للّسانيين العرفانيين نقل الاستعارة من مجرّد زخرف قوليّ معلوم بلاغيّا إلى معاملتها كبنية ذهنيّة؛ أي إنّها "ما قبل العرفانيين ظاهرة لغويّة وهي عند العرفانيين ظاهرة تصوّريّة وما اللّغة إلاّ أحد وجوه تجلّيها" (البوعمراني، السيميائية العرفانية (الاستعاري والثقافي)، 2015، صفحة 1). ويعود الفضل في ذلك إلى جهود كلّ من جورج لاكوف (George Lakoff) ومارك جونسون (Mark Johnson) في مؤلّفهما المشترك "الاستعارات التي نحيا بها". الذي أثبتا فيه أنّ "النّسق التصوّري العادي الذي يسيّر تفكيرنا وسلوكنا له طبيعة استعاريّة بالأساس" (جونسون و لاكوف، 2009، صفحة 8) بمعنى أنّنا نحيا بها عن وعي أو دونه، وهي حاضرة في مختلف تجاربنا وتصرّفاتنا من غير تصنّع؛ كونها بنية تصوّريّة طبيعيّة ضمن نسقنا الفكريّ. ولا يعني هذا أبدا تجرّدها من العرف الإنسانيّ، بل يؤكّد العرفانيّون على خضوعها المطلق للتّواضع الاجتماعي الذي يُفقد أهلها الشّعور بطبيعتها الاستعاريّة، مع واجب الاحتفاظ بطابعها الاستثنائي الموكول إلى أصحاب الفنّ، وقد يُكتب لهذه الأنماط غير التّواضعيّة الانتشار فتصبح من مألوف الكلام. وتجدر الإشارة ههنا إلى أنّ العرفانيين يميّزون بين الاستعارات العرفانيّة والاستعارات اللغويّة، فالأولى بنية ذهنيّة تتمظهر عن طريق الثانية؛ أي إنّ المتاح من الاستعارات في سلوكاتنا العادية والإبداعيّة ما هو إلاّ تجليّات للاستعارات الكامنة في العرفان، وهذا المفهوم يطابق تماما العلاقة بين اللّغة والكلام لسانيّا، فاللّغة بالغة التّجريد، والكلام هو الإنجاز الفعليّ لها، وبالقياس تكون "الاستعارات التّصوريّة طريقة في التّفكير والتعابير الاستعاريّة طريقة في الكلام" (البوعمراني، دراسات نظرية وتطبيقية في علم الدلالة العرفاني، 2009، الصفحات 252-253).

ويظهر التطوّر الحاصل في مفهوم الدّلالة في النظرية المعرفية فيما ابتدعوه من عناصر توليفيّة جديدة، أهمّها مفهوم الصّورة الذّهنية، التّي هي أساس الأبنية اللّفظية بكلّ مستوياتها، وهي تتشكّل على مستوى ما يسمّى عرفانيّا بالبنية التصوّرية، المسؤولة عن معالجة كلّ المعلومات، لغويّة كانت أو غير لغويّة. أمّا عن تشكّل الدّلالة ذهنيّا فيرى جاكندوف أنّ هناك ثلاث بنيات في الذّهن مسؤولة عن سلامة الآلة العرفانيّة، وهي: البنية التصوريّة، والبنية الدلاليّة، والبنية النظميّة. ولفهم البنية الدلالية لا بدّ من متابعة مراحل تكوينها في البنية التّصوّرية، ولهذا الشّغل الشّاغل للنظرية العرفانية البحث في كيفيّة عمل البنية التصورية؛ بوصفها مرحلة تسبق ميلاد المعنى بل تخلقه، لأن ما نصطلح عليه بلفظ المعنى في الاستعمال الواسع للكلمة له جانبان: جانب ذهنيّ مجرّد يسمّى الدّلالة، وجانب متحقّق في مستويات مختلفة من التشكّل يصطلح عليه اسم المعنى. وبهذا يتجاوز المعنى بوصفه الجانب المتحقّق من الدّلالة عند العرفانيين المعنى المعجمي ليصبح عملية فكريّة تتشكّل بمقتضاها صورة من الصّور الذّهنية، يسهم في تحقيقها جوانب مختلفة من الوجود الإنساني، تشمل الثقافي والاجتماعي والتاريخي والأنثروبولوجي... ولهذا، فالإنسان بالمفهوم العرفانيّ إن لم يكن له هذا البعد التّصوّري لم يتمكّن من التّمييز بين أشياء الكون فكريّا والتّعبير عنها لغويّا.

وانطلاقا من هذا الطّرح العرفاني تصبح الدّلالة قدرةً ذهنيّة أو عمليّات تصوّريّة على مستوى الأذهان تتحقّق على مستوى الأنظمة اللّغوية، يتحكّم في ضبطها مزيج من المعارف الإنسانيّة. وهي بهذا المعنى قد خرجت من بوتقة النظم الصرف لتغدو مكوّنا ذهنيّا تصنعه البنية التصورية ليكون سببا إلى البنية النّظميّة، ولكلّ من هذه البنيات قواعد تخصّها وتحفظ سيرورتها وعملها.

عمادا على ما تقدّم، يمكن القول: لقد أمكن للنّظريّة اللّسانية المعرفيّة الإفادة من الطرح اللّساني المتقادم - لاسيما التّوليديّ منه- في تقديم تفسير جديد للظّاهرة اللغويّة يعيد الاعتبار للمكوّن الذّهني من جهة مع الحرص على المعطى التّجريبي من جهة أخرى، ممّا أسهم في بناء طروحات جديدة تستثير تساؤلات كثرى عن آليّات عمل البنية التصورية؛ بوصفها المسؤولة عن خلق البنية الدّلالة قبل تمثّلها في البنية النّظميّة، وإنّ تعذّر الإجابة عن مثل هذه العمليّات الذهنيّة الخالصة لا يُنكر، ولعلّه أبرز ما يفسّر ميل المشتغلين عليها إلى المطابقة بينهما، ولا ينفي هذا قيمة الجهد المعرفي الرامي -هو الآخر- إلى مكاشفة الحدث اللّغوي تكوّنا واستعمالا.

الدرس 11:

النظرية النسبيّة

تُنسب هذه النّظريّة إلى الباحث اللّساني المغربي محمد الأوراغي السّاعي إلى إعادة الصّحو للفكر اللّساني بتخليصه من تبعيّته للّسانيات الكليّة، وبناء نموذج نحويّ بديل يقوم على تجاوز ما كان سائدا من المفاهيم والأفكار حول اللّغة، وإعادة وصف اللّغة العربيّة وصفا يقتضي تعدّي الوصف التّوليدي؛ كون اللّسانيات الكلّية ونموذج نحوها التّوليدي لا تتوافق مع واقع اللغة العربية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تصويب ما في النموذج السيبويهي من هفوات. ولهذا يمكن حصر الهدف منها في نقطتين:

1/ نقض نظريّة اللسانيات الكلية، لأنّها "قامت أصلا من أجل تقليص أنحاء اللغات البشريّة إلى نحو واحد، يجده صاحب النظرية في لغته، ويتوسّل بمبدإ التعميم ليعدّي مبادئ هذا النحو الكلّي وقواعده إلى باقي اللغات، كما يتّخذ من الاختبار المراسي وسيلة للتحقق من صدق ما يتوقّعه نحوُه لكلّ اللغات، ويساعده لسانيون يلقّنون قواعد النحو الكلّي ليطبّقوها في وصف لغاتهم الخاصة، وإذا قضت نظرية النحو الكلي مبدأ أو قاعدة ليس للأنحاء الخاصّة إلاّ الاستجابة، وإلاّ اعتبرت لغاتها غير طبيعيّة وشاذّة". (الأوراغي، لسانيات نسبيّة ونحو توليفي، صفحة 1)

2/ رفض المعرفة اللسانية التراثية بالسعي إلى إعادة وصف اللغة العربيّة باعتماد نظريّة لسانيّة جديدة تهدف إلى سدّ هفوات التراث، وتخفيف حدّ الأزمة الحديثة بسبب الاحتكاك الشديد بتأملات الغربيين في لغاتهم.

وقد سطّر الأوراغي هذين الهدفين على أساس ابستيمولوجيّ يأخذ بشرطين اثنين: علاقة النّظرية بالواقع وصمود النّظرية أمام النّقد العقلي. ولهذا استبعد اللّسانيات الكلّيّة كونها لا تخضع للشّرط الأوّل، حيث تعطي الأولويّة للنظريّة وتهمل الواقع؛ أي العلاقة فيها بين النّظريّة والمعطيات الواقعيّة هي "علاقة أحاديّة التأثير/ من النظريّة في اتّجاه المعطيات اللغويّة ولا ينعكس أبدا." (الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)، 2010، صفحة 179) فاللسانيات الكلية تطعن في المعطيات لكنها لا تشكك أبدا في المعرفة النظرية ولا تشكّ في صحّتها لأنّها معرفة يقينيّة لا تقبل الدّحض رغم أنّها مستنبطة من مقدّمات لا تحيل على الواقع، ومع ذلك تحتفظ لنفسها بصفة اليقينية، كون المعلومة تستمدّ درجة صدقها بمنهجيّة استنباطها لا بمعيار مطابقتها للواقع (الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)، 2010، صفحة 191). ثمّ إنّها لا تثق في ملاحظات الدّارس وتجرّدها من العلمية، وتعمل على إلحاق النظريّة بفرضيّات خارج لغوية لإنقاذها ممّا تقع فيه من تأزّم. وعمادا على هذا اقترح الأوراغي شرط الواقعيّة للمعرفة العلميّة، يقول:"يتوجّب على النظرية اللسانية أن تطلعنا بلا ريب على واقع لغويّ، وهي عندئذ تنتج معرفة علميّة تتّسم بخاصيّة الحق والواقعيّة، وكلّ نظريّة تنتج معرفة مقترنة بأدنى شكّ فيها أو في موافقتها للغات البشريّة فهي مرتبة دون الغاية التي من أجلها بُنيَت." (الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)،

2010، صفحة 209). ومن مفاسد اللسانيات الكلية في منظور الأوراغي مبالغتها في الاعتناء بالصياغة النسقيّة على حساب المعطيات اللغوية التي تصطدم بها كثيرا أثناء التطبيق، فقد يحصل أن نجد المعلومة المستنبطة بالنسق البحت الرياضي أو المنطقي شديدة الوضوح، لكنّها من حيث الإحالة على فحواها فهي في غاية الإبهام إلى درجة أنّه لا يتأتّى إقران العبارة الصوريّة بمحتوى معيّن. (الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)، 2010، صفحة 209)

أمّا رفض المعرفة اللّسانية التراثية (اللسانيات الخاصة) فراجع إلى كونها معرفة عادية لا ترقى لأن تشكّل نظريّة علميّة قادرة على تفسير جميع مظاهر اللغة العربية، من تمظهراتها الخلاف حول المعطيات اللغوية، فهي مقبولة عند بعض اللغويين مرفوضة عند آخرين، فضلا عن اختلاف وصف المعطى اللساني الواحد من لغويّ إلى آخر، والتفسير بما يلوح للذّهن لأوّل وهلة، واعتماد المنهج الاستقرائي القائم على تجميع المعطيات بوصفها ملحوظات تجريبيّة، لا تتعدّى الغاية منها تقديم وصف للقواعد الواجب مراعاتها أثناء الكلام لصون اللّسان من اللّحن. ينظر (الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)، 2010، صفحة 213) ولم يمنع هذا من اعتقاد الأوراغي الجازم بطاقة النحاة الأوائل على وضع نظرية للنمط اللغوي العربي لو همّهم أمرها آنذاك، يقول:" لو اهتمّ نحاة اللغة المعيّنة بإقامة نظريّة لسانيّة تعيّن لهم ما يجب قوله في وصف لغتهم وتعاير بين الوصفين المختلفين لانكشف لهم احتمال أن تطبّق القواعد النحويّة الثابتة بالامتحان على لغات أخرى تقاسم لغتهم نفس المبادئ المؤسّسة للنظرية المقامة." (الأوراغي، الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)، 2001، صفحة 21) . وعلى هذا الأس أضاف الأوراغي شرطا ثانيا للمعرفة العلمية هو (النسقية) على أن تكون نسقيّة مادية لأن اللسانيات الكلية مغرقة في النسقية الصورية التي لا تصادف في الغالب واقعا لغويّا.

في ضوء هذه الحقائق اللسانيّة جاءت اللسانيات النسبيّة لتسدّ ما وجد من ثغرات بحثيّة، وهي لا تسعى لتعميم النظرية على جميع اللغات البشرية وإلاّ وقعت فيما وقعت فيه اللسانيات الكليّة من إسقاطات تعسّفيّة لبعض القوانين على لغات تنتمي إلى أنماط مختلفة، كما لا يدرس الأوراغي اللغة العربية دراسة مستقلّة بعيدا عمّا يمكن أن تشترك فيه مع غيرها، وإنما يسعى للكشف عن القوانين المشتركة بين اللغات التي تجمع بينها قرابة نمطيّة بوصفها لغات تشترك في خصائص بنيوية واحدة.

وتكتسب هذه النّظريّة صفتها من مفهوم النّسبيّة ذاته، الدّال على كلّ ما هو غير مطلق، أي نفي سمة الكلّية عن أمر ما، فالأوراغي انتقد مبدأ الكلّية الذي أسّسه تشومسكي من دراسة اللغة الانجليزية، بحكم وجود نمطين مختلفين من اللّغات، هما: نمط اللغات التركيبيّة (الشجرية) ونمط اللغات التوليفيّة (الاشتقاقيّة). فرغم إقرار تشومسكي بتغاير الأنماط اللّغوية ووجود لغات شجريّة كالانجليزيّة والفرنسيّة

ولغات غير شجرية كالعربية واليابانية فإنّه يصف نحوه بالكليّة أي صلاحه لدراسة كلّ اللغات. ثمّ إنّه يصرّح باستحالة تطبيق قواعد اللّغات الثانية (التوليفيّة) على اللغات الشجرية، بمعنى أنّ القاعدة اللغويّة عنده مؤثّرة في اتّجاه واحد، وهذا ما فنّده الأوراغي، الذي يرى أن تغاير الأنماط اللغوية يعني استحالة تطبيق قواعد أحد النمطين على الآخر، كما بيّن أنّ ما يصحّ في اللغة العربية ذات النمط التوليفي قد يصحّ في اللغات الأخرى من النمط نفسه، وما يصح في الانجليزية ذات النمط التشجيري قد يصحّ في اللغات التي تشترك معها في النمط الشجري، وهو الأساس الذي اعتمدته اللسانيات النسبيّة (الأوراغي، الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)، 2001، الصفحات 9-10) التي تتوقّع وجود نموذجين نحويين نمطيين لا غير، أحدهما يبنى على وسائط اللغات التوليفيّة ويصلح لوصف هذا النمط، والآخر مبنيّ على وسائط اللغات الشجريّة ويصلح لوصف هذا ليس إلاّ، ذلك أن كلّ اللغات البشريّة مجبرة على اختيار إمكان أو وسيط لغويّ وإهمال مقابله، وعندئذ يتحتّم على اللغات التي اشتركت في اختيار نفس الوسائط أن تشترك في نفس الخصائص البنيوية، وأن تشكّل نفس النمط اللغوي، كما يشكّل باقي اللغات نمطا آخر لاشتراكها في خصائص بنيوية ثانية بسبب اختيارها لما بقي من الوسائط اللغوية. (الأوراغي، لسانيات نسبيّة ونحو توليفي، صفحة 2) بمعنى آخر،" كل لغة بشرية تنتمي إلى نمط لغويّ ما، والنمط اللغوي تعينه وسائله النمطيّة التي تحدّد طبيعة فصوصه وبنيته القوليّة، والمعلوم أن النحو ما هو إلاّ تمثيل نظريّ لنمط لغويّ يصطنعه اللسانيّ لفهم بنية لغويّة وإنتاج تلك البنية" (الأوراغي، فصوص اللغة العربية وقوالب نحوها، صفحة 1).

يشير الأوراغي إلى أنّ انبعاث اللسانيات النسبيّة محكوم بمبرّر معقول ولا مبرّر أقوى من تأزّم الفكر اللغوي، ولا يحدث تجاوزه إلاّ بشروط، أوّلها تأسّس النظريّة على أنموذج استبداليّ يوجّهها وجهة علميّة، ثانيها تقديم نظرة مغايرة ومفارقة للنظريات السابقة وثالثها استناد النظرية على بنية منطقية ومنهجية علمية ومعرفة نسقيّة ورابعها ما تتوقعه النظرية، وتنحصر توقعات اللسانيات النسبيّة في نموذجين اثنين: نحو توليفي ونحو شجري. واعتبارا لهذا انبنت النظريّة النسبيّة على جملة من المقوّمات، وهي:

1/ التحوّل من مبدإ التعميم إلى مبدإ التنميط: خلافا للسانيات التوليدية الرامية إلى صياغة نحو كليّ تنسحب قوانينه على كلّ اللغات الإنسانيّة نادى الأوراغي بضرورة تخليص النظرية اللسانيّة من هذا التعسّف، متّخذا مبدأ التنميط بديلا لمبدأ التعميم، لتميّزه بالخصائص الآتية: ينظر (الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)، 2010، الصفحات 161-166):

ـ يضمّ مبدأ التنميط خصائص أيّ لغة إلى غيرها إذا اشتركت معها في نفس الوسيط، بينما لا يعمّم مبدأ التعميم إلاّ خصائص لغة واحدة على كلّ اللغات.

ـــ يقوم مبدأ التّنميط على مبدأ التّغاير النّسبي لقواعد اللّغات، لذلك يمكّن من بناء أنحاء نمطيّة، لا تتجاوز نموذجين: نحو توليفيّ يتميّز فصّه التركيبي ببنية قاعديّة ذات رتبة حرّة كنحو اللغة العربية، ونحو شجريّ يتميّز فصّه التركيبي ببنية قاعديّة ذات رتبة قارّة كاللغة الانجليزية، بينما مبدأ التعميم ساع إلى تقليص أنحاء جميع اللغات في نحو واحد.

ـــ يحتفظ مبدأ التّنميط بالخصائص النوعيّة لبنية اللغات البشريّة، ويعمّم أنساقها المشتركة بناء على ما تشترك فيه من وسائط تضمّها تحت نمط واحد، فيتجنّب بذلك التصنيف التعسفي للغات البشرية في نظرية النحو الكلّي، لغات مركزية كالانجليزية ولغات هامشيّة كالعربية التي حاول التوليديون تكييفها معها رغم مخالفة نمطها لنمط الانجليزية.

ـــ يُثبت مبدأ التّنميط تغاير اللّغات إلى نمطين لا يتقاطعان بنويّا، على عكس مبدأ التّعميم الرّامي إلى ضمّ جميع اللّغات تحت إطار نحويّ واحد رغم تباين خصائصها البنويّة.

ـــ يمكّن مبدأ التّنميط من تحقيق اتّفاق بين توقّعات النّظرية النّسبيّة ووقائع نمط لغويّ معيّن، بينما تقع اللسانيات الكلية في كثير من التناقض بين توقعاتها وواقع اللغات البشرية.

2/ التحوّل من الطبعيّة إلى الكسبيّة: تفترض اللسانيات الكلية أنّ اللغة ملكة فطرية موجودة في التركيب البنوي للدماغ البشري، ولا تتعدّى غايتها صوغ مثال لذلك التركيب في نسق من القواعد من أجل إنشاء نحو كليّ ينسحب على كل اللغات بناء على الخطوات الآتية:

ـــ افتراض وجود معارف طبعيّة منسوخة خلقة في الخلايا العقليّة لكلّ متكلّم يكون بها مهيّأ لاكتساب اللغة.

ـــ تُختبَر قواعد النّحو الكلّي بأن يبحث النّحاة المطبّقون في لغاتهم الخاصّة عن ظواهر موافقة لها.

في المقابل تسعى اللسانيات النسبيّة إلى إبطال هذه الفرضيات من منطلق أنّ اللّغة ملكة حلّت في الدماغ بالاكتساب، أي أنّ اللغات البشريّة من نوع الملكات الوضعيّة بالاختيار والمكتسبة بالتلقين.

3/ منهج النّظريّة: تختار اللسانيات النسبيّة الفرض المراسي والبرهان الرياضي منهجا لمعالجة موضوعها، لأن المنهج الاستقرائي القائم على التجربة المباشرة يسمح باقتناص الخاصيّة الخاصة بلغة معيّنة أو المشتركة بين عدد محصور من اللغات، ويسمح الاستدلال كخطوة ثانية في الاستقراء من تعليق الخاصية في حال توفّر شروط معيّنة، كما يمكن إناطة الخاصية بالعلّة في حال وجود علاقة سببية بينهما. وبواسطة الاستنباط (القياس) يمكن الانتقال إلى عدد آخر من اللغات الممكنة، بشرط أن تشارك اللغة الخاصّة لغة الانطلاق في العلّة، وهو ما يعرَف بالوسيط اللغوي عند الأوراغي (الأوراغي، الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات

الكلية)، 2001، صفحة 51).

4/ مبدأ الثالث المرفوع: خالفت النظرية النسبيّة النظرية الكلية الرامية إلى نحو كليّ يصلح لكل اللغات، فاعتمدت على نمطين لا غير، حيث "تنحصر توقّعات اللسانيات النسبيّة في نموذجين اثنين لا ثالث لهما، نحو توليفيّ يصلح لوصف تركيب اللغات التوليفيّة كالعربيّة ونحوها اليابانيّة واللاتينية، ونحو شجريّ لوصف تركيب اللغات الشجريّة كالفرنسية ومثلها الانجليزية وغيرها الكثير" (منصوري، 2020، صفحة 129).

5/ النحو التوليفي: وهو المنشغل بدراسة تراكيب اللّغات التوليفيّة التي لا تنسحب عليها معطيات اللّسانيات الكليّة، يقول الأوراغي:"كلّ ما تتكهّن به اللّسانيات الكليّة متضمّن في توقّعات اللسانيات النسبية وبعض تنبؤات هذه الأخيرة لا يكون في حسبان السابقة، ولتحليل العبارة بالمثال التوضيحي نجد العبارة التالية (لكل لغة بشرية رتبة أصلية) تصدق في نظرية اللسانيات الكلية مطلقا، وهي أيضا في نظرية اللسانيات النسبيّة صادقة لكن بالتقييد التالي (لكل لغة شجرية رتبة أصليّة) وتضيف هذه الأخيرة و(الرتبة في اللغات التوليفيّة حرّة) وهذه الإضافة غير داخلة في حساب النظريّة السابقة." (الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)، 2010، صفحة 17)

أمّا عن مبادئ اللّسانيات النسبيّة فمحصورة في أربعة: الدلالي والتداولي والوضعيّ والقوليّ.

1/ المبدأ الدّلالي: تُرهن به بقيّة المبادئ، أصله المحيط الخارجي، وتنتقل منه نسخة إلى الذّهن، ثم تنتقل نسخة من الذهن إلى الواقع اللغوي، وكأنّ للوجود نسختان: إحداهما ذهنيّة والأخرى لغويّة.

2/ المبدأ التداولي: اللغة استعمال، ولهذا فإنّ العلاقة التداوليّة بين المتخاطبَين لها تأثير مباشر في بنية الجملة.

3/ المبدأ الوضعي: كل اللغات في منظور الأوراغي تجبر على الأخذ باحتمال معيّن وإهمال مقابله، ومثال ذلك وسيط العلامة المحمولة ومقابله وسيط الرتبة المحفوظة، فاللغات التي يكون نحوها توليفيّ كالعربيّة واليابانيّة وغيرها تأخذ بوسيط العلامة المحمولة وتترك الآخر، وهي بذلك ضمنت لتركيبها بنية قاعدية ذات رتبة حرة، بينما اللغات ذات النحو الشجري كالانجليزيّة تأخذ بالوسيط الثاني، ولهذا يختص تركيبها ببنية قاعديّة ذات رتبة قارّة. ينظر (الأوراغي، اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، 2010، صفحة 150)

4/ المبدأ القولي: بعض محتواه نمطي وبعضه الآخر خاصّ، وهو في كلّ اللغات يتكوّن من عدد محصور من النطائق الموزعة على الصوامت والصوائت، وقواعد تركيبها تركيبا مزدوجا، كقواعد تركيب النطائق لتكوين قولات الجذور، وقواعد بناء الصيغ الصرفية لتكوين المداخل المعجميّة الفروع من أصولها، وقواعد تركيب المداخل المعجمية لتوليد الجمل، وقواعد تأليف الجمل لتوليد الخطاب (الأوراغي، اللسانيات النسبية وتعليم

اللغة العربية، 2010، صفحة 150). وباعتبار مبدإ التنميط يجاري الأوراغي التفريع الإجرائي للغة محتفظا بخصوصيّة جهازه الاصطلاحي، مؤكّدا أنّ اللغات تشترك في عدد الفصوص اللغويّة، وهي أربعة: الفص النصغي، والفص المعجمي والفص النسلي (التحويلي أو التشقيقي) والفص التركيبي.

1/ الفصّ النّصغي: يحتوي على قوانين التّمثيل للمادّة الصوتية لذلك يتفرّع إلى مكوّن نطقي يتكفّل بالتمثيل للصويتات المفردة (صوامت وصوائت) تختص كلّ نطيقة بمجموعة من المميّزات الخلافيّة، بينما يتكفّل المكوّن النصتي بتركيب التصويتات في قولات المداخل المعجميّة وتركيب هذه الأخيرة في وحدات قوليّة أكبر (الأوراغي، الوسائط اللغوية اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، 2001، صفحة 161).

2/ الفص المعجمي: يحتوي على مجموعة من المداخل المعجميّة تحكمها قواعد دلالية وصوتية، وينقسم المعجم إلى قسمين: معجم واقع ومعجم متوقع، الأول يحتوي على مداخل معجمية أصول لا تشتق من غيرها يتم اكتسابها سماعا لا استنباطا، والآخر يحتوي على مداخل معجميّة محوّلة عن أصولها بواسطة قواعد الفصّ التحويلي، وتؤخذ استنباطا بواسطة الاكتساب الفكري. (الأوراغي، اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، 2010، صفحة 154)

ومن تصنيفات المعجم أيضا: المعجم الشقيق والمعجم المسيك، مثال الأول تشقيق الفعل (قطع) على هذا النحو: قطع، قُطع، أقطع، انقطع، استقطع، قاطع، تقطّع...أما الآخر فيحتوي على أفعال لا يكون لها أكثر من فعل شقيق أو اثنين مثلما هو جار في اللغة الفرنسية.

3/ الفص التحويلي: تشتغل قواعد الفصّ التّحويلي على تفريع مداخل المعجم الأصليّة من أجل توليد مداخل معجميّة فرعيّة. ويشترط في القادة التحويلية الجمع بين الاشتقاق الكلمي والتصريف المقولي، فالأول مسؤول عن توليد كلمة من أخرى، والثاني ينشغل بمهام التصريف بضبط انتقال القولة من بنية إلى أخرى. مثلا في اللغة العربية الفعل (قال) مع علامة الحضور (قلت)، ومع علامة الغياب (قال)...

4/ الفص التركيبي: يتضمن قواعد التركيب ويتميّز بالنمطية، ويتميز بحسب الوسائط التي تخصّه، وهذه الوسائط هي: وسيط الرتبة والعلامة المحمولة، وعلى أساسها تصنّف اللغات إلى توليفية وشجرية. وينقسم الفص التركيبي بحسب النمط إلى مكونين أو ثلاثة، حيث يتألف الفص التركيبي بالنسبة للنمط الشجري من مكونين هما: التليّف والترتيب، أمّا بالنسبة للنمط التوليفي فيتألّف من ثلاثة مكوّنات، هي: ينظر (الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)، 2010، الصفحات 202-206):

ـ المكوّن التأليفي: يتمّ على مستواه تأليف الوحدات المعجميّة بواسطة مجموعة من العلاقات الدلاليّة.

ـ المكوّن الإعرابي: يحتوي على مجموعة من العلامات التي أسندت لها مهمّة الإعراب عن الأحوال التركيبيّة

المترجمة عن الوظائف النحويّة.

ـ المكوّن الترتيبي: يحتوي على مجموعة من العلاقات التداوليّة تكون مسؤولة عن توطين المداخل المعجميّة في مواقعها بالنظر إلى ما يتطلّبه الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب.

وتقمن الإشارة إلى أنّه تبعا لعدد الفصوص تتفرّع قوالب النموذج النحوي التي تتكفّل بوصف هذه الفصوص، فنجد على غرارها: القالب النصغي، والقالب المعجمي، والقالب التحويلي، والقالب التركيبي.

وفي إطار تناول الأوراغي النحو التوليفي للعربية لاحظ الدارسون مايلي (صويلح، 2023، صفحة 290):

ـ تخلّى عن كثير من المفاهيم المركزية في النحو العربي، فلم يعد لاستتار الضمير ولا المبتدأ والخبر ولا للجملة بنوعيها مكان لاقتصاره على مفاهيم: الإسناد والمسند والمسند إليه.

ـ لمّا قدّم العامليّة العلائقية بديلا للعاملية اللفظية اصطدم بوقائع لغوية لا تنسحب عليها مما اضطرّه إلى اختلاق عامل آخر سمّاه عامل الوراثة والنسيب فوقع فيما كان يحذّر منه.

ـ اعتماده على وسيط العلامة الإعرابية جعله يصطدم بجمل لا تظهر عليها علامات الإعراب مما اضطرّه إلى التزام الرتبة لأن عامليته العلائقية لا تستجيب لذلك.

ـ قدّم مفهوما جديدا للنواسخ واعتبر الناسخ مبطلا للحالة التركيبية دون العلامة الإعرابية، وليس هذا بجديد عدا التوسع في المصطلحات مع إضفاء المنطقية على البنية النحوية.

ـ التوليفة التي رسمها الأوراغي لحرية حركيّة عناصر البنية النحويّة هي توليفة تنحصر في الفعل والفاعل والمفعول، ولا وجود لتوليفة الفعل والفاعل ولا المبتدأ والخبر.

ـ تعرب البنية النحوية في النحو التوليفي انطلاقا من أربع بنيات: التأليفية والإعرابية والتداولية والدلالية، وهذا ما يعسّر على المتعلّم استحضاره خاصة في المراحل التعليمية الأولى، ثمّ إنه يستقيم دليلا على إغراق هذه النظرية في التحليل المنطقي العقلاني.

ـ لم يخرج الأوراغي عمّا قرّره النحاة العرب الأوائل في كتبهم إلا في مواضع معدودة.

ـ لا يستقرّ على مفهوم واحد في تعريفاته ناهيك عن صفة التكرار الغلابة في كتاباته.

ـ اعتمد في تأسيس قواعد النحو التوليفي على كلام العرب صحيحه وشاذّه ولم يرد شاهدا من القرآن .

عموما، يمكن الخلوص إلى أنّه رغم هذه الملاحظات أمكن للأوراغي تبعا لمباحثة نحو اللغة العربية

جمع ما كان متفرّقا في كتب الأوّلين، فجاء نحوه مزجا بين النّحو والدلالة والتداول، ثمّ إنّه في محاولته تجاوز اللسانيات الكلية استطاع أن يجعل من اللغة الخاصة منطلقا في الدراسة غير أنّها لا تقف عند حدودها، ولا تغفل في آن عمّا تسعى إليه أيّة نظرية من ضرورة تعميم قوانينها لإثبات علميّتها، لذلك تسلّم بالكليّة من منطلق وجود وسائط كليّة تشترك فيها جميع اللغات البشريّة، وهدفها إثبات النسبيّة التي يشترط أن تبنى عليها دراسة اللغات لما تتّسم به هذه الوسائط من نمطيّة. وحسبها -رغم المزالق- الإضافة النوعيّة والجرأة العلميّة في طرح كفاية تفسيريّة مغايرة تحدّ من بهرجة اللسانيات الكليّة التي ملأت الكون بمزاعم النحو الكلي رغم منافاتها للوقائع اللغوية المشهودة، والأنكى ذلك الميل العربيّ الجارف إلى التفاني في إسقاطها على اللغة العربيّة، فالأولى التفاف الجهود حول هذا المشروع الأوراغي سدّا لأسباب الهفوة وتمكينا لبحث لساني متأصّل لا تحدّه خصوصيّة اللسان من تحقيق نظرية متكاملة الأطراف صالحة للانسحاب على كلّ اللغات التي تتقاسم النمط الواحد وبالتالي البنية الواحدة، ومن ثمّ إعادة الاعتبار للذّات من طريق اللغة والفكر من طريق المنجَز!

الدرس 12:

النظرية التفكيكية

تنتمي هذه النظريّة إلى مرحلة ما بعد الحداثة، وهي مرحلة معرفيّة لها خصوصيّاتها النقديّة، وتُعرف بأنّها "مجموع الظّروف والشّروط المختلفة والمتعدّدة التي تختلط فيها المظاهر الاجتماعيّة بالمظاهر الثقافيّة، فلا يمكن التّمييز بين ما هو اجتماعيّ وما هو ثقافيّ فتنهار المسافة بين النظريّة وموضوعها، ويتعذّر الفصل بين النظريّة التأويليّة والواقع الاجتماعي الذّي تحاول النظريّة إدراكه وتوصيفه." (سلطاني، 2022، صفحة 396) وقد انفتح النّقد الأدبيّ في هذه المرحلة على جملة من النظريات النقديّة الجديدة على غرار التفكيكيّة، اختلفت في منطلقاتها عمّا كان سائدًا في النّقد الحداثي من مناهج سياقيّة ونسقيّة أهملت القارئ، فاتّجهت إلى إعادة الاعتبار له عن طريق تزكية دوره في قراءة النصوص وتأويلها، من خلال الاستناد إلى مرجعيّة ابستيمولوجيّة مستمدّة من النّظريات الفلسفيّة المتراكمة عبر تاريخ الفكر الإنساني.

تُنسب هذه النّظرية إلى جاك ديريدا (Jacques Derrida) وإن كانت إرهاصاتها الأولى موصولة برولان بارث (Roland Barths) حيث"بدأت حركة التّفكيك ولم تكتمل معالمها بسبب طريقته الحادّة اللاّذعة في إثارة الأسئلة ومقارنة التصوّرات من جوانب كثيرة للكشف عن تعدّد المعاني واختلافها. وتمتد جذورها إلى النّدوة التي نظّمتها جامعة (جونز هوبكنز) عام 1966، شارك فيها نقّاد كثر أبرزهم: رولان بارث، وتودوروف، وغولدمان، ولاكان، وجاك ديريدا، ساهم هذا الأخير بمداخلة (البنية والدّليل واللّعب في خطاب العلوم الإنسانيّة) أرسى فيها أسس التفكيكيّة ثمّ ضمّنها في كتابه (الكتابة والاختلاف)، معتبرا إيّاها نقدا شاملا ينبغي على أساسها قراءة النصوص الفلسفية والمعرفيّة والثقافيّة والإبداعيّة." (الطيب و الحياني، 2019، الصفحات 144-145)

ولقد تأسّست التّفكيكيّة في الواقع على رفض الفلسفة التي تنحو منحى ميتافيزيقيّا، فاجترح طريقة جديدة في النظر الفلسفي"سمّاها (استراتيجيّة التفكيك) غايتها تقويض كلّ التراث الفلسفي الغربي، ليس فقط من سقراط حتى فريديريك هيغل كما فعل ملهمه فريديريك نيتشه أو من أفلاطون حتى نيتشه كما فعل هايدغر، بل من فلاسفة الإغريق لما قبل سقراط إلى آخر فيلسوف كبير ومعاصر هو هايدغر نفسه، ثمّ إعادة بنائه من جديد بمنأى عن كلّ تصور ميتافيزيقيّ ينسب الحقيقة والمعنى إلى العقل، ويمنح الأسبقيّة للكلام والصوت، ويجعل من الكتابة مجرّد نسخة للأصل المنطوق." (التاور، 2014، صفحة 30) إذن تبيّن لجاك دريدا أن فعل الكتابة ظلّ محكوما بهاجس الميتافيزيقا منذ الحقبة اليونانية، ونظِر إليه دوما كنسخة مقابلة للمنطوق، وامتدّت هذه النظرة التقليديّة إلى دوسوسير، فكان لا بدّ له من تقويض هذه النّزعة من خلال تفكيك النصوص الفلسفية وغير الفلسفيّة وفق استراتيجية تنطلق من الهامش نحو المركز، وتجعل المعنى لا يحيل إلى العقل كمصدر وحيد للمعرفة، بل يحيل إلى معنى آخر والآخر على آخر، بحيث لا نعود نمثل أمام معنى واحدا، بل نمثل أمام اختلاف مطلق. (التاور، 2014، صفحة 30). ويدفعنا هذا التّقديم إلى طرح سؤال مفاده: هل هذا يعني أنّ ديريدا سيعطي الولاء للكتابة بدل الكلام

كما جرت عليه الفلسفات المتقادمة؟ تشير أدبيّات البحث أنّه كان في مهمّة مزدوجة (التاور، 2014، الصفحات 35-36): أوّلها مساءلة احتقار الكتابة في الطّرح الفلسفي القديم، وثانيها تفكيك هذا التمركز حول الكلام الذي هو صدى للتمركز حول العقل. وهو بهذا المعنى لا يريد قلب المعادلة بإعطاء الكتابة الأفضليّة على الكلام، وإنّما غرضه قلب تراتيب تلك الفلسفة، فلا ينظر للكتابة على أنّها مُلحق للكلام أو كهامش للمركز، بل النّظر إليها كهامش يتخلخل عنده المركز، ففي قلب المركز يسكن الهامش، أي إنّ المركز ما انفكّ يتأسّس بفضل الهامش.

وقد شاع في حقل المعرفة أنّ التفكيكيّة منهج نقديّ يُعنى بدراسة النصوص وتحليلها وفق مقولات معيّنة رغم أنّ صاحبها نفى ذلك، "فليس التفكيك منهجا، أي تطبيقا لقواعد تحتذى قصد تحقيق هدف أو غاية معيّنة، ولا هو بطريقة بالمعنى الديكارتي، تفترض مبادئ ومفاهيم جاهزة وثابتة تسقطها على موضوعاتها المختلفة، ولا يمكن تحويله إلى منهج للقراءة والتأويل، بل هو استراتيجية تقوم على تشغيل آليات النص وتتبّع منطقه الداخلي إلى حدّ جعله يفقد وحدته ويقول اختلافه الخصب، أي استراتيجيا في فحص النصوص تتوسّل بالتشتّت والتعدّد لكسر منطق الزوج الميتافيزيقي: داخل/خارج، كلام/ كتابة، هامش/ مركز، دال/مدلول، أصل/ نسخة...ولإقرار حقيقة المتردّد اللايقيني في عبارة (هذا وذاك) و(لا هذا ولا ذاك)" (التاور، 2014، صفحة 40).

إذن، التّفكيك ليس منهجًا ولا نقدا ولا تحليلا ولا تقويضا ولا هدما، إنّه ممارسة تندرج ضمن سيرورة استراتيجيّة مفتوحة ولا متوقّعة، ولا تنتهي ولا تحدّ بحدّ ما هو مكتوب، وهو أيضا محاولة لفهم كيف قيّض لمجموع ما أن يتشكّل ويُبنى ويتأسّس، ولأجل ذلك لا بدّ من هدمه وتدميره وإعادة بنائه (التاور، 2014، صفحة 40). ويخرج التفكيك في قاموس (مصطلحات النقد الأدبي المعاصر) إلى معنى "فعل القراءة المتجدّدة للنص، التي يأخذ فيها القارئ دورا في إعادة بناء معنى جديد للنص، بحيث يكون هذا المعنى قابلا للتجديد من قراءة لأخرى ومن سياق لآخر. وبهذا المفهوم يتطلب تفكيك النص قراءة النص الأدبي قراءة واسعة، قراءة متغيّرة حسب المرحلة التاريخيّة والثقافيّة التي يعيشها القارئ، ومعنى النص وفق هذا المفهوم هو معنى لانهائي، معنى مفتوح يرتبط بالزمن أو التاريخ الذي يعيشه القارئ، ووظيفة القارئ هنا ليست اكتشاف النص بل إعادة كتابته." (سلطاني، 2022، صفحة 397).

ويرى النقّاد أنّ التّفكيكيّة استمدّت مرجعيّاتها النقديّة من فلسفة الشكّ بحكم ظهورها في سياق عصر الشكّ الديكارتي، حيث أفاد ديريدا من هذا الطّرح وسعى إلى تكييفه مع تفكيكيّته، يقول:"ومن بين ما أدين به لـ(فوكو) كونه جعلني بفضل كتابه الهائل الذي مكّنني من تجاوز قراءتي الساذجة للتأمّلات" وكأنّه ارتقى به إلى مرحلة التفكير العميق. كما يعترف بجميل هايدغر في انتهاجه القراءة التقويضيّة كما تطبّع

بمصطلحاته على غرار التدمير ، الحضور والغياب، لا نهائية الدلالة..إن هذا التأثّر بعيون النقاد أمر طبيعيّ ناجم عن المثاقفة النقدية بين النظريات، وإنّ التدقيق في وجوه المقاربة هو ما يزيد من غموض التفكيكية في الساحة النقدية، إنّها "استراتيجية لقراءة النصوص، تقوم على انتهاج قراءة تقويضيّة تكشف بها عن التناقض الذي يحفل بدلالة النص، هذه القراءة تثير الشكّ في اليقينيّات النصيّة، ثمّ تعتمد بعد ذلك عل أسلوب تحليليّ يقوم فيه الناقد باختراق الكلمات في سياقها النصي قبل أن يقبل الدلالات المرافقة، لا بعدّها مسلّمات فلسفيّة أو عقليّة، إنّ منهجيّة ديريدا قائمة على تحرير اللغة من دلالتها المقيّدة بقواعد النحو ووضعها في إطار تحليليّ من الفكر والرؤية الشعريّة." (الحليم، 2010، صفحة 117)

في مقابل ظهورها المحتشم في أوروبا شهدت التفكيكية نجاحا باهرا في أمريكا، فالنّقاد الذين كانوا في بداياتهم بنيويين سرعان ما تمرّدوا على البنوية وانشقّوا منها ثمّ انضمّوا إلى التفكيكيّة؛ لإدراكهم أنّ المشروع النّقدي الذي قامت عليه البنويّة صار قاصرا عن مقاربة النصّ مقاربة محايثة. وهذا ما فتح لها باب الانتشار إلى مختلف أنحاء العالم بعد أن نالتها عدائيّة كبرى في أوروبا، ويمثّل التّفكيك في أمريكا مدرسة (ييل) التّفكيكية التي تضمّ بول دي مان، جوفري هارتمان، هارولد بلوم... وقد عدّ هؤلاء التّفكيك وعيا جديدا معارضا بصورة كليّة للوعي اللاّهوتي الذي أراد توحيد العالم حول مركز عقائديّ موحّد، يتجسّد فيه المعنى الوحيد للحقيقة التي لا تقبل النّقاش. (قنديل، البنيوية وما بعدها بين التأصيل الغربي والتحصيل العربي، 2010، صفحة 126)

يقع الاتّفاق على أنّ مصطلح التّفكيك عند دريدا يكتنفه الغموض والتعقيد حتى صار الباحثون يتوجّسون منه خيفة، ويشهد الباحثون أنّ قراءة ديريدا ليست بالسهلة بل تتطلّب أذنا ثالثة لسماع ما لم يسمع من قبل بحكم انبناء تفكيكيّته على أبعاد ثلاثة: (قنديل، البنيوية وما بعدها بين التأصيل الغربي والتحصيل العربي، 2010، الصفحات 126-127):

_ تحديد الثنائيّات المتقابلة التي يشتغل عليها التّفكيك.
_ النّزوع نحو استخدام مقولات إجرائيّة رجراجة لا يمكن الحسم في دلالتها.
_ القراءة التّفكيكيّة لا تسلّم بنتائج القراءة، فكلّ قراءة منجَزة غير نهائية.

عربيّا، ظهرت التّفكيكية في ثمانينيات القرن الماضي بعد تأخّر دام 21 سنة لأسباب موضوعيّة، ومع ذلك يُحفظ الفضل لأعلام يُشهد لها في نقل هذه التّجربة النقديّة، على غرار عبد الله الغذامي، علي حرب، بسام قطوس، ميجان الرويلي، عبد الملك مرتاض، يوسف وغليسي... الذي أحصى الجهود العلميّة التي قام بها النقاد العرب من أجل وضع مقابل لتفكيكيّة ديريدا رغم شهادة هذا الأخير على صعوبة وجود مصطلح يحتوي دلالة التفكيك كما أراد له. وقد تجاوز طرح التفكيكية في النقد العربي مرحلة الترجمة

والتعريف إلى التطبيق على النصوص بمختلف سياقاتها وأنواعها، تماما كما فعل عبد الفتاح كليطو، الذي يشكر للتفكيكية دورها في إتاحة الفرصة للقارئ في إعادة كتابة النص بدلالة جديدة ولا نهائيّة.

وتنتهج التّفكيكيّة الديريدية في مقاربتها للنّصوص جملة من الآليّات التقويضيّة لا تُعرَف إلاّ بها، وهي:

1/ مناهضة البنويّة: تتجاوز التّفكيكيّة النّقائص النّقديّة التي وقعت فيها البنويّة وتعويضها بانفتاح النص على القارئ وتحرّر معناه من القصديّة، انطلاقا من الشكّ في اليقينيات العقليّة للنص -التي تسلّم بامتلاكه معنى أوحد لا يقبل التأويل- وزعزعة نظامه وخلق حالة من اللاّنظام فيه ثمّ الانتقال به من الانسجام إلى التشتيت، أي قلب موازين النص بخلخلة قواعده المنطقيّة حتى يصبح في حالة من اللاّاستقرار، فالتّفكيكيّة بهذا المعنى هنا "شبيهة بالثور الهائج الذي أطلقه عصر الشكّ الشامل من مربطه يحطّم كلّ شيء فلا شيء معتمد ولا شيء موثوق ولا شيء مقدّس" (حمودة، 1998، صفحة 270).

2/ لانهائيّة المعنى: كرست البنويّة أولويّة الدّال على المدلول وأسبقيّة الصّوت على الكتابة وامتلاك النصّ معنى واحدا لا يقبل التّأويل كما قدّمت الشّكل على حساب المضمون فناقضتها التّفكيكيّة وسعت إلى تقويض هذه المسلّمات، منطلقا ديريدا من فكرة أنّ الكتابة ليست حدثا ثانويّا يأتي بعد النّطق، فالكتابة "تدخل في محاورة مع اللّغة فتظهر سابقة على اللّغة ومتجاوزة لها، ومن ثم فهي تستوعب اللغة فتأتي كخلفيّة لها بدلا من كونها إفصاحا ثانويّا متأخّرا." (الغذامي، 1998، صفحة 55) واعتبارا لهذا تصبح اللغة تولّدا ينتج عن النصّ، ويصبح بدوره حمّالا لدلالات لامتناهية لزاما، فكلّ قراءة تولّد معنى جديدا يختلف عن سابقه، وبهذا يعيش النصّ في حالة من التّشتت نتيجة هذا التّعدّد القرائي، من خلال هدم مركز النصّ وعزله عن السّياقات الخارجيّة التي تتحكّم في معناه لتنفتح علاماته اللّغويّة وتتحرّر من إسار القوانين المركزيّة، لأنّها في منظور التّفكيكيين"تكتسب صفة الإغلاق والنهائيّة والذاتيّة بحكم علاقتها بمركز خارجيّ هو النّظام العامّ للّغة الذّي يؤسّس شرعيّتها ويمكّنها من تحقيق الدّلالة." (حمودة، 1998، صفحة 336).

3/ فلسفة الاختلاف: رُغم الحالة المائعة والزّئبقية لمفهوم الاختلاف عند ديريدا إلاّ أنّه يمثّل حجر الزّاوية في فلسفة ديريدا، لأنّه المسؤول عن منح النصّ معاني جديدة ولامتناهية، والجدير بالإشارة أنّ ديريدا تجاوز الاختلاف المعروف في اللّغة الفرنسية بلفظ différence إلى لفظ différance للتوكيد على قيمته الاختلافيّة، فاللاّحقة ance تفيد الفعل بكلّ طاقاته، والكلمة تصبح حمّالة لوجهين: المغايرة والإرجاء، الذي أسماه عبد المالك مرتاض (التّأجيل)، وأحسن كاظم جهاد حين ترجمه بـــ : (الاخ(ت)لاف) بوضع التاء بين قوسين إشارة إلى الاختلاف والإخلاف عند ديريدا، الذي استوحى الفكرة من دوسوسير حين أكّد أنّ "الاختلاف بين وحدات صوتية ودلاليّة يظهر كمفتاح العقد بالنسبة لاشتغال اللغة، ذلك أنّ

وظائف النّظام اللّغوي لا يمكن أن تحدّد بصورة مستقلّة بعضها عن بعضها الآخر، بل فقط بالنسبة للتداخلات فيما بينها." (نانية، 2020، صفحة 102) ويشهد ديريدا بصعوبة إيجاد ترجمة مقابلة للتّفكيك في مختلف اللّغات، لأنّه يتحدّد لديه كشيء ديناميّ لا يرتبط في اختلافه بالأشياء الأخرى المقابلة له، فهو اختلاف منبعث من دلالة الشّيء ذاته؛ أي بين الشّيء الأصل وبقيّة نواسخه. إنّه يُرينا أنّ الأصليّ لا يكون أصليّا إلاّ بالاستناد إلى النّسخة التالية له، التي يسود الزّعم أنّها تأتي لتنسخه وتكرّره، ضامنا له بذلك حيازة تسمية الأصليّ أو الأصل. ويُصاحب مبدأ الإرجاء الانتظار فيتخلّق الالتباس، ومعناه أنّ إرجاء المعنى يتطلّب من القارئ انتظار جملة من الممكنات الدلاليّة التي يتيحها النصّ عند قراءته، إلاّ أنّ طول الانتظار يولّد التباسًا لدى القارئ؛ لأنّ المدلول يكون في حالة من التّأجيل المستمر، فلا يثبت على دلالة واحدة ومستقرّة، فهو في حالة من المراوغة والإرجاء المستمرّ بصورة لا نهائيّة (سلطاني، 2022، صفحة 406).

4/ الحضور والغياب: تعدّ هذه الثنائيّة من أبرز مبادئ التفكيكيّة أيضا، وتقوم على رفض ما تسمّيه الميتافيزيقا بالحضور، التي تتجلّى في الإحالة إلى مراكز ثابتة خارج النصّ وخارج اللّغة، ويثبت صحّة المعنى دون أن يكون هو نفسه قابلا للمراجعة أو الطّعن في صحّته بغضّ النظر عن خصائص الفكر الذي يحيل إليه. هذا يعني أن هناك حضورا خارج النصّ أو خارج اللغة، يعطي هذا الحضور للمعنى حقيقة والتي تبحث في حقيقة جوهره؛ ليعني الحضور اقتراب الذات من نفسها وربط جزئيّاتها ببعضها البعض لتصبح كتلة موحدة، فالميتافيزيقا لدى ديريدا هي الوعي بالحضور، وفلسفة الغياب تعني أنّ هناك أشياء في الذّات لا تحضر تماما في الوعي، والمفاد أن اللاّوعي يمثّل لدى ديريدا الغياب، وعلى غرار ذلك يصبح النصّ حضورا وغيابا وبهما يتحقّق الاختلاف، ويعني هذا أنّ ثمّة وحدات تحضر ووحدات تغيب في الوقت نفسه، وبذلك يحضر هذا المعنى ويغيب ذاك بتناسل الاختلافات وتوالد الدلالات بعد أن يتمّ تقويض سلطة الحضور بعزل النصّ عن القوّة الخارجيّة التي يرتكز عليها، فيصبح النصّ متحرّرا لغياب المرجع الخارجيّ الذي كان يستندُ عليه فتصبح علاماته اللّغويّة مشتّتة ومعناه متعدّدا. ينظر(سلطاني، 2022، صفحة 406).

5/ الأثر: يرتبط هذا المصطلح بالكتابة فمن خلاله تنتعش ويصبح مفعوله سحرا فيتحرّك من أعمق أعماق النصّ ليتسرّب داخل أغواره مؤثّرا على كلّ ما حوله، ومع أنّه عازف كلّ الانفعالات الصّادرة عن النصّ إلاّ أنّه يستحيل لمسه. ولهذا اكتسب أهميّة كبيرة فالنصّ لا يُكتب إلاّ من أجل الأثر لذا كان سابقا عليه ليُصبح في النّهاية هدفا واحدًا لكلّ من الكاتب والقارئ، ويصير هو التّواصل الأزليّ قبل النصّ وبالنصّ وبعده، ويبقى الأثر بعيد المنال، وسوف تبقى معه كلّ القراءات التّفكيكيّة قراءات مفتوحة غير محدّدة ولا نهائيّة. وقد صرّح ديريدا أنّ الأثر الخالص لا وجود له ومع ذلك يعدّ مبدأ أساسيّا للكتابة، ليس مكانيّا ولا زمانيّا، لكنّه يتعلّق بالمعيش (الذّاكرة) ويشكّل الأصل المطلق للمعنى. (نانية، 2020، الصفحات 107-

108) وقد قدّمه عبد الله الغذّامي على أنّه "القيمة التي تجري وراءها كلّ النّصوص ويتصيّدها الأدب أحسبه سحر البيان الذي أشار إليه القول النبويّ الشريف." (الغذامي، 1998، صفحة 53) واعتبره جابر عصفور "مصطلحا يتضمّن دلالة النّقش أو العلامة المحفورة أو الأثر الباقي للكتابة التي هي نقش له وفضاؤه الخاص" (عصفور، دليل الناقد العربي المعاصر، 1966، صفحة 76) وكأنّ النص يدخل في حركة محوريّة دائريّة تبدأ بالأثر متّجهة إلى النصّ ثمّ تعود إلى الأثر وهكذا دواليك، فالنصّ لا يُكتب إلاّ من أجل الأثر، فهو سابق عليه لأنّه مطلبه، ثمّ يتلبّس به حتّى يصبح هذا الأثر هدفا للقارئ.

6/ اللّعب الحرّ: يرتبط هذا المصطلح بمفهوم مراوغة المدلول للدال، والتحوّل الدّلالي في منهجيّة ديريدا تحوّل من سجن اللغة إلى سجن آخر لا يقلّ خطورة عن السّجن البنوي الأوّل وهو سجن الدال، ويقتضي هذا التحوّل الإعلان عن سياق تحصيل المعنى بطريقة الدخول في لعبة الحاضر والمغيّب والدّخول في لعبة الإحالات الدّالة التي تقوم حسب ديريدا بتشكيل اللغة والسقوط فيها، إنّها تتضمّن تفعيل ممارسة الكتابة والنتيجة: تفعيل ممارسة اللّعب، ويربط ديريدا مفهوم اللّعب بالحضور فهو قطع له، وحضور العنصر هو دائما مرجع دلاليّ واستبداليّ منقوش في نظام اختلافات، وحركة سلسلة اللعب هي دائما لعب في الحضور والغياب. وهذا يعني أنّ اللعب يعمل على تلوّن الدّوال والدّخول في جدليّة مع دلالات أخرى. "فكلّ قراءة تثبت مؤقتا معنى النص إلى أن تأتي قراءة أخرى تمحو هذا التثبيت وتأتي بمعنى آخر، أي أن الدلالة تكون لا نهائية في عمليّة التوالد ويكمن جوهر اللعب الحر في لانهائية الدلالة والانتشار واستحالة قيام قراءة واحدة". (جياد، 2017، الصفحات 279-280)

عمادا على ما ذُكر من شأن التّفكيكيّة يمكن الخلوص إلى أنّ مفهومها زئبقيّ لإغراقها في الفلسفة، ومع ذلك لا تزال ذات حظوة في الفكر النّقدي واللّساني، حيث اتّسع نطاق المقاربات التّفكيكيّة كونها نادت بحريّة القراءة ومنحت النّاقد حصانة خاصّة فلا خطأ ولا صواب، وهذا ما جعلها في ميزان آخر منهجا خطيرا يكرّس التّشكيك في كلّ ما هو ثابت فلا يُستأنس به، ويقدّم الكتابة على سائر فنون التّواصل، و في موت المؤلّف إقرار بتجاهل الموهبة الفنيّة، والدّعوة إلى اللّعب الحرّ مدعاة لقراءات غثّة، مع الميل الجارف إلى تعقيد المفاهيم لاستشعار المفارقة الفلسفيّة من خلال أنّ ما يقال استثنائيّ وغير نمطيّ... وهذا لا يمنع الاعتراف بحاجة اللّغة إلى التّفكيك باعتبارها نزّاعة إلى التّضمين لغلبة المكوّن الاستعاري على بنيتنا التصورية ولا كاشف له من غير اللغة...

الدرس 13:

النظرية التداولية

التداوليّة، مصطلح حديث اكتسح السّاحة اللّسانية العربيّة على غير وجه محدّد يُطمأنّ إلى مخرجاتها التّحليليّة في البداية، ومع ذلك استمرّ نشاط بيانها حتّى استوى الاتّفاق على عنايتها الخالصة بكيفيّات التواصل اللّغوي وما تقتضيه من مفروات دلاليّة. "ولا نبالغ إذا قلنا إنّ هذا العلم قد طغى مؤخّرا على ميدان الأبحاث اللسانيّة خصوصا في مجال التواصل اللساني، فلقد أعطت التداوليّة أهميّة قصوى للمتلقي على حساب الظروف السياقيّة والباث نفسه" (علي، 2017، صفحة 221) حتى جادت دراسات لا معدودة بآليّات اشتغالها في مختلف الاستعمالات اللغوية، والغاية منها قسيمة ما هدفت إليه النظريات اللسانيّة السابقة وهي فهم حقيقة اللغة، ولتحقيق ذلك "يدعو هذا الاتجاه إلى الاهتمام بما أهملته اللسانيات في الجانب الاتصالي، لاسيما دراسة علاقة اللغة بمستخدميها، حيث لا يمكن أن تبقى محصورة في علمي النّحو والمعاني، والإلمام بكلّ العناصر الفاعلة في عمليّة الإبلاغ" (بوجادي، 2009، صفحة 44). والظّاهر أنّ ما ترتّب على الممارسات اللغويّة من مشكلات لا متناهية كان مدعاة لمعالجات لغوية جديدة تتجاوز الإخلاص للبنية إلى إبراز دور علم اللغة في إيجاد الحلول المناسبة، وعلى هذا الأساس"يمكن فهم التحوّل البراغماتي في علم اللغة على أنّه انعكاس لحاجات مجتمعيّة متغيّرة، مهمّته اجتماعيّة بوجه عامّ." (بوجادي، 2009، صفحة 45)

ومن هنا فإنّ الحديث عن النظريّة التداوليّة يستلزم التّفريق المنهجي بين البنية والاستعمال، هذا الجانب الاستعمالي هو المسمّى pragmatique عند الغربيين، وقد تعدّدت ترجماته العربية، منها: البراجماتية والذارئعيّة والنفعية والفوائدية والتخاطبية والتداولية، وهذان الأخيران أقرب إلى ما تحيل عليه اللغة ومكوّناتها اللسانيّة مقارنة بالمقابلات الأخرى. ومع ذلك يشيع بين الباحثين مصطلح التداولية، باعتبار الفعل (تداول) يوحي بتبادل الأدوار بين المتخاطبَيْن، فالمتكلّم يأخذ دور المتلقي، والمتلقي يأخذ دور المتكلّم، واستمرار التداول بينهما إيذان بحدوث التواصل والتفاعل، وبهما يتحقّق الفهم والإفهام. واعتبارا لهذا يُستأنس بتعريف شارلز موريس للتداوليّة القاضي بأنّها دراسة العلاقات بين العلامات ومستخدمي هذه العلامات (آن و موشلار، 2003، صفحة 29). والعلاقات المترتّبة هنا ثلاث، علاقات: دلاليّة ونحوية وتداوليّة، وقد أشارت خولة طالب الإبراهيمي إلى أن هذه الجوانب الثلاثة تأسّس في ضوئها الدرس التداولي، حيث تدرج العلاقات التي تربط الدوال اللغوية بعضها ببعض في الجانب النحوي، أمّا في الجانب الدلالي فيتمّ فيه تصوير هذه العلاقات المرتبطة بالواقع، أي هو مرجع الدلالات اللغوية، أما الجانب البراغماتي فتدرج فيه العلاقات التي تربط تلك الدوال بمستعمليها وبظروف استعمالها، وتجليات هذه الاستعمالات على البنيات اللغوية." (الإبراهيمي، 2006، صفحة 176) والتي منها تتحدّد الأسئلة الجوهريّة التي تنطلق منها المقاربة التداولية: من يتكلّم؟ وإلى من يتكلّم؟ كيف يقول شيئا ويريد شيئا آخر، وكيف يسمع المتلقي شيئا ويفهم شيئا آخر. وهذا ما جعلها مثار اهتمام تخصّصات كثيرة على غرار علم الاجتماع

وعلم النفس وعلوم الاتصال والبلاغة وتحليل الخطاب...

ظهرت التداولية في الو. م. أ في القرن 19، وتطوّرت عقِب الحرب العالميّة الثانية، وكانت بداياتها كتيار فلسفي مثّله وليام جيمس وجون ديوي وريتشارد رورتي، وفي سنة1938 اهتم بيرس بتداوليّة سيميائيّة قائمة على نظام علاماتيّ. ثمّ جاء موريس مميّزا بين ثلاثة مظاهر في اللغة الطبيعيّة، المظهر التركيبي، والمظهر الدلالي، والمظهر التداولي، "وقد استقرّ في ذهنه أنّ التداوليّة تقتصر على ضمائر المتكلّم والخطاب وظرفي الزّمان والمكان والتعابير التي تستقي دلالتها من معطيات تكون جزئيّا خارج اللغة نفسها، أي من المقام الذي يجري فيه التواصل." (آن و موشلار، 2003، صفحة 29) ولم تصبح التداولية مجالا يعتمد به في الدرس اللغوي المعاصر إلاّ في العقد السابع من القرن العشرين، بعد أن قام على تطويرها ثلاثة من فلاسفة اللغة المنتمين إلى التراث الفلسفي لجامعة أكسفورد، هم: أوستين وسيرل وجرايس، وكلّ اهتماماتهم موجّهة إلى مكاشفة طريقة توصيل المعنى الذي به يستقيم التّواصل ويتجدّد. ولهذا تعرّف التداولية بكونها "مذهبا لسانيّا يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيّات استخدام العلامات اللّغوية بنجاح، والسّياقات والطبقات المقاميّة المختلفة التي يُنجز ضمنها الخطاب والبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصليّة واضحة وناجحة، والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعيّة." (صحراوي، 2005، صفحة 5) ومن تعريفاتها أيضا أنّها "الدراسة التي تعنى باستعمال اللغة، وتهتمّ بقضيّة التلاؤم بين التعابير الرمزيّة والسياقات المرجعيّة والمقامية والحداثيّة." (فيليب، 2007، صفحة 18) ويعرّفها صلاح فضل بأنّها :"المجال الذي يركّز مقاربته على الشّروط اللاّزمة لكي تكون الأقوال اللّغوية مقبولة وناجحة وملائمة في الموقف التواصلي الذي يتحدّث فيه المتكلّم." (فضل، 1996، صفحة 25) أمّا عن أهميتها فإنّ في معرفة أثر المقام في إنجاز المقال كفاية الاقتناع بأنّ اللسانيات لا يمكن أن تكون إلاّ تداوليّة، وهذا يجاري "اعتقاد كارناب بأن التداولية هي قاعدة اللسانيات" (الشهري، 2000، صفحة 23). ويمكن حصر وجوه أهميّتها فيمايلي: (جنحي و زرال، 2021، صفحة 175)

ـــ دراسة استعمال اللغة لا من حيث بنيتها كما تفعل البنوية بل عند استعمالها في الطبقات المقاميّة المختلفة

ـــ شرح كيفيّة سيرورة العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات

ـــ شرح أسباب فشل المعالجة اللسانية البنوية في تفسير اللغة

ـــ محاولة الإجابة عن مجموعة أسئلة خطابيّة.

ـ تبيان أسباب أفضلية التواصل غير المباشر على التواصل الحرفي المباشر.

وتقوم التداوليّة في جوهرها على رفض ثنائيّة (اللغة/ الكلام) السّوسيرية، فتأخذ على عاتقها تحليل عمليّات الكلام ووصف وظائف الأقوال اللّغوية لأنّها تعدّ المعنى غير متصّل لا بالكلمات ولا بالمتكلّم ولا بالمخاطِب بل إنتاج المعنى يتشكّل في شبكة متكاملة، يتمّ فيها تداول اللغة بين المتكلّم والمخاطَب ضمن أسيقة معيّنة (ماديّة واجتماعيّة ولغويّة) قصد الوصول إلى المعنى المتضمّن في الكلام. وبناء على هذا اتّسعت مجالات الدراسات التداولية بتعدّد مشاربها في اللغة، فأمكن تقسيمها إلى عدّة تداوليّات (نحلة، 2002، صفحة 15):

التداوليّة الاجتماعيّة: وتعنى بدراسة شرائط الاستعمال اللغوي المستنبطة من السياق الاجتماعي.

التداولية اللغوية: تدرس الاستعمال اللغوي من وجهة نظر تركيبيّة.

التداوليّة التطبيقيّة: تعنى بمشكلات التواصل في المواقف المختلفة.

التداولية العامّة: وتهتم بدراسة الأسس التي يقوم عليها استعمال اللغة استعمالا اتصاليّا.

وانطلاقا من السياقات أيضا صنّفت نادية رمضان النجار التداوليّة إلى: (النجار، 2012، صفحة 20)

تداوليّة كبرى: تهتم بالسياقات الاجتماعيّة للخطابات.

تداوليّة صغرى: تتجّه نحو السياقات الجزئيّة للخطابات.

ما وراء التداوليّة: وتعنى بتوجيه وعي الناس نحو الخطابات الإعلامية والعلمية.

وصنفت أيضا بحسب البعد الاستعمالي للكلام إلى: (كاظم، 2006، صفحة 37)

تداولية لفظيّة: وتعنى بوصف العلاقات الموجودة بين المعطيات الداخليّة للملفوظ وخصائص الجهاز التلفظي وصفة الخطاب، وتبناه شارل موريس.

التداولية التخاطبية: وتعنى بالقيم التخاطبية المضمرة داخل الملفوظ، وتبناها أوستين وسيرل.

التداولية التحاورية: وتشتغل على التبادلات الكلاميّة، وتبنّاها علماء الأنثروبولوجيا والإثنولوجيا.

إنّ هذه التّصنيفات التّجريديّة توكيد لعدم انتماء التّداوليّة إلى أيّ من مستويات الدرس اللغوي صوتيّا كان أو صرفيّا أو نحويّا أو دلاليّا، إنها لا تقتصر على إحداها بل من الممكن أن تستوعبها جميعا، وهي كذلك لا تنضوي تحت علم من العلوم التي لها علاقة باللغة على تداخلاتها معها في بعض جوانب الدراسة، كعلم الدلالة الذي يشاركها دراسة المعنى، وعلم اللغة الاجتماعي الذي تتشارك معه في تبيين أثر

العلاقات الاجتماعيّة بين المشاركين في الحديث وموضوعه، ومرتبة كلّ من المتكلّم والسامع وجنسه، وأثر السياق غير اللغوي في اختيار السمات اللغوية وتنويعها، وعلم اللغة النفسي الذي يشارك التداوليّة الاهتمام بقدرات المشاركين التي تؤثّر في أدائها، مثل الانتباه والذاكرة الشخصيّة، وتحليل الخطاب لاشتراكهما في الاهتمام بتحليل الحوار، ويقتسمان عددا من المفهومات الفلسفيّة واللغويّة، كالطريقة التي توزّع بها المعلومات في جمل أو نصوص، والعناصر الإشاريّة والمبادئ الحوارية، ولهذا يرى بعض العلماء أنّها يمكن أن تكون امتدادا للسيميائيّة (علي، 2017، الصفحات 225-226).

يشير خليفة بوجادي إلى أنّ الإلمام بقضايا اللّسانيات التداوليّة أمرٌ يكاد يستعصي على كلّ من يريد رسم حدود لها، ولهذا يسمح فحص مدوّنتها بتحديد خمسة موضوعات أساسة هي: أفعال الكلام، والملفوظيّة، والحجاج، والتفاعلية والسياق، والوظائف التداولية. (بوجادي، 2009، صفحة 86)

_ أفعال الكلام: وهي الفكرة التي يؤرّخ منها للتداوليّة، تربط اللغة بإنجازها الفعلي في الواقع.

_ الملفوظيّة: تطوّرت مع بنفنيست وتابعيه، منطلقة من تطوير جادّ للثنائية السوسيرية (لغة/ كلام) ومستندة إلى المفاهيم التداوليّة الجديدة في شرح علاقة اللغة بالمتكلّم، لهذا اعتبرت تيّارا موازيا في نشأته للتداوليّة إن لم يكن مندمجا فيه.

_ الحجاج: اللغة في ذاتها ذات بعد حجاجيّ في جميع مستوياتها ويظهر ذلك في نظام بنيتها، لأنّ المتكلّم يستخدم الوحدات اللسانية حسب ما يريد إبلاغه من أفكار وبالقدر المقصود.

_ التفاعلية والسياق: إن وظيفة اللغة تحقيق التفاعل بإنجاز أفعال اجتماعية، ويشمل بحث التفاعل قضايا عدّة منها: دراسة القدرة التواصليّة، وشروط فعل التواصل، ودراسة السياق والمقام وغير ذلك.

_ الوظائف التداوليّة: هي وظائف مرتبطة بالسياق والمقام ومدى إنجازيّة اللغة في واقع التواصل.

أمّا عن آليّات الدّرس التّداولي فيمكن حصرها في تلك الجوانب المركزية المتكرّرة في أدبياته، وهي: الأفعال الكلاميّة والاستلزام الحواريّ والافتراض المسبق والإشاريّات والحجاج.

1/ الأفعال الكلاميّة: تنطلق من فكرة أنّ التلفّظ بكلام ما هو فعل كلاميّ، وإلى جانب معنى معيّن هناك قوّة اللّفظ التّي تحمل في ذاتها شحناتٍ ناتجة عن فعل القول، وهذا ما يُستشفّ من قول مؤسّسها أوستين:" لا يمكن أن يكون الفعل الإنجازيّ ناجحا تماما دون أن يُحدث تأثيرا على المخاطَب." وعلى هذا الأساس صنّف الأفعال الكلاميّة إلى أقسام ثلاثة: فعل لفظ(فعل قولي)، وفعل إنجاز(القول الفاعل)، وفعل أثر(الفعل الاستلزامي)، وجميعها تسهم وفق مبدأ التّعاون في خلق موقف كلاميّ يوحي بنجاح العمليّة التواصليّة. والأفعال الكلامية ليست قصديّة فحسب، بل عرفيّة تنجز داخل الجماعة اللغويّة وفق

قواعد قد تعلّمها كلّ شريك لغويّ في عمليّة تكيّفه الاجتماعي. واستنادا إلى مفهوم القوة الإنجازية حدّد أوستين أفعالا كلاميّة خمسة: (بوجادي، 2009، صفحة 97)

_ الأفعال الحكميّة (الإقراريّة): حكم، وعد، وصف...
_ الأفعال التمرسيّة: إصدار قرار لصالح أو ضدّ...، أمر، قاد، طلب...
_ أفعال التكليف (الوعدية): تمنّى، التزم، أقسم...
_ الأفعال العرضيّة (التعبيرية): أكد، أنكر، أجاب، وهب...
_ أفعال السلوكات (الإخباريات): اعتذر، هنّأ، رحّب...

وقد أسهمت جهود سيرل في توضيح هذه الأفعال الكلامية لمّا قدّم شروط إنجاز كلّ فعل، وشروط تحوّله من حال إلى حال وآليّات ذلك، وقد أعاد تقسيمها إلى أربعة أقسام: فعل التلفّظ (الفعل الصوتي والتركيبي)، الفعل القضوي (الإحالي والجملي)، الفعل الإنجازي، والفعل التأثيري، ثمّ سرعان ما أعاد تصنيفها إلى أصناف خمسة، تشمل: (بوجادي، 2009، الصفحات 99-100)

_ الإخبار (التعبيريات)
_ الأوامر (التوجيهيات)
_ الالتزام (الوعديات)
_ التصريح (الإعلانيات)
_ الإنجاز (التقريريات)

كما ميّز سيرل بين الأفعال الإنجازيّة: المباشرة وغير مباشرة، فأمّا الأولى فتشمل الأفعال التي تطابق قوتها الإنجازيّة مراد المتكلّم، وهو أنّ ما يقال مطابق لما يعنى. وأمّا الثانية فهي التي تخالف فيها قوتها الإنجازية مراد المتكلّم، ففي قوله تعالى: ﴿رَبِّ هَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَة﴾ لا يمكن أن يجري على مراد الأمر أبدا، إنّما هو ماض إلى الرجاء والتضرّع.

عموما، "لقد قدّمت فكرة أفعال الكلام دراسة نسقيّة لعلاقة العلامات بمستعمليها، والاحتفاء بها لم يكن لدى اللسانيين وحدهم الذين وجدوا فيها مجالا جيّدا لحلّ المشكلات التركيبيّة والدلالية ومشكلات تعليم اللغات، بل احتفى بها أيضا علماء النفس لأنّها وسيلة مهمّة لاكتساب اللغة، ونقاد الأدب لفهم ما تتحمّله النصوص من فروق تعبيريّة، والفلاسفة لأنّها مجال خصب لشرح علاقة اللغة بالعالم (بوجادي، 2009، صفحة 94).

2/ الاستلزام الحواري: ترجع نشأة البحث فيه إلى المحاضرات التي ألقاها غرايس (Grice) في جامعة

هارفرد عام 1968، مُظهرا الاختلاف بين ما يقال وما يقصد، فما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظيّة، وما يقصد هو ما يريد المتكلّم تبليغه إلى السامع على نحو غير مباشر، اعتمادا على أن هذا السامع باستطاعته بلوغه بناء على ما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال، ولهذا كان يفرّق بين المعنى الصريح وبين ما تحمله الجملة من معنى متضمّن فنشأت عنده فكرة الاستلزام (نحلة، 2002، صفحة 33). وهو عنده وارد على ضربين: عرفيّ وحواري، فأمّا الأوّل فقائم على ما تعارف عليه أصحاب اللّغة من استلزام بعض الألفاظ دلالاتٍ بعينها لا تنفكّ عنها مهما اختلفت السّياقات وتباينت التراكيب. على نحو ما يرد بـــــ (لكن)، فالمستلزم أن ما بعدها مخالف لما يتوقّعه السامع، كأن نقول: فلان فقير لكنّه كريم.

وأمّا الحواريّ فيتغيّر بتغيّر السياقات الوارد فيها، فقولنا: صباح الخير، يحتمل أبعادا دلالية بحسب السياق الذي وردت فيه، فقد تكون من باب التحيّة، وقد تكون من باب السخريّة والتهكّم.

وتقوم هذه الاستلزامات في منظور غرايس على قواعد أربع تنبثق من قاعدة عامّة هي قاعدة التعاون، أي على كلا الطرفين المتكلّم والسامع أن يتعاونا في توضيح المراد من الكلام، فعلى الأوّل أن يتأكّد بأنّ كلامه واضح وخال من الغموض، وعلى الثاني أن يبذل كلّ ما في وسعه لفهم المراد من كلام المتكلّم. وتتمثّل تلك القواعد في (حسنين، صفحة 213):

_ قاعدة الكمّ: الكلام على قدر المطلوب.
_ قاعدة الكيف: جعل القول صحيحا لا يحتاج إلى دليل.
_ قاعدة الجهة: تجنّب الالتباس في في التعبير.
_ قاعدة الملاءمة: اشتراط الموضوعيّة ومناسبة المشاركة الكلامية للمقاصد.

3/ الافتراض المسبق: يتمثّل في جملة المعطيات المعرفيّة لدى المتخاطبين ليتحقّق بها التّواصل، ويُطلق عليه مضمرات القول أو الإضمارات التداوليّة، كأن نقول: هل شفي فلان؟ فهذا القول يتضمّن اشتراك المتواصلين في العلم بمرض المتحدَّث عنه. أي "يوجّه المتكلّم حديثه إلى المخاطَب على أساس ممّا يفترض سلفا أنه معلوم له، فإذا قال شخص لآخر: أغلق النافذة، فالمفترض سلَفا أنّ النّافذة مفتوحة، وأنّ هناك مبرّرا يدعو إلى إغلاقها، وأنّ المخاطَب قادر على الحركة، وكلّ هذا موصول بسياق الحال وعلاقة المتكلّم بالمخاطَب." (نحلة، 2002، صفحة 26). وهذا معناه أنّه لدى كلّ طرف من أطراف الخطاب رصيد من الافتراضات المسبقة، ويظلّ هذا الرّصيد في تزايد مع تقدّم عمليّة الخطاب، وصفاتها الضمنية، أيْ"لا يصرّح بها المتكلّمون وهي تشكّل خلفيّة التّبليغ لنجاح العمليّة." (دلاش، 1992، صفحة 33)

4/ الإشاريـّات: هي علامات لغويّة لا يتحدّد مرجعها إلاّ في سياق الخطاب التّداولي لأنّها تخلو من أيّ معنى في ذاتها حتى سمّاها العرب قديما المبهمات (الشهري، 2000، صفحة 80)، على غرار أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر وظروف الزمان والمكان، وهي تساهم في اتّساق الخطاب وانسجام الدلالة، وصُنّفت إلى أربعة أصناف: شخصيّة وزمانيّة ومكانيّة واجتماعيّة.

ـــ الإشاريّات الشّخصيّة: تشمل مختلف العناصر الإشاريّة الدّالة على شخص، كضمائر المتكلّم والمخاطَب بأنواعها، التي تشير إلى وضعيّة المتكلّم والمخاطَب أثناء الفعل الكلامي.

ـــ الإشاريات الزمانيّة: تتمثّل في الكلمات الدالّة على زمان يحدّده السّياق بالقياس إلى زمان المتكلّم، فزمانه هو مركز الإشارة الزّمانية للكلام، فإن لم يُعرف التبس الفهم، كأن نقول: بعد أسبوع، فالزّمان هنا يختلف مرجعه؛ لأنّ زمان المتكلّم وسياقه هما اللّذان يحدّدان المقصود بالأسبوع. ثمّ إنّ بعض الإشاريات الزمانية لا تضبطها قواعد اللغة، بل أعراف الاستعمال، كبعض ألفاظ التحايا التي تقع بها المفارقة إذا تجاوزت إطارها الزماني المتعارف عليه.

ـــ الإشاريات المكانيّة: هي عناصر إشارية تدلّ على أماكن يعتمد استعمالها وتفسيرها على مكان المتكلّم وقت التكلّم، "ولا يمكن له الانفكاك عن المكان عند تلفّظه، وهذا يعطي الإشاريات المكانيّة مشروعيّتها وإسهامها في الخطاب، وتقاس أهميّة التحديد المكاني بشكل عامّ انطلاقا من الحقيقة القائلة أنّ هناك طريقتان رئيسيتان للإشارة إلى المكان، إمّا بالتسمية وإمّا بتحديد أماكنها من جهة أخرى." (الشهري، 2000، صفحة 84)

ـــ الإشاريات الاجتماعيّة: هي جملة العناصر اللغوية التي تتحدّد على أساسها طبيعة العلاقات الاجتماعيّة بين المتخاطبين، وهذا ما يجعلها مادة مشتركة بين التداولية واللسانيات الاجتماعية (نحلة، 2002، صفحة 25)، كأن تكون رسميّة أو حميميّة وتبيّنها مواقف الخطاب زمانا ومكانا.

5/ الحجاج: تتمركز دلالة الحجاج على وجود تباين بين المرسل والمرسل إليه ومحاولة الأوّل إقناع الثاني بوجهة نظره بتقديم الحجّة والدّليل على ذلك. وبهذا يتفق على أنّه انتهاج طريقة معيّنة في الاتصال، غايته استمالة عقول الآخرين والتأثير فيهم، وبالتالي إقناعهم بمقصد معيّن. وتطلق لفظة حجاج ومحاججة عند بريلمان وتيتيكاه على العلم وموضوعه، ومؤدّاها درس تقنيّات الخطاب التي تؤدّي بالذّهن إلى التسليم بما يعرض عليه من أطروحات أو أن تزيد في درجة التّسليم. والمفاد من هذا أنّ الحجاج بمعناه العامّ فعالية لغويّة خطابيّة قائمة على قضايا من شأنها الإقناع والتّأثير في نفس المتلقّي، وهي ظاهرة ملازمة لإنتاج الخطاب عند البشر منذ كانوا. أي أنّ الحجاج بطبعه ملازم لكلّ خطاب على وجه الإطلاق، ويستمدّ الحجاج وظائفه من مرجعيّة خطابيّة محدّدة ومن خصوصيّة الحقل الذي يندمج في استراتيجيّاته الفرديّة

والجماعيّة."والحجاجُ يخضع في دلالته لما يميّز ألفاظ اللغة الطبيعيّة من رخوة ومرونة تداوليّة" (أعراب، 2001).

إذن،"الأصل في تكوثر الكلام هو صفته الخطابية بناء على أنه لا كلام بغير خطاب، إذ حقل الحجاج هو الخطاب والأصل في تكوثر الخطاب هو صفته الحجاجيّة." والأصل في الحجاج هو صفته المجازيّة بناء على أنّه لا حجاج بغير مجاز، لذلك "أقرّ ديكرو بسلطة الخطاب الحجاجي، فهو في نظره خطاب يسدّ المنافذ على أيّ حجاج مضادّ فيحرص على توجيه المتلقي إلى وجهة واحدة دون سواها، وبذلك ننتهي إلى ميزتين أساسيتين هما: التأكّد من الوظيفة الحجاجيّة للبنى اللغويّة وإبراز السّمة التوجيهيّة للخطاب" (الرحمن، 1998، صفحة 23).

قعّد للحجاج مجموعة من اللّسانيين أمثال ديكرو، حيث يعدّ مشروعه إحياء للبنوية السوسيريّة في شكل جديد، بناء على أنّ ترابط الأقوال لا يستند إلى الاستدلال المنطقي بل إلى ترابط حجاجيّ، فالأقوال حجج لأقوال أخرى، يعني القول الأول (ق1) يستدعي التسليم بالقول الثاني (ق2)، أي اللغة حاملة بصفة ذاتية لوظيفة حجاجيّة، أي هو متضمّن في البنى اللفظيّة، والقول لا ينفصل معناه عن قوّة حجاجيّة كامنة فيه. وقد وسّع ديكرو مفهوم الحجّة مؤكّدا أنّها قد تكون قولا أو فقرة أو نصّا أو عنصرًا غير لفظيّ كسلوك معيّن، وقد تكون مضمرة أو ظاهرة بحسب الاعتبارات السياقيّة، ونفس الشيء بالنسبة إلى الرابط الحجاجي، الذي يربط الحجّة بالنتيجة فقد يكون مصرَّحا به وقد يكون مضمرا كما هو الحال في النّصوص الأدبيّة والشعريّة، التي يُلجأ فيها إلى التّعمية قصد دفع القارئ إلى استكشاف قصديّة المؤلّف، ممّا يضفي على القراءة طابع المنفعة والإثارة. وممّا تحدّث عنه ديكرو السلّم الحجاجي، وهو علاقة ترتيبيّة للحجج، يعمد إليها المتكلّم لتحقيق غاية ما، مراعيا في الترتيب قوّة الحجج، كأن نقول: زيد محسن لأهله، (ح1)، زيد محسن للنّاس (ح2)، زيد محسن لعدوّه (ح3)، فهذه الحجة الأخيرة هي أقواها جميعا.

انطلاقا ممّا تقدّ نخلص إلى أنّ النّظريّة التداوليّة من أحدث النظريّات التي اعتنت بالحدث اللّغوي في ضوء طرائق استعماله، إذ لا طاقة على مكاشفة المقاصد الدّلالية بمعزل عن سياقات استخدام بنياتها، والاشتغال على كيفيات توظيفها منوط بحيثيّات حضورها، لأنّ كلّ استعمال هو إنجاز فعل، وهو محاججة أيضا، ويعمل كشّافا لطبيعة العلاقات وحجم التّفاعل الاجتماعي.

الدرس 14

النظرية الخليلية

النّظريّة الخليليّة، أحد المشاريع العلميّة الرائدة للبحّاثة الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح رحمه الله، تعمل على ترسيخ الفكر النّحويّ الأصيل الذي أرست معالمه جهود العلماء القدامى، ونسبتها إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي من باب ما أحرزه من سبق في استعمال المفاهيم الرياضيّة لضبط نظام اللّغة، يقول في ذلك مؤسّسها:" الخليل ليس هو وحده المسؤول عن كلّ ما أبدعه عباقرة العلماء الأوّلين، فهناك من عاصره وكان عبقريّا مثله، ومن جاء بعده وكان عبقريّا مثله، وأذكر من هؤلاء الإمام الشافعيّ، فهو بأصول الفقه بمنزلة النّحو وعلوم اللّسان." (صالح، 1996، صفحة 85) . وتذكر المراجع أنّ المعارف والمراكز العلميّة التّي مرّ بها المؤسّس أثّرت في صقل تصوّراته العلمية لهذه النّظرية، بدءا من جمعيّة العلماء المسلمين والجامع الأزهر والجامعة المغربيّة فالجزائريّة، مضافا إليها شغفه بالتراث اللّغوي العربي واحتكاكه بالرياضيات ونهمه بالمنجز اللّساني الغربي بدءا من سوسير وصولا إلى النّحو التوليدي لتشومسكي. وقد وضّح أسبابه إليها قائلا:"والذي جعلنا نفكّر في حداثة أفكار النحاة الأوّلين ممن عاصر الخليل وأتباعه وأصالتها خاصّة (لأنّنا لا نزعم أبدا أنها مطابقة لأفكار علماء اللسانيات) هما شيئان اثنان: أوّلا الفوارق الكبيرة جدّا التي تفترق بها أفكار أولئك النحاة عن الأفكار النحويّة العربيّة التقليديّة (مثلما نجده عند ابن مالك مثلا وشروح مؤلّفاته)، فالتصوّر العلمي يختلف فيهما تماما، وأمّا الثاني فهو ما أجمع عليه النّاس في وقتنا، فقد لاحظ كلّ معاصرينا أنّ الأفكار الأساسيّة التي بني عليها التّحليل عند الخليل هي رياضيّة محضة." (صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 2012، صفحة 46) وبناء على هذا الإرث المنهجي والعلمي تحرص هذه النظرية -منذ نشوئها- على دعوة اللّسانيين العرب إلى قراءة التراث بمنظار علميّ بعيد عن التعسّف في الاستنطاق والاعتباط في التأويل (صاري، صفحة 2).

اعتبارا لهذا المبدأ قام عبد الرّحمن الحاج صالح بإعادة قراءة التراث اللّغوي العربي الأصيل ومقارنته بما توصّل إليه البحث اللّساني الحديث ومحاولة استثمار ذلك في الدّراسات اللّغوية العربيّة، والعمل عليها بهذا المنهج سائر نحو الجمع بين الأصالة والمعاصرة، والدّليل عليه قوله:"لست محافظا ولا مجدّدا، ولكن أبحث عن المفيد، اكتشفت في القديم شيئا عظيما لم نجده في الحديث، ولو اكتشفناه في الحديث لأخذنا به." (صاري، صفحة 2) وعلى هذا الأساس"فالغاية من هذا البحث هو قبل كلّ شيء التعريف بهذه النزعة التي تصف نفسها بأنّها امتداد منتقى للآراء والنظريّات التي أثبتها النحاة العرب الأوّلون وخاصّة الخليل بن أحمد الفراهيدي، وفي الوقت نفسه مشاركة ومساهمة للبحث اللساني في أحدث صورة، وخاصة البحث المتعلّق بتكنولوجيا اللغة." (صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 2012، صفحة 208). الذي أسفر عن مشاريع كبيرة في ميدان اللسانيات الحاسوبية، شملت الترجمة الآلية والإصلاح الآلي للأخطاء وتعليم اللغات بالحاسوب والعمل الوثائقي الآلي...

كما يعدّ مشروع الذّخيرة اللغويّة الذّي اقترحه عبد الرحمن الحاج صالح ولا يزال يشتغل عليه كثير

من الباحثين أهمّ ما أفرزته النّظرية الخليليّة، منطلقا من التّساؤل عن غفلة المتخصّصين عن جمع اللّغة المستعملة في الحياة اليومية في مختلف المجالات على غرار ما فعله الفرنسيون في مشروع ذخيرة اللّغة الفرنسيّة الذي غطّى ما استعمله النّاطقون بها على امتداد قرنين من الزمان (بوشحدان، 2010، صفحة 58) ومن هنا انبنت دعوته إلى جمع ما يتمّ إنتاجه باللغة العربية في مختلف الميادين، وهو عمل كبير يتجاوز قدرة الفرد، لذا يتطلّب جهودا مضاعفة وفرق بحث كثيرة تعمل بشكل جماعيّ متناسق، بالاعتماد على ما تتيحه التّقانة من وسائط مناسبة.

ويتّفق الباحثون على أنّ النظريّة الخليليّة هي في الواقع نظرية ثانية (ميتانظرية) للنظرية الخليلية المتقادمة، لأنها تنظير وبحث في أسسها في الوقت نفسه، يقول عبد الرحمن الحاج صالح:"وقد نظرنا في كتاب سيبويه وأطلنا النظر فبعد مدة طويلة تبيّن لنا أنّ المفاهيم التي يتضمّنها هذا الكتاب تكوّن في الحقيقة نظريّة دقيقة لم نعثر على مثلها في أيّ نظريّة لغويّة أخرى، سواء كانت قديمة أم حديثة، أيقنّا أنّ هذه المفاهيم جديرة جدّا بأن يكشف عنها وعن حقيقتها أي بحسب ما قصده كلّ واحد منها صاحب الكتاب وشيوخه وخاصّة الخليل." (صالح، دور النظرية الخليليّة الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية، صفحة 2)

ويرى عبد الرحمن الحاج صالح أنّ النحو العربي الأصيل هو "النحو الذي طوّره وأنضجه الخليل بن أحمد مع بعض زملائه وأتباعه وخاصة سيبويه، وأكثره مبنيّ على مفاهيم منطقيّة رياضيّة" (صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 2012، صفحة 241). والمراد من هذا أنّه نحو غير مستنسخ من غيره، بل مستقى من إمعان النظر في اللغة، ولم ينكر تغيّر منطلقاته في الأزمان اللاّحقة لتأثّرها بالمنطق اليوناني، يقول في ذلك:" أمّا ما صار إليه بعد القرن الرّابع فهو أقلّ قيمة بكثير ممّا كان عليه، أوّلا لأنّ المنطق اليوناني منطق أرسطو كان قد غزا الفكر العربيّ، وكان ابتداء ذلك بالنّسبة للنّحو في عهد البغداديين (ابن السرّاج وابن كسيان وغيرهما ممّن تأثّروا بهذا المنطق، وهذا لم يحصل قطّ في زمان الخليل وسيبويه خلافا لما يعتقده البعض). وقد أولع العرب بمفاهيم أرسطو المنطقية فالتبس على الكثير من الناس المفهوم العربي الأصيل." (صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 2012، الصفحات 241-242) لهذا كان من الأولى على الدارسين التمييز بين ما يقوله الخليل وسيبويه وما يقوله من جاء بعده بأربعة قرون أو أكثر، وهذا مرمى النظرية الخليليّة التي تعيد الاعتبار لأصالة النظرية النحوية العربية بنفي مختلف الروافد الخارجية التي ظنّ بأنها النموذج الذي بنيت على أساس منه. يقول الحاج صالح:" والغريب المقلق أن أظهر هذه الآراء التي ألبست لباس البحث النزيه هي التي تنفي كلّ طرافة للمناهج العربيّة في النحو، وتنكر أن يكون النحاة العرب قد أخرجوا شيئا جديدا لعجزهم أو عجز البيئة الاجتماعية العربية على الإتيان بهذا الصنع المبتدع، وذهبوا يقارنون بين مصطلحاتهم وما تواضع عليه اليونان من قبلهم في علم النحو،

ورأوا في تقسيم العرب للكلام تقسيما أرسطوطاليسيّا محضا، ويا ليتهم ما فعلوا فينجوا من زلل لم يصب به أيّ عالم من قبلهم." (صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 2012، صفحة 44) وفي ذات الصدد يقول:" من الغريب جدا أن تكون هذه الأعمال اللغوية التي لا تضاهيها إلاّ ما أبدعه العلماء الغربيون في أحدث أعمالهم مجهولة تماما في كنهها وجوهرها عند كثير من الدارسين بل وعند أهل الاختصاص المعاصرين أنفسهم." (صالح، النظرية الخليلية مفاهيمها الأساسية، 2007، صفحة 16).

وعليه، يفسّر الالتفافُ حول هذه النّظريّة بطروحاتها الجديدة والجادّة، المبنية على منطلقين أساسيين هما:

_ لا يفسّر التراث إلاّ بالتراث، فكتاب سيبويه لا يفسّر إلاّ به.

_ التراث العربي في العلوم الإنسانيّة عامة واللغوية خاصة ليس طبقة واحدة من حيث الأصالة والإبداع، فهناك تراث وتراث.

واعتمادا عليها يعود لها الفضل لهذه النظريّة في:

_ تنبيه الباحثين لضرورة الاهتمام بشخصيات علميّة فذّة في تاريخ الفكر اللغوي العربي.
_ اقتراحها مصطلحات جديدة وإحياؤها مصطلحات أصيلة.
_ تفسيرها المستغلق من المفاهيم النحوية والبلاغية القديمة.
_ مساهمتها في التعريف بالتراث العربي القديم.
_ التعريف بالمنهج الرياضي التراثي في وصف اللغة.

أمّا عن منهجها فقد اعتمد صاحبها على عدّة مفاهيم استقاها من التّراث النّحوي، منها:

1/ اللّسان وضع واستعمال: فأمّا الوضع فيعني أنّ اللّسان ظاهرة اجتماعيّة، أي أنّه جزء من سائر الأنظمة الاجتماعيّة الموجودة سلفا والباقية أبدا، والحاجة إليه مفسّرة بعجز الإنسان عن الاستقلال بجميع حاجاته بل لا بد له من التعاون ولا تعاون إلا بالتعارف، ولا تعارف إلاّ بأسباب، كحركات أو إشارات أو نقوش أو ألفاظ توضع بإزاء المقاصد وأيسرها وأعمّها الألفاظ، فصارت موضوعة بإزاء المعاني (السيوطي، صفحة 34). واللّسان كما يتصوّره الأقدمون هو استعمال قبل كلّ شيء، ومعناه إحداث اللفظ منوط بالمعنى المرجو، وقد فرّق النحاة الأوائل بين كل ما هو راجع إلى الوضع؛ أي ما يخصّ اللّفظ الموضوع للدلالة على معنى، وهذا المعنى المدلول عليه باللفظ وحده، ومن ثمّ ما يخصّ بنية هذا اللفظ بقطع النّظر عمّا يؤدّيه في واقع الخطاب، ومن جهة أخرى ما هو راجع إلى استعمال هذا اللفظ، أي إلى تأديته للمعاني المقصودة بالفعل، وهي الأغراض. (صالح، النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي، 2002، صفحة 22)

2/ الاستقامة: اختلف المرتكز التّحليليّ عند النّحاة قديما، فكان منه اللّفظيّ ومنه الدلاليّ أيضا بناء على اعتبارات تخصّ اللفظ حينا والمعنى حينا آخر، ولم يكونوا يخلطون بين هذين التحليلين أبدا، ولهذا جاء في منظور عبد الرحمن الحاج صالح أنّ التخليط بين هذين الاعتبارين يعتبر خطأ وتقصيرا، وذلك كالاقتصار على تحديد الفعل بأنّه ما دلّ على حدث وزمان، فهذا تحديد على المعنى، فهو جيّد ولكنّه من وجهة المعنى، أما التحديد على اللفظ فهو ما تدخل عليه من زوائد معيّنة كـ(قد والسين ويتّصل به الضّمير في بعض صيغه. وقد ميّز سيبويه في كتابه في باب (الاستقامة من الكلام والإحالة) بين السّلامة الرّاجعة إلى اللفظ، والسّلامة الخاصّة بالمعنى، كما يميّز بين السّلامة التي يقتضيها القياس، والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين. فمن الكلام: مستقيم: حسن (أتيتك أمس)، ومحال (أتيتك غدا)، وكذب (حملت الجبل)، وقبيح (قد زيدا رأيت)، ومحال كذب(سوف أشرب ماء البحر أمس). ينظر (سيبويه، 1991، الصفحات 25-26)

3/ المثال: يربط عبد الرحمن الحاج صالح المثال بالمنطق الصوري الرياضي، ويرى أنّه الحدّ الإجرائيّ الذي ترسم على منواله العناصر اللغوية، بمعنى آخر هو البنية التي تبنى عليها المفردة أو الكلام، ولهذا النحو كلّه مثل؛ أي قوالب يتركّب على أساسها الكلام. يقول الحاج صالح:"المثال هو مجموع الرموز المرتبة التي تمثّل بها بنية الباب، وفائدتها عظيمة إذ هو تمثيل علميّ للواقع غايته الجمع في باب واحد بين عناصر مختلفة بالكشف عن أهمّ شيء فيها، وهي صيغتها المشتركة لا صفتها الذاتية فقط، فالواقع يصير هكذا أكثر انضباطا وأكثر معقولية، هذا في مستوى المفردات ولا مانع بأن يكون مثل ذلك في المستويات اللغوية الأخرى (...) وربما يقول قائل: إنّ مفهوم الوزن للكلمة هو شيء معروف عند كلّ مختصّ في اللسانيات الحديثة أو كلّ من درس شيئا من النحو، فالجواب عن هذا أنّ علماء اللسان الغربيين لا يعرفون إطلاقا هذا المفهوم، وإن عرفه بعضهم فمن طريق ما كتبه المستشرقون عن بنية العربية وقد أخذوا ذلك كلّه عن النحاة العرب، أمّا الذي درس النحو العربي التقليدي فإنّه غالبا يجهل شيئين هامّين جدّا:

ـ أولا: أن مفهوم المثال هو مفهوم منطقي رياضي محض، وهذا مخالف تماما للمنطق غير الرياضي.

ـ ثانيا: أن المثال غير منحصر في مستوى المفردات بل يتجاوزها إلى ما هو أعلى منها، فالتراكيب أيضا مثُل يبنى عليها الكلام، وليست هي الترتيبات المختلفة (الفعل والفاعل والمفعول به والمبتدأ والخبر) كما يعتقده لعض الحاسوبيين، بل هي مثُل أكثر تجريدا، فالجمل المفيدة بنى لا تتمثّل في ترتيب عناصرها ، بل في مثال اعتباريّ يحصل في مستوى أعلى من التجريد الإنشائي". (صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 2012، صفحة 319)

4/ القياس: يقول عبد الرحمن الحاج صالح: "إنّ مجيء لفظة قياس على لسان العلماء المسلمين كثير جدّا،

وكلّ يعرف أنّ جميع العلوم الإسلاميّة التي تلجأ إلى الاستدلال فأساس هذا الأخير هو القياس، وذلك كالفقه والنحو(...) والقياس كاسم هو التوافق في البناء نفسه، ومن حيث المنطق الرياضيّ هو تكافؤ العناصر في البنية (صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 2012، صفحة 322) وهو "عمليّة عقليّة فطريّة أثبت البحث الحديث في ميدان اللغويات أنّ اكتساب اللغة يقوم على أساسها، والقياس عمليّة إبداعية يمدّ اللغة صيغا وتراكيب لم تكن موجودة قبل، وهو ما يجعلها حية تواكب التطوّر". (التواتي، 2012، صفحة 123)

5/ الأصل والفرع: يقول الحاج صالح:" هذا المفهوم (أي مفهوم التّفريع على الأصول) قلّما انتبه إلى خطواته اللّغويون المحدثون، وهو مفهوم يوجد في أصول الفقه إلاّ أنّه عند النحاة لأعمق بكثير، ويمكن أن نقول بأنه المفهوم الذي يبنى عليه النحو العربيّ كلّه، بل علوم العربية، وهو مرتبط بالحدود الإجرائيّة أي المُثُل (يسمّيها بعضهم الآن أنماطا) التي تفرّع عليها الفروع، فأعرَف هذه المثل وأشهرها هي الموازين الصرفيّة(...) السؤال هنا: ما هة مقياس الأصل؟ أو كيف نحكم على عنصر لغويّ أنه هو الّأصل أمّا البقيّة ففروع عليه؟ لا بدّ أن ننتبه هنا إلى شيء نشأ مع النحو العربي وهو مفهوم الزيادة، وهذه الزيادة توجد على المستويات، فبالنسبة إلى مستوى الكلم توجد الزيادة على صورة عناصر غير مستمرّة، أي غير موجودة في جميع الفروع، فإذا حذفنا هذه العناصر الزائدة فإنّنا نحصل بذلك على الأصل، فالأصل هو العنصر الثابت الذي يوجد في جميع حروفه بكيفيّة إيجابيّة أو سلبيّة، والفرع هو الأصل مع الزيادة، ويمكن أن نضعه على شكل معادلة: الفرع = الأصل + عنصر غير مستمر (الزائد). والأصل ليس له علامة ظاهرة، فالمذكّر هو الأصل والمؤنث فرع، والنّكرة أصل والمعرفة فرع، وهناك ما يسمّى معرفة بنفسه مثل العلم الخاص، مثل: زيد، محمد، مكة، ونثبت هنا المادة الأصلية لــ (كتب، يكتب، كاتب) هي الكاف والتاء والباء." (صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 2012، الصفحات 124-125)

7/ العامل: يقول التواتي بن التواتي: "إنّ نظريّة العامل هي أروع ما أبدعه الخليل وأصحابه، ومن أخطر النظريّات التي سيكون لها دور عظيم في تطوير معلوماتنا حول الظواهر اللّغوية، وذلك لأنّ مفهوم العمل هو المفهوم الدينامي الذي ينبني عليه المستوى التركيبي للغة، فبفضله يستطيع اللغوي أن يرتقي إلى مستوى أكثر تجريدا من المستويات السفلى التي تحتوي على الوحدات الخطابية ومقوّماتها القريبة(...) وأوّل دليل على ذلك هو إمكانيّة استغلال مفهوم العامل (وما يترتب عليه من عامل ومعمول أوّل ومعمول ثان كما فهمه سيبويه) في معالجة النصوص بالحاسب، فنظرية العامل يستطيع بها اللغوي أن يمثّل بها أبسط الكيفيات وأنجعها في التراكيب المعقدة التي تتداخل فيها العناصر اللغويّة، لأنه يصوغ التركيب في قالب رياضيّ دقيق ويرتقي بها من مستوى مادي معقّد إلى مستوى صوريّ مجرّد قابل للصياغة، وبالتالي قابل

للاستخدام في الحاسبات الالكترونية." (التواتي، 2012، صفحة 107)

والقصد من العمل عند سيبويه التعبير عن العلاقات بين أجزاء التركيب، ومن يتقن فهمها يقف على أسرار التراكيب وأوضاعها المختلفة، وأساسها أنّه إذا كان أحد الأجزاء في التركيب طالبا لآخر من حيث المعنى فإنّه يتشبّث به لفظا. ومن هنا يتّضح العامل ببيان الارتباط والتعلّق بين أجزاء التركيب والأثر الذي ينشأ عن هذا التعلّق. (التواتي، 2012، صفحة 108) . ويشير عبد الرحمن الحاج صالح أنّ بعض العلماء العرب في زماننا تهجّم بعنف على نظريّة العامل، بفعل تأثّرهم بأفكار البنويّة اللّغوية الغربيّة التي كانت تسود ميدان البحث في اللّغة ابتداء من سوسير وبلومفيلد. ولم يعرف الغربيون هذه النظرية العربية إلاّ من كان قد اطّلع منهم على مفهوم rection، ولا شكّ أنهم أخذوه عن العلماء العرب؛ لأنّ المفهوم الأوروبي القديم مطابق له، ولا سبيل إلى إيجاده عند اليونان أو الهنود، وقد اتّضح لتشومسكي الآن فقط أهميّة هذا المفهوم. (صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 2012، صفحة 328) . يقول التواتي بن التواتي:"هذه النظرية التي يطالب كثير من النحاة المعاصرين بإلغائها هي أقرب نظريّة إلى الصواب." (التواتي، 2012، صفحة 117) لقد كان النحاة يحملون أقلّ الكلام ممّا هو أكثر من لفظة باتخاذ أبسطه وتحويله بالزيادة، فلاحظا أنّ الزوائد على اليمين تغيّر اللفظ والمعنى بل تؤثّر وتتحكّم في بقيّة التركيب، كالتأثير في أواخر الكلم (الإعراب)، فتحصّلوا بذلك على مثال تحويليّ يتكوّن من أعمدة وسطور وذلك مثل:

1	2	3
Ø	زيد	منطلق
إنّ	زيدا	منطلق
كان	زيد	منطلقا
حسبت	زيدا	منطلقا
أعلمت خالدا	زيدا	منطلقا

ففي العمود الأيمن يدخل عنصر قد يكون كلمة أو لفظة بل تركيبا وله تأثير على بقيّة التركيب، ولذلك سمّي (عاملا) ثمّ لا حظوا أنّ العنصر الموجود في العمود الثاني لا يمكن بحال أن يقدم على عامله فهو عند سيبويه المعمول الأول (م1) ويكوّن إذن مع عامله (زوجا مرتّبا). أمّا المعمول الثاني (م2) فقد يتقدّم على كلّ العناصر اللهم إلا في حالة جمود (مثل إنّ)، وقد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ (أشرنا إليه Ø) وهو الذي يسمّونه بالابتداء (التواتي، 2012، صفحة 108). وقد قارن الحاج صالح بين نظريّة العامل في النّحو العربي والنظرية الغربية المسمّاة بالتبعيّة النحوية فقال:"إنّ النظريتين تتّفقان في تجاوزهما للتّحليل التقطيعي البسيط المؤدّي إلى تحديد المكوّنات باندراجها بعضها في بعض. (التواتي، 2012، صفحة 117).

عموما، "إنّ الرؤية التي يقوم عليها مثل هذا التصور الذهنيّ (العامل) هي أنّ كلّ أثر لا بدّ له من مؤثّر، وكلّ فعل لا بدّ له من فاعل، وكلّ معلول لا بدّ له من علّة، هذه قضايا بديهيّة في الثقافة العربيّة الإسلاميّة؛ لأنّها هي الأوليّات التي تنبني عليها خطوات الاستدلال من العالم المرئيّ إلى العالم الغيبيّ الباطن إلى وجود الله تعالى، هذه المقدّمات أولى في كتب علم الكلام اتّفقت عليها الفرق كلّها، ولذلك تحوّلت إلى بديهيّات." (التواتي، 2012، صفحة 115).

عمادًا على هذا، يتبيّن أنّ هذه الحقائق اللّسانية المذكورة تؤكّد أنّ "سيبويه لا يزال يُبهرنا بكثرة ما يرويه من كلام العرب مُحاولا دائمًا أن يفسّره بالنّسبة للحدّ والأصل، وبذلك يظهر الفرق الشّاسع بين هذا العمل الوصفيّ التّفسيري في نفس الوقت وسيختفي نهائيّا من النّحو، وبين هذا الّذي سيصير سرد قواعد جامدة مع الاكتفاء بشاهد قرآنيّ أو شعريّ واحد في الغالب." (التواتي، 2012، صفحة 140) وقد أمكن لعبقريّة عبد الرحمن الحاج صالح أن تبعث في هذا التّراث روح الحداثة، مُبرزا قيمته العلميّة ودقّته البحثيّة مقارنة بما أورده الغرب من نظريّات لسانيّة حديثة، من أجل تقديم الصّورة الحقيقيّة للمُنجَز اللّغوي العربيّ القديم الذي طاله النّقد والتّشكيك. وقد استطاعت بذلك النظريّة الخليليّة تحسين الطّروحات اللّسانية العربية الحديثة، بل باتت سندا أساسيّا للكثير من الأبحاث العلمية في مختلف المجالات كالتعليم والمعجميّة والترجمة وأمراض الكلام والحوسبة...

مكتبة الدروس

1/ ابن جني. (1956). الخصائص. القاهرة. مصر

2/ إحسان محمد حسن. (2005). النظريات الاجتماعية المتقدمة. 1. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

3/ أحمد حساني. (2009). دراسات في اللسانيات التطبيقية حقل تعليمية اللغات. ديوان المطبوعات الجامعيّة.

4/ أحمد حساني. (2013). مباحث في اللسانيات (الإصدار 2). الإمارات العربية المتحدة: منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية.

5/ أحمد قدور. (1996). مبادئ اللسانيات . بيروت: دار الفكر المعاصر.

6/ أحمد مختار عمر. علم الدلالة. القاهرة: عالم الكتب .

7/ أحمد مومن. (2005). اللسانيات النشأة والتطور (الإصدار 2). الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

8/ أحميد إحميدات. (2015). نظرية فيرث السياقية بين الأصالة والتجديد. الضاد .

9/ الأزهر الزناد. (بلا تاريخ). نظريات لسانية عرفانية .

10/ أمينة جنحي، و صلاح الدين زرال. (2021). اللسانيات التداولية ونظرية الخطاب العربية. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، 7 (2).

11/ بريجيت نرليش، و ديفيد كلارك. (2017). اللسانيات الإدراكية وتاريخ اللسانيات. (حافظ اسماعيل علوي، المترجمون) مجلة أنساق ، 1 (1).

12/ بلانشيه فيليب. (2007). التداولية من أوستن إلى غوفمان (الإصدار 1). (صابر الحباشة، المترجمون) سوريا: دار الحوار.

13/ بلقاسم منصوري. (2020). اللسانيات النسبية والأنحاء الكليّة نحو منهج جديد لدراسة اللغة العربية. الممارسات اللغوية ، 11 (1).

14/ بن الدين بخولة. (2013). الحجاج في التداولية اللسانية. فصل الخطاب ، 2 (2).

15/ تمام حسان. (2000). البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبيّة للنصّ القرآني. القاهرة: عالم الكتب.

16/ جابر عصفور. (1966). دليل الناقد العربي المعاصر. مجلة العربي (448).

17/ جابر عصفور. (1998). نظريات معاصرة . القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

18/ جان بياجيه. (1985). البنيوية. (عارف منيمنة وبشير أويري، المترجمون) بيروت: منشورات

عويدات.

19/ جفري سامسون. (1417 هـ). مدارس اللسانيات التسابق والتطور. (محمد زياد كبة، المترجمون) الرياض، السعودية : مطابع جامعة الملك سعود .

20/ جلال شمس الدين. علم اللغة النفسي مناهجه ونظرياته وقضاياه. الاسكندريّة: مؤسسة الثقافة الجامعيّة .

21/ جمال بلعربي. (2020). حلقة كوبنهاغن ومحاولة إدراج اللسانيات ضمن العلوم التجريدية. اللسانيات ، 26 (1).

22/ جميل حمداوي. التداوليات وتحليل الخطاب . شبكة الألوكة.

23/ جورج فندريس. (1950). اللغة. (عبد الحميد الدواخلي محمد القصاص، المترجمون) القاهرة: مكتبة الانجلومصرية، مصر.

24/ الجيلالي دلاش. (1992). مدخل إلى اللسانيات التداولية. (محمد يحياتن، المترجمون) ديوان المطبوعات

25/ حازم علي كمال الدين. نظرية القوالب من نظريات علم اللغة الحديث. القاهرة: مكتبة الآداب.

26/ حافظ إسماعيلي علوي. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من نحن واللسانيات مقاربة لبعض إشكالات التلقّي في الثقافة العربيّة : http://kalema.net/home/article/view/824

27/ حبيب أعراب. (2001). الحجاج والاستدلال الحجاجي. مجلة عالم الفكر ، 30 (8).

28/ حسين رفعت حسين عواد. قضايا الاتجاه التوزيعي في الدرس العربي المعاصر دراسة مقارنة .

29/ حكيمة وشنان. (2017). النظرية العلمية وعلاقتها بالبحث العلمي البحث الاجتماعي نموذجا. آفاق للعلوم (7).

30/ حنون مبارك. (1986). مدخل إلى لسانيات دوسوسير. فاس. المغرب

31/ خالد حامد. (2007). منهجية البحث في العلوم الاجتماعيّة والإنسانية. 1. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع.

32/ خضير عبيس جياد. (2017). اللعب الحر بالعلامة الإيديولوجية في أفلام إيزنشتاين فيلم (المدرعة بتومكن) أنموذجا. لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية (25).

33/ خلف الله بن علي. (2017). التداولية مقدمة عامة. مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب ، 14 (1).

34/ خليفة بوجادي. (2009). في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم

(الإصدار 1). سطيف، الجزائر: بيت الحكمة.

35/ خليل أحمد عمايرة. (1984). في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق. جدة: عالم المعرفة.

36/ خولة طالب الإبراهيمي. (2006). مبادئ في اللسانيات (الإصدار 2). الجزائر: دار القصبة للنشر.

37/ روبول آن، و جاك موشلار. (2003). التداولية اليوم علم جديد في التواصل (الإصدار 1). (سيف الدين دغفوش، و محمد الشيباني، المترجمون) بيروت: دار الطليعة.

38/ ريم محمد الطيب، و محمود خليف خضير الحياني. (2019). استراتيجيّة تفكيك أبجديّة ضوء الأسماء الأولى ولسانها للشاعر شاكر مجيد سيفو. (37).

39/ زكريا إبراهيم. (1990). مشكلة البنية وأضواء على البنيوية. مصر: مكتبة مصر للمطبوعات.

40/ سالم ياقوت. مفهوم الواقع في التفكير العلمي المعاصر. الرباط، المغرب: منشورات كلية الآداب.

41/ سامي عياد حنا. (1997). معجم اللسانيات الحديثة. مكتبة لبنان .

42/ ستيفن أولمان. دور الكلمة في اللغة. (كمال بشر، المترجمون) القاهرة: دار الغريب للطباعة والنشر.

43/ سمير شريف استيتيّة. (2002). اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج. إربد: عالم الكتب الحديث.

44/ شفيقة العلوي. (2004). محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة (الإصدار 1). أبحاث للترجمة والنشر

45/ صلاح فضل. (1980). نظرية البنائية في النقد الأدبي . القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

46/ صلاح فضل. (1996). بلاغة الخطاب وعلم النص (الإصدار 1). القاهرة، مصر: الشركة المصرية العالمية.

47/ طه عبد الرحمن. (1998). اللسان والميزان أو التكوثر العقلي (الإصدار 1). الرباط، المركز الثقافي العربي.

48/ عبد الرحمن بودرع. (2008). منهج السياق في فهم النص. مكتبة الثقافة .

49/ عبد الرحمن محمد العيسوي. (2004). الوجيز في علم النفس العام والقدرات العقليّة. دار المعرفة الجامعية.

50/ عبد الرحمن محمد طعمة. (2019). البعد الذهني في اللسانيات العرفانيّة (مدخل مفاهيمي). مركز عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية.

51/ عبد الرحمن محمد طعمة. (بلا تاريخ). بيولوجيا اللسانيات.

52/ عبد السلام المسدي. (1986). اللسانيات وأسسها المعرفيّة . الدار التونسية للنشر .

53/ عبد السلام شقروش. (2021). اللسانيات التوليدية التحويلية والصورنة. الممارسات اللغوية ، 12 (1).

54/ عبد السلام عابي، و النذير ضبعي. (2018). من اللسانيات التوليدية إلى اللسانيات العرفانية. الإنسانيات ، 24 (1).

55/ عبد العزيز حمودة. (1998). المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك. الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون .

56/ عبد الفتاح عبد العليم البركاوي. (1991). دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث. مصر: دار الكتاب.

57/ عبد القادر الفاسي الفهري. (1986). اللسانيات واللغة العربية (الإصدار 1). بيروت: منشورات عويدات.

58/ عبد القادر المهيري وآخرون. (1989). أهم المدارس اللسانية (الإصدار 1). تونس: المعهد القومي لعلوم التربية.

59/ عبد القادر صويلح. (2023). نظرية اللسانيات النسبية نحو وصف للبنية النحوية في اللغة العربية على ضوء نظرية النحو التوليفي البنية الإعرابية أنموذجا. أدرار : جامعة أحمد دراية.

60/ عبد القاهر الجرجاني. (1999). دلائل الإعجاز. بيروت: دار الكتاب العربي.

61/ عبد الله الغذامي. (1998). الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشريحيّة (الإصدار 4). مصر: الهيئة المصريّة العامة للكتاب.

62/ عبد الملك مرتاض. (2005). في نظرية النقد متابعة لأهمّ المدارس النقدية المعاصرة ورصد لنظرياتها. الجزائر، دار هومة.

63/ عبد الهادي بن ظافر الشهري. (2000). استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية) (الإصدار 1). لبنان.

64/ عز الدين عماري، و بوجلال الربيع. (2019). مفاهيم لسانية عرفانيّة. مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب ، 3 (عدد خاص).

65/ عطية أحمد عبد الحليم. (2010). جاك ديريدا والتفكيك . بيروت: دار الفرابي.

66/ عطية سليمان أحمد. (د ت). الاستعارة القرآنية والنظرية العرفانية . القاهرة: جامعة السويس.

67/ عطية سليمان أحمد. (2019). اللسانيات العصبية (اللغة في الدماغ رمزية عصبية عرفانية). مصر:

الأكاديمية الحديثة للكتاب.

68/ عمر التاور. (2014). استراتيجية التفكيك عند جاك دريدا الهدم والبناء. تبيّن (9/3).

69/ غسان إبراهيم الشمري. (بلا تاريخ). عن أسس اللسانيات المعرفيّة ومبادئها العامة.

70/ ف ر بالمر. (1999). علم الدلالة إطار جديد. (صبري إبراهيم السيّد، المترجمون) مصر: دار المعرفة الجامعية.

71/ فاروق سلطاني. (2022). استراتيجية التفكيك في نقد ما بعد البنيوية وآليات التقويض. دراسات العلوم الأنسانية والاجتماعية ، 49 (5).

72/ فردينان ديسوسير. (1984). علم اللغة العام. (يوئيل يوسف عزيز، المترجمون) بغداد، العراق: دار آفاق.

73/ فيصل مفتن كاظم. (2006). التداولية في النحو العربي. مجلة أبحاث ميسان ، 2 (4).

74/ قويدر شنّان. (2019). مفهوم النظرية في اللسانيات. مجلة المقري للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقي 2 (4).

75/ لارامي وفالي. (2009). البحث العلمي في الاتصال. 2. (ميلود سفاري وآخرون، المترجمون) الجزائر: مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة.

76/ لطروش نانية. (2020). التفكيكية المفهوم والنظرية. مجلة أمارات في اللغة والأدب والنقد ، 4 (1).

77/ لونيس سعيدة. (2004). اتجاهات معلمي المرحلة الابتدائية الطور 1 و2 نحو مهنة التعليم دراسة ميدانية .كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر.

78/ مارك جونسون، و جورج لاكوف. (2009). الاستعارات التي نحيا بها. (عبد المجيد جحفة، المترجمون) دار توبقال. المغرب.

79/ مازن الوعر. (1989). دراسات لسانية تطبيقية. دمشق، سوريا: طلاس للدراسات والترجمة.

80/ مجموعة مؤلفين. (2019). دراسات في اللسانيات العرفانية. مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، (الإصدار 1). الرياض، السعودية.

81/ محمد الأوراغي. (2010). اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية. الرباط: دار الأمان.

82/ محمد الأوراغي. (2001). الوسائط اللغوية اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية. الرباط: دار الأمان.

83/ محمد الأوراغي. فصوص اللغة العربية وقوالب نحوها.

84/ محمد الأوراغي. لسانيات نسبيّة ونحو توليفي. الرباط.

85/ محمد الأوراغي. (2010). نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة). الرباط: دار الأمان.

86/ محمد الصالح البوعمراني. (2015). السيميائية العرفانية (الاستعاري والثقافي). تونس: مركز النشر الجامعي.

87/ محمد الصالح البوعمراني. (2009). دراسات نظرية وتطبيقية في علم الدلالة العرفاني. صفاقس مكتبة علاء الدين.

88/ محمد الطاهر ابن عاشور. (1984). التحرير والتنوير (المجلد 1). تونس: الدار التونسية للطباعة والنشر.

89/ محمد حبلص. (1991). البحث الدلالي عند الأصوليين. القاهرة: مكتبة عالم الكتبة.

90/ محمد خلوفي وجليلة بطواف. (2021). الاتجاهات مقاربة نظرية. المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات ، 4 (3).

91/ محمد عبد العزيز الدايم. (2006). النظرية اللغوية في التراث العربي. القاهرة، مصر: دار السلام للطباعة والنشر

92/ محمد يونس علي. (2004). مدخل إلى اللسانيات. بيروت : دار الكتاب الجديد.

93/ محمود أحمد نحلة. (2002). آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،. الاسكندرية، مصر: دار المعرفة.

94/ محمود السعران. (2006). علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. القاهرة: دار الفكر العربي.

95/ محمود محمد عيسى. (2004). السياق الأدبي دراسة نقدية تطبيقية . دمياط: مكتبة نانسي.

96/ مسعود صحراوي. (2005). التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي) (الإصدار 1). بيروت، لبنان: دار الطليعة.

97/ مصطفى غلفان. (2013). اللسانيات البنيوية منهجيات واتّجاهات . دار الكتاب الجديد المتحدة.

98/ مصطفى غلفان وآخرون. (2010). اللسانيات التوليدية (من النموذج ما قبل المعيار إلى النموذج الأدنوي مفاهيم وأمثلة (الإصدار 1). إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث.

99/ منقور عبد الجليل. (2001). علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي. منشورات اتحاد كتاب العرب .

100/ ميشال زكريا. (1991). بحوث ألسنيّة عربيّة. بيروت: المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر.

101/ ميشال زكريا. (1993). قضايا ألسنية تطبيقيّة . بيروت : دار العلم للملايين.

102/ ميلكا إفيتش. (2000). اتجاهات البحث اللساني. (سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المترجمون) المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب. الكويت.

103/ نادية رمضان النجار. (2012). الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي (الإصدار 1). الاسكندرية، مصر: مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع.

104/ نسيمة شمام. (2014). النظريات الدلالية في القواعد التوليدية التحويلية. مجلة كلية الآداب واللغات (16).

105/ نعمان بوقرة. (2009). اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة. عمان : عالم الكتب الحديث.

106/ نعمان بوقرة. المدارس اللسانية المعاصرة . القاهرة: مكتبة الآداب .

107/ نهاد الموسى. (2003). الصورة والصيرورة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي. عمان: دار الشروق.

108/ وردة بويران. (2023). دروس في المدارس اللسانية. الجزائر.

109/ وردة عبد العظيم عطا الله قنديل. (2010). البنيوية وما بعدها بين التأصيل الغربي والتحصيل العربي. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. كلية الآداب. قسم اللغة العربية. غزة. فلسطين.

110/ وليد حسين محمد عبد الله. (2002). دور المنهج الاستبدالي في وصف العربية وتقعيدها. الأردن.

111/ يوسف وغليسي. البنية والبنيوية في المعاجم والدراسات الأدبية واللسانية العربية بحث في النسبة اللغوية والإصلاح النقدي.

112- Jean dubois .(1989) .dictionnaire de linguistique .paris.

113- George Mounin .*Dictionnaire de linguistique* .Quardige/puf.

فهرس الدروس

ثبت الدّروس	الصفحة
تقديم	01 -01
1/ مفاهيم (المدرسة، النظرية، الاتجاه)	08 -02
2/ النظرية البنوية	18 -09
3/ النظرية الوظيفية	26 -19
4/ النظرية السلوكية	34 -27
5/ النظرية السياقية	42 -35
6/ النظرية التوزيعية	51 -43
7/ النظرية التوليدية التحويلية	60 -52
8/ نظرية التعلق	67 -61
9/ النظرية التجميمية	74 -68
10/ النظرية المعرفية	83 -75
11/ النظرية النسبية	92 -84
12/ النظرية التفكيكية	99 -93
13/ النظرية التداولية	108-100
14/ النظرية الخليليّة	116-109
مكتبة الدروس	123-117
فهرس المحاضرات	125-124